وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة نهائية من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية التخصص : اقتصاد كمي

مناخ الأعمال ودوره في جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية

مقدمة من طرف الطالبة:

❖ قدوري بخيتة

تحت إشراف:

أ. د. زرواط فاطمة زهراء

د. حيمور مصطفى

لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	دقيش مخطار	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا ومقررا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مساعد مشرف ومقرر	حيمور مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بودية سعاد	أستاذة محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة نهائية من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية التخصص : اقتصاد كمي

مناخ الأعمال ودوره في جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية

مقدمة من طرف الطالبة:

❖ قدوري بخيتة

تحت إشراف:

أ. د. زرواط فاطمة زهراء

د. حيمور مصطفى

لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	دقيش مخطار	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا ومقرر أول	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقرر ثاني	حيمور مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بودية سعاد	أستاذة محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وعرفان

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

قال الله تعالى :﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

وقال رسول الله ﷺ" :*لا يشكر الله من لا يشكر الناس*".

الشكر أولًا وآخرًا لله عزّوجل، الذي أنارلي الدرب، وفتح لي أبواب العلم، وأمدّني بالصبروالعزيمة، ويسّرلي سبل إتمام هذه الرسالة. فله الحمد حمدًا طيبًا مباركًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وإن كان الشكرلا يفي أهل الفضل حقهم، فإنني أقف عاجزًا عن التعبيرعمّا أكنّه من امتنان وتقدير لأستاذتي الفاضلة، المشرفة الدكتورة "زرواط فاطمة الزهراء"، التي كانت بحقّ القدوة والمُلهمة، والصوت الهادئ الثابت في كل لحظة من لحظات هذا المشوار.

ر افقتني خطوة بخطوة، فبذلت الجهد، وسخّرت وقتها الثمين في سبيل إنجاح هذا العمل، وواجهت معي كل العقبات بالصبروالحرص، ولم تبخل عليّ لا بتوجيه ولا بتصحيح ولا بنصيحة.

ولولا إخلاصها وصدقها ومتابعتها الدقيقة لما خرج هذا البحث إلى النوربهذه الصورة. فجزاها الله عني خيرما يُجزى به معلم مخلص عن طلابه، ورفع قدرها في الدارين، وأجزل لها العطاء والقبول.

كما أتوجّه بجزيل الشكروالعرفان إلى الأستاذ "حيمورمصطفى"، الذي قدم لي دومًا العون والمشورة، وساندني علميًا ومعنويًا بتوجيهاته السديدة، وكان دعمه محل تقديركبيرطيلة مسيرة هذا العمل.

ولا يفوتني أن أخص بالشكروالامتنان الأستاذ الدكتور"بن عامرمصطفى"، الذي وإن لم يكن مشرفًا مباشرًا على هذه المذكرة، إلا أنه لم يتأخرعن تقديم يد العون، فكان مرجعًا وداعمًا وسندًا علميًا ومعنويًا في محطات كثيرة، فله مني كل الاحترام والتقدير.

ويشرّفني أن أرفع أسمى آيات التقديروالعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، لتكرّمهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، وتقديمهم لملاحظات علمية بنّاءة تُثري هذا العمل وترتقي به.

كما أتقدم بجزيل الشكروالعرفان إلى مديرمديرية الضر ائب – مستغانم– ، على ما قدّمه من تعاون ودعم ملموس، كان له بالغ الأثرفي إنجازالجانب التطبيقي من هذا البحث.

و إني لا أنسى أن أخصّ بالشكركافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذين كان لهم الفضل الكبيرفي تكويني العلمي على مدارسنوات دراستي، فلكم جميعًا مني أصدق الدعاء وأسمى معاني الامتنان.

وختامًا، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يُكتب له النفع والفائدة، وأن يجزي كل من قدّم لي يد العون خيرالجزاء.

الإهـــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، الحمد لله الذي وهبني القوة والصبر لأصل إلى هذه اللحظة، لحظة التتويج والتخرج، بعد أعوام من الجدّ والاجتهاد، والسهر والتعب، وبعد أيام تخللتها مشاعر مختلطة بين الأمل والقلق، اليوم أقطف ثمرة هذا المشوار الطويل...

أهدي تخرجي وفرحتي أولًا وأخيرًا إلى من كانت وما زالت موطني الأول، إلى من وُضعت الجنة تحت قدميها، إلى من تسهر لأجلي، وتدعو لي في ظهر الغيب، وتبتهج لفرحي كأنه فرحها...

إلى أمي، ثم أمي، ثم أمي... يا نبع العطاء الذي لا ينضب، يا حضن الأمان والدعاء، هذا الإنجاز منكِ ولكِ، فلو كتبت العمر كله ما وفيتك حقكِ، أسأل الله أن أكون سببًا في رضاكِ وسعادتكِ.

إلى أختي الغالية، أقرب الأرواح إليّ، يا من كنتِ دومًا الحضن الآخر والكلمة الطيبة والرفقة في كل لحظة ضعف وقوة، فشكرًا لأنكِ كنتِ دائمًا هناك.

إلى نفسي، التي صبرت وتحدّت وتحمّلت، إلى كل دمعة وتعب وسهر مرّ بي، إلى كل لحظة فقدت فيها الحافز ثم قمت من جديد... أهديكِ هذا التتويج، لأنكِ تستحقين.

إلى رفيق دربي، شكرًا لك على كل دعم ومساندة وتشجيع وصبر، كنت دومًا مصدر قوة وسندًا صادقًا، وهذا الإنجاز يشملك كما يشملني، فلك مني كل الحب والامتنان.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي، اللواتي كنّ النور في عتمات التعب، وكنّ الدفء في برد القلق، وكنّ العون في كل مراحل هذه المذكرة، لولاكنّ ما اكتمل هذا العمل، فشكرًا لكن من القلب، على الوفاء والمواقف الصادقة.

إلى زملائي في الدراسة، الذين تشاركنا معهم لحظات السهر والمذاكرة والتوتر والفرح، خمس سنوات مضت كلمح البصر، وتنتهي الآن بدموع الوداع وفرحة التخرج... جزاكم الله خيرًا.

وإلى روح جدتي الحبيبة التي كان لها الفضل الكبير في تربيتي، ما زلت أشتاق لصوتك الدافئ، ونصائحك التي كانت توقظ فيَّ الحماسة كلما ضعفت، ها أنا ذا، كبرت يا جدتي، وها هو وعدي قد تحقق كما عاهدتكِ... دعواتكِ لم تذهب سُدى، وستبقين في قلبي ما حييت.

وإلى روح جدي الطاهرة، الذي ترك في قلبي سمات الحب والأصالة، جزاك الله عني خير الجزاء، وجعل مقامك في أعلى عليين.

إلى كل من كان له في قلبي أثر، إلى كل من دعمني، إلى كل من غاب عن عيني وحضر في قلبي، إلى كل من دعا لي أو ساندني بكلمة طيبة، أهدي هذا الإنجاز عربون وفاء وشكر لا يزول.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مناخ الأعمال على الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، من خلال استعراض تطور المتغيرات المرتبطة بمناخ الأعمال كالتمويل الريفي، سعر الفائدة على القروض، وتغطية الكهرباء في المناطق الريفية، إضافة إلى تحليل تطور الاستثمار الفلاحي خلال نفس الفترة.

وقد تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتطبيق اختبار PP، ثم تحديد فترات الإبطاء المثلى وتقدير نموذجARDL ، للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وقد أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك، مع تأثير معنوي وإيجابي لكل من الائتمان وتغطية الكهرباء، مقابل أثر سلبي لسعر الفائدة.

كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتفسير ديناميكية العلاقة في الأجل القصير، حيث أظهرت النتائج استجابة جزئية نحو التوازن، مما يؤكد أهمية مناخ الأعمال في دعم وتوجيه الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية :مناخ الأعمال، الاستثمار الفلاحي، الجزائر، تكامل مشترك، التمويل، البنية التحتية الريفية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of the business climate on agricultural investment in Algeria during the period from 1996 to 2023. It examines the evolution of variables related to the business environment, such as rural financing, interest rates on loans, and electricity coverage in rural areas, in addition to analyzing the development of agricultural investment over the same period.

The study adopts an econometric approach by testing the stationarity of time series using the PP test, determining optimal lag lengths, and estimating an ARDL model to identify the existence of a long-run equilibrium relationship between variables. The results indicate the presence of cointegration, with a significant and positive impact of both credit and electricity coverage, and a negative effect of interest rates.

An error correction model (ECM) was also employed to explain the short-run dynamics of the relationship, revealing a partial adjustment toward equilibrium. This confirms the importance of the business climate in supporting and guiding agricultural investment in Algeria.

Keywords: Business climate, agricultural investment, Algeria, cointegration, financing, rural

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): عمور رحيمة رقم التسجيل الجامعي: 202037029951

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110020963000080 والصادرة بتاريخ: 2020-02-27

عن بلدية مستغانم مستغانم

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

شعبة اقتصاد / التخصص اقتصاد كمي

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور مناخ الأعمال في جذب وتشجيع الاستثمار الولائية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1996-2023)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025-06-29

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكروعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المقدمة	01
الفصل الأول: العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات.	
تمهيد	07
المبحث الأول: مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجز ائر	**08-17**
المطلب الأول: مناخ الأعمال وخصائصه ومحدداته	08
الفرع الأول: مفهوم مناخ الأعمال	08
الفرع الثاني: محددات مناخ الأعمال	10
المطلب الثاني: بيئة الأعمال في الجزائر ومؤشراتها	11
الفرع الأول: بيئة الأعمال في الجزائر	11
الفرع الثاني: مؤشر سهولة أداء الأعمال	14
المطلب الثالث: الاستثمار، الفلاحة، وماهية الاستثمار الفلاحي	16
الفرع الأول: الاستثمار	16
الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الفلاحي	17
المبحث الثاني: مكونات مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي	**20-39**
المطلب الأول: الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر، والبنية التحتية	20
الفرع الأول: مكونات مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي	20
الفرع الثاني: البنية التحتية	26

المطلب الثاني: العلاقة بين الدعم الحكومي والاستثمار الفلاحي	32
المطلب الثالث: الاستقرار السياسي والاقتصادي، تكنولوجيا الزراعة	36
الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي والسياسي	36
الفرع الثاني: تكنولوجيا الزراعة	39
المبحث الثالث: دور مناخ الأعمال في جذب الاستثمارات الفلاحية وتشجيع الاستثمارات المحلية	40-50
المطلب الأول: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	40
الفرع الأول: جذب الاستثمارات الأجنبية	41
الفرع الثاني: آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	42
المطلب الثاني: تشجيع الاستثمارات المحلية	45
الفرع الأول: تشجيع الاستثمارات المحلية	45
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الفلاحي المحلي وتأثيره الاقتصادي	46
المطلب الثالث: تقليل المخاطر الاستثمارية في القطاع الفلاحي	47
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: الإصلاحات المقترحة لتحسين مناخ الأعمال الفلاحي وتعزيز جاذبية الاستثمار في الجزائر	
تمهيد	52
المبحث الأول: آليات تحسين بيئة الاستثمار الفلاحي وتعزيز تنافسيته	**53-61**
المطلب الأول: زيادة القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي	53
المطلب الثاني: تسهيل الوصول إلى الموارد وتحسين ظروف العمل	55
الفرع الأول: تسهيل الوصول إلى الموارد	55
الفرع الثاني: تحسين ظروف العمل	57
المطلب الثالث: دعم الشراكات في الاستثمارات الفلاحية وكذا تمويل المشاريع الزراعية	60
الفرع الأول: دعم الشراكات في الاستثمارات الفلاحية	60
الفرع الثاني: تمويل المشاريع الزراعية	61
المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي وتوصيات تحسينه لجذب الاستثمارات الفلاحية	**64-75**
المطلب الأول: ضعف البنية التحتية والتغيرات المناخية وطرق تعزيزها ومواجهتها	64
الفرع الأول: ضعف البنية التحتية	64
الفرع الثاني: الحلول المقترحة لتشجيع الاستثمار الفلاحي	66

المطلب الثاني: البيروقراطية وسبل الحد منها	67
الفرع الأول: البيروقراطية	70
الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة البيروقراطية	71
المطلب الثالث: عجز تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر	72
خلاصة الفصل	75
الفصل الثالث: دراسة قياسية حول دور مناخ الأعمال في جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية في الفترة الممتدة من (1996-2023)	
تمهيد	77
المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية	84-78
المطلب الأول: المنهجية العامة للدراسة	78
الفرع الأول: مدخل عام للمنهجية	78
الفرع الثاني: نوع الدراسة	79
المطلب الثاني: المتغيرات الأساسية للدراسة	79
الفرع الأول: توصيف متغيرات الدراسة القياسية	79
الفرع الثاني: طريقة قياس المتغيرات	81
المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل القياسي	83
الفرع الأول: البرنامج القياسي المستخدم	83
الفرع الثاني: متطلبات ولوازم الدراسة القياسية	84
المبحث الثاني: تحليل تطور مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر	90-84
المطلب الأول: تحليل تطور مناخ الأعمال في الجزائر	85
المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الفلاحية في الجزائر وتحليل علاقة كافة المتغيرات بالاستثمار الفلاحي	88
الفرع الأول: تطور الاستثمارات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة (بالمليار دينار جزائري)	89
الفرع الثاني: العلاقة الظاهرية بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي	90
المبحث الثالث: التقدير القياسي للعلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر	103-91
المطلب الأول: اختبار خصائص السلاسل الزمنية وفترات الإبطاء	91
الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	91
الفرع الثاني: اختبار فترات الإبطاء لتحديد فترة الابطاء المثلى للنموذج القياسي	93
المطلب الثاني: اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل وتقدير النموذج	95

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك	95
الفرع الثاني: تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير للنموذج	95
المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي وتفسير النتائج	98
الفرع الأول: اختبار جودة النموذج	98
الفرع الثاني: التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر	103
خلاصة الفصل	108
الخاتمة	110
قائمة المصادر المراجع	111
الملاحق	120

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2000 – 2022)	13
(01-02)	مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2021	14
(01-03)	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2019	33
(02-01)	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي خلال الفترة 1995-2008	59
(03-01)	بيانات الدراسة القياسية	80
(03-02)	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار فيليبس بيرون PP للنموذج القياسي	93
(03-03)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test	95
(03-04)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	96
(03-05)	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير.	97

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مؤشر مناخ الأعمال ومجالاته.	15
(03-01)	منحنى سعر الفائدة على القروض في السنوات (1996-2023)	85
(03-02)	المنحنى البياني للمتغير المستقل DCSP(التمويل)	86
(03-03)	منحنى نسبة الطاقة في الأرياف خلال السنوات (1996-2023)	87
(03-04)	المنحنى البياني للمتغير التابع الاستثمار الفلاحي	89
(03-05)	العلاقة الظاهرية بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي في الجزائر (1996-2023)	90
(03-06)	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج	94
(03-07)	نتائج اختبار كشف الارتباط الذاتي للأخطاء LM	99
(03-08)	نتائج اختبار عدم تجانس (عدم ثبات التباين الخطأ)	100
(03-09)	نتائج اختبار استقرارية البواقي	100
(03-10)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	101
(03-11)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي cusum	102
(03-12)	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum squares	102
(03-13)	اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيّد .(UECM)	103

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	نتائج اختبار الاستقرارية حسب فيلبس بيرون PP	122
(02)	نتائج اختبار التأخيرات المثلى	125
(03)	النموذج المقدر الأولي للARDL	126
(04)	تقدير نموذج الأجل الطويل.	127
(05)	نتائج اختبار التكامل المشترك	128
(06)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	128

مقدمة عامة

المقدمة

المقدمة:

في ظل التحديات الاقتصادية البنيوية التي تعاني منها الجزائر، وعلى رأسها هشاشة الاقتصاد الوطني وتبعيته شبه المطلقة لعائدات المحروقات، أصبحت مسألة تنويع القاعدة الاقتصادية من أبرز الرهانات التي تُراهن عليها الدولة للخروج من دائرة التبعية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وضمن هذا السياق، يبرز القطاع الفلاحي كأحد أهم القطاعات ذات الإمكانات العالية، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية، تجعله مؤهلًا لأن يكون رافدًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في البلاد وذلك بعيدا عن القطاعات الأخرى وكذا الاستغناء عن الاستراد، فضلًا عن دوره المحوري في تنمية المناطق الريفية وجعلها من الأسباب الفعالة في تنمية اقتصاد البلد وامتصاص البطالة.

إلا أن تطوير هذا القطاع وتفعيل دوره الاستراتيجي لا يرتبط فقط بالإمكانات المادية أو الموارد الطبيعية، وإنما يتوقف بشكل أساسي على مدى توفر مناخ أعمال بيئة محفّزة وجاذبة للاستثمار، إذ يُعد هذا المناخ بمثابة الإطار والحيز الذي تتحرك فيه الأنشطة الاقتصادية المختلفة إذ يؤثر فيها تأثيرا فعالا سواء كان بالسلب أو الإيجاب، ويؤثر بصورة مباشرة في قرارات المستثمرين حول جدية الاستثمار، من حيث اختيار القطاعات، وتحديد حجم الاستثمار، والمخاطر المرتبطة به، والأرباح الناجمة عنه وطبيعة الشراكات الممكنة. وفي هذا السياق، أصبح مناخ الأعمال يتبوأ مكانة مركزية مهمة في السياسات التنموية الحديثة المتبعة في الاقتصاد عامة، حيث يُنظر إليه كأداة استراتيجية فعالة لتحسين القدرة التنافسية وجلب رؤوس الأموال وتنويع الاقتصادات وكذا تحسين البنية السياسية للبلد، وجلب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

وبالرغم من المبادرات المتعددة التي أطلقتها الجزائر لتحسين بيئة الاستثمار، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد، والجهود المبذولة من طرف الهيئات المختصة من بينها القوانين كما سبق ذكرها والإصلاحات التشريعية والبحوث العلمية والتكنولوجيا والسعي إلى تحقيق بيئة سياسية أكثر استقرارا، إلا أن الواقع المعاش لا يزال يشير إلى وجود تحديات بنيوية ومعوقات تنظيمية وإدارية وسياسية تحدّ من فعالية مناخ الأعمال، لا سيما في القطاع الفلاحي، الذي يتطلب بطبيعته خصوصيات مؤسساتية وتمويلية وتجهيزية تتناسب مع طبيعته الإنتاجية والدورية.

من هذا المنطلق، جاءت هذه المذكرة الموسومة بـ" :دور مناخ الأعمال في جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية – دراسة حالة الجزائر"، كمحاولة أكاديمية لتحليل العلاقة التفاعلية بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي، من خلال مقاربة مزدوجة تجمع بين الجانب النظري والتحليل القياسي التطبيقي، سعيًا لتحديد طبيعة التأثيرات المتبادلة بين الطرفين، واستكشاف مدى تأثير محددات مناخ الأعمال على واقع الاستثمارات الفلاحية في الجزائر.

المقدمة

الإشكالية:

ويمكن تلخيص الإشكالية الرئيسية المطروحة لهذا العمل في السؤال التالي:

- وفقا لطبيعة مناخ الأعمال في الجزائر ومقوماته، كيف يؤثر على جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية؟

الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى تُساهم تغطية المناطق الريفية بالطاقة الكهربائية في تحفيز تدفق الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- كيف يُؤثر توفر التمويل والائتمان الموجه للقطاع الفلاحي على تشجيع المستثمرين للدخول في هذا القطاع؟
- ما مدى تأثير مكونات مناخ الأعمال، خصوصًا سعر الفائدة، على حجم وتوجهات الاستثمارات الفلاحية في الجزائر؟

الفرضيات:

وانطلاقا من الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية حيث تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي:

- تغطية المناطق الريفية بالطاقة الكهربائية يحفز تدفق الاستثمارات نحو هذا القطاع.
- التمويل في القطاع الفلاحي من شأنه المساهمة في تشجيع المستثمر.
- لمكونات مناخ الأعمال، منها سعر الفائدة على الاستثمار أثر على الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في دمجها بين التحليل النظري والقياسي لمناخ الأعمال وأثره على الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ما يساهم في تشخيص دقيق لمواطن الضعف واقتراح حلول عملية. وتبرز أهميتها أكثر في ظل الأزمات الراهنة، حيث يُعد الاستثمار الفلاحي أداة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل التبعية للاستيراد.

أهداف الدراسة:

- تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه، لا سيما في القطاع الفلاحي.

- دراسة تطور الاستثمارات الفلاحية في الجزائر خلال السنوات (1996-2023)، مع التركيز على حجمها.
- تحديد العلاقة بين مؤشرات مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية، سواء من حيث البنية التحتية، التمويل، أو السياسات الحكومية.
- قياس أثر بعض المؤشرات الاقتصادية، كـ سعر الفائدة والتمويل البنكي، على الاستثمار الفلاحي باستخدام منهجية قياسية مناسبة.
- تقديم مقترحات وتوصيات عملية لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، بما يساهم في جذب وتثبيت الاستثمارات الفلاحية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب موضوعية:**
  - طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص التابعين له.
  - الأهمية التي يكتسبها الموضوع كونها من المواضيع الحديثة التي في الساحة الاقتصادية.
  - تسليط الضوء على مجهودات الدولة وسعيها لتحسين الاقتصاد الدولي.
- **أسباب شخصية:**
  - الرغبة بالبحث والكتابة بالمواضيع المتعلقة بالاستثمار الفلاحي ومناخ الأعمال.

هيكل الدراسة:

ولتحقيق أهداف البحث، تم تقسيم المذكرة إلى فصلين رئيسيين متكاملين:

الفصل الأول :يتناول العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية، حيث يتم تقديم مفهوم مناخ الأعمال، محدداته ومكوناته، مع تسليط الضوء على خصوصية القطاع الفلاحي وأهميته في الاقتصاد الوطني. كما يتضمن هذا الفصل آليات جذب الاستثمارات الأجنبية وكذا تشجيع الاستثمارات المحلية، حيث ينقسم إلى:

- **المبحث الأول:** مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** مكونات مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي.
- **المبحث الثالث:** دور مناخ الأعمال في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل الإصلاحات المقترحة لتحسين مناخ الأعمال الفلاحي وتعزيز جاذبية الاستثمار في الجزائر، حيث يركز على أهم التحديات التي تواجه الاستثمارات الفلاحية والحلول التي تحد منها وتساعد في الازدهار بالقطاع الفلاحي إذ ينقسم إلى:

- **المبحث الأول:** آليات تحسين بيئة الاستثمار الفلاحي وتعزيز تنافسيته.
- **المبحث الثاني:** المعوقات التي تواجه مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي وتوصيات تحسينه لجذب الاستثمارات الفلاحية.

الفصل الثالث: يمثل الجانب القياسي التطبيقي، حيث يتم بناء نموذج اقتصادي كمي يُحلل العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي في الجزائر، بالاعتماد على بيانات ومؤشرات حقيقية مثل: مؤشر الاستقرار السياسي، تمويل الأنشطة الفلاحية، البنية التحتية، وقد تم اختيار هذه المتغيرات لما لها من أهمية بالغة في التأثير على الاستثمار الفلاحي. ويهدف هذا الفصل إلى قياس مدى تأثير هذه المتغيرات على حجم الاستثمارات الفلاحية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة إيجابًا وسلبًا، حيث ينقسم إلى:

- **المبحث الأول:** الإطار المنهجي للدراسة القياسية.
- **المبحث الثاني:** تحليل تطور مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** التقدير القياسي للعلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية.

وفي ختام هذه المذكرة، سيتم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، خصوصًا في القطاع الفلاحي، بما يضمن خلق بيئة استثمارية أكثر مرونة وجاذبية واستدامة.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على تساؤلات البحث، تم الاعتماد على منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج التحليلي والمنهج الكمي، وذلك على النحو التالي:

1- المنهج التحليلي:

اعتمد هذا المنهج في الفصل الأول والثاني من المذكرة، حيث تم تناول المفاهيم الأساسية ذات الصلة بمناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي، وتحليل الإطار النظري الذي يربط بينهما، مع تسليط الضوء على طبيعة مناخ الأعمال في الجزائر والمعوقات التي يواجهها. كما تم استعراض الدراسات السابقة بهدف مقارنة النتائج والنماذج النظرية المختلفة، واستخلاص الإضافات العلمية الممكنة منها.

2- المنهج الكمي:

تم توظيف هذا المنهج في الفصل الثالث من المذكرة، الذي يمثل الجانب التطبيقي من الدراسة، ويهدف إلى قياس العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي في الجزائري، وقد تم في هذا السياق:

- اختيار نموذج اقتصادي مناسب لتحليل العلاقة بين المتغيرات.
- تحديد المتغيرات المستقلة المرتبطة بمناخ الأعمال (سعر الفائدة على القروض، التمويل، البنية التحتية).
- تحديد المتغير التابع وهو: حجم الاستثمارات الفلاحية في الجزائر.
- جمع بيانات زمنية (سلاسل زمنية)، اعتمادًا على طبيعة المؤشرات المتاحة.
- استخدام برامج قياسية مثل EViewsلتحليل البيانات، واختبار الفرضيات، مع إجراء اختبارات الثبات، multicollinearity، وغيرها من الأدوات الإحصائية المعروفة.

الدراسات السابقة:

قام بدراسة الموضوع العديد أو أجزاء منه العديد الباحثين نذكر منهم:

- بن سعيد حليمة وسعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة ماستر من جامعة ابن خلدون تيارت، تخصص الاقتصاديات الزراعية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتحليل مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018، وذلك في ظل تزايد التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية التي تواجه البلاد.

تم بناء الدراسة على إشكالية رئيسية مفادها :إلى أي مدى ساهم القطاع الفلاحي في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي؟ ، وقد تفرعت عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية تتعلق بفعالية البرامج التنموية، ومساهمة الصناعات الغذائية، والتحديات التي تعترض هذا القطاع.

- غردي محمد، إشراف: د. زبيري رابح، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم الاقتصادية – 2012/2011، تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل واقع الاستثمار والدعم الزراعي في الجزائر، وبيان التحديات التي قد يواجهها القطاع الزراعي في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .(WTO) تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن القطاع الزراعي الجزائري، رغم توفر إمكانيات بشرية وطبيعية معتبرة، يواجه عوائق متعددة تتعلق بضعف مناخ الاستثمار، وغياب فعالية الدعم، وتحديات المنافسة العالمية.

الفصل الأول: العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية.

تمهيد:

يُعد مناخ الأعمال عاملًا حاسمًا في توجيه قرارات الاستثمار، لما يوفره من استقرار تنظيمي ومؤسساتي يعزز ثقة المستثمرين. ويكتسي هذا العامل أهمية خاصة في القطاع الفلاحي، الذي يُعد ركيزة للتنمية المستدامة والأمن الغذائي، خصوصًا في الدول الساعية لتنويع اقتصادها.

في هذا السياق، تُعد الاستثمارات الفلاحية أداة مركزية لتحديث الزراعة وتحسين الإنتاج، غير أن نجاحها يرتبط بمدى توفر بيئة أعمال محفزة تضمن التمويل، وتحمي الحقوق، وتقلل من العراقيل البيروقراطية.

ومن هنا تنشأ علاقة تفاعلية بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي؛ فكل تحسّن في البيئة الاستثمارية ينعكس إيجابًا على تدفق الاستثمارات الزراعية، والعكس صحيح. ويسعى هذا الإطار النظري إلى دراسة هذه العلاقة من خلال عرض المفاهيم الأساسية وتحليل الواقع الجزائري كنموذج تطبيقي.

المبحث الأول: مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر.

يعرض هذا المبحث الإطار المفاهيمي للمصطلحات الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث يُعرّف مناخ الأعمال باعتباره البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر على قرارات المستثمرين، مع توضيح أهم مؤشراته. كما يتناول مفاهيم الاستثمار والاستثمار الفلاحي، مع التركيز على خصوصيات النشاط الفلاحي كقطاع إنتاجي ذي طابع موسمي ومرتبط بالموارد الطبيعية. ويهدف هذا المبحث إلى وضع الأساس النظري لمناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: مناخ الأعمال وخصائصه ومحدداته.

يُعد مناخ الأعمال عنصرًا أساسيًا في توجيه النشاط الاستثماري، إذ يعكس مدى ملاءمة البيئة الاقتصادية والقانونية لجذب رؤوس الأموال. ويتوقف هذا المناخ على جملة من المحددات والخصائص التي تؤثر في قرارات المستثمرين واستقرار مشاريعهم وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول:

1. **مفهوم مناخ الأعمال:**

كثيرا ما ورد إلى مسامعنا مصطلح مناخ الأعمال في الاقتصاد عامة حيث يجدر بنا الذكر هذا المصطلح جديد نسبيا إذ يشير إلى مختلف العوامل والمتغيرات المسؤولة عن جذب المستثمرين والاستثمار سواء كان استثمارا محليا أو استثمارا أجنبيا إذ تتمثل هذه العوامل في الأوضاع السياسية، القانونية، وكذا الأوضاع الإدارية للبلاد وغيرها ... حيث أن هذه المتغيرات والعوامل التي سبق ذكرها تأثر بشكل بارز في قرارات رجال الأعمال والشركات المستثمرة، كما تحدد توجهات تدفق الاستثمار في الموقع الملائم له وتجسيده.

تعريف البنك الدولي لمناخ الاعمال:

يعرف البنك الدولي مناخ الأعمال على أنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص عمل، كما تؤثر السياسات الحكومية تأثيرا قويا على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق.[1]

كما "أنه يتكون من مصطلحين: مناخ وأعمال، فالمناخ يعرف بأنه (ظاهرة معقدة يتدخل في عناصرها اعتبارات سياسية، اقتصادية، مالية، قانونية، إدارية، ثقافية ونفسية. أما بالنسبة لمصطلح الأعمال فيتمثل في مختلف النشاطات التي يقوم بها التجار من جهة والعقود التجارية والموجودة في القانون

[1] - د. بويقرة ناصر، د. بن سليمان أمين، "واقع تنمية المقاولاتية النسوية في الجزائر: قراءة في التحديات والمتطلبات لتحقيق مناخ الأعمال"، مداخلة مقدّمة في ملتقى علمي بين جامعة وهران وجامعة مستغانم، ص. 08–09.

التجاري وقوانين أخرى ملحقة به من جهة أخرى، ويمكن أن تمتد إلى معاملات أخرى تفرضها الحياة الاقتصادية."[1]

يعرف كذلك على الشكل الموالي: "يقصد ببيئة الأعمال (نفس معنى مناخ الأعمال):"مجمل لأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول، ومدى ما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني، ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية".[2]

من خلال ما توصل إليه فيما سبق نستنتج أن مناخ الأعمال أو بيئة الأعمال مصطلح أكثر شمولية في عناصره ومفهوميته مقارنة بمناخ الاستثمار، وفي الأخير يتضح لنا أن مناخ الأعمال يجمع في طياته الظروف المكانية والزمانية سواء كانت الملائمة لقيام الاستثمارات فيها أو غير الملائمة وكذا الأوضاع المختلفة للبلاد المعنية المستهدفة.

تعريف مناخ الأعمال من ناحية أخرى، مناخ الأعمال بمثابة مؤشر يعتمد عليه كافة الاقتصاديين والخبراء قبل المباشرة في أي عمل أو مشروع بحيث يعرف مؤشر مناخ الأعمال ب «دوين بيزنس" ويعتبر من أشهر التقارير التي يصدرها البنك الدولي.

يعتمد التقرير على عشرة مؤشرات أساسية لقياس درجة "ممارسة الأعمال" على مستوى 190 دولة عبر العالم، منها: إنشاء المقاولة، الحصول على تصريح البناء، توصيل الكهرباء، نقل الممتلكات، الحصول على القروض، حماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود، وتسوية الإعسار. ولقياس هذه المؤشرات، يقوم معدو التقرير بملء استمارات يشارك فيها أكثر من 13000 من الخباء المحاسبين والمحامين يقيمون في الدول 190 التي يشملها التصنيف السنوي، كما ينتقل خبراء مشرفون على التقرير لبعض الدول لإجراء ورشات ومقابلات مع نظرائهم من تلك البلدان للتأكد من مدى دقة الأرقام التي تقدمها الاستمارات التي تم ملؤها. كما يأخذ الخبراء بعين الاعتبار رأي المسؤولين الحكوميين في الأرقام الخاصة باقتصاداتهم، قبل إدراجها في النسخة النهائية.[3]

2. خصائص مناخ الأعمال:

---

[1] د. محبوب فاطمة، "تحليل واقع الاستثمار في الجزائر في الفترة 2007–2016"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي، العدد 32*، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص. 319، متاح على https://asjp.cerist.dz/en/article/87328 :، تاريخ الاطلاع: 8 أبريل 2025.

[2] د. عبد الحق بر، د. عبد الرؤوف مسعودي، د. هشام تواتي، *"بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية (2000–2022)"*، مداخلة في *واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر خلال قانون الاستثمار 22-11* ، المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار – إليزي، فبراير 2024، ص03.

[3] - *مناخ الأعمال في المغرب: منجزات كبيرة لكنها حبر على ورق*، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2020، ص. 7، متاح على : https://mipa.institute/7698، تاريخ الاطلاع: 08 أبريل 2025.

أ- التكامل والترابط بين متغيرات مناخ الأعمال:

يتميز مناخ الأعمال بتأثيره المتبادل على المؤسسات العاملة فيه، حيث تمتلك كل مؤسسة بيئتها الخاصة التي تتأثر بالعوامل ذات الصلة بها. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات ليست معزولة، بل تتفاعل فيما بينها، مما يخلق تكاملاً وتناغماً في البيئة الاقتصادية. على سبيل المثال، قد تكون بعض الممارسات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه.

ب- الديناميكية والتغير المستمر:

يتسم مناخ الأعمال بعدم الثبات بسبب تعدد المتغيرات التي تؤثر فيه وتفاعلها المستمر، مما يؤدي إلى أوضاع جديدة. كما أنه عرضة للتقلبات، سواء على مستوى صناعة معينة أو منطقة جغرافية محددة، مما يجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية معقدة. وتختلف درجة التغير من بيئة إلى أخرى، مما يسمح بالتمييز بين مناخ مستقر وآخر مضطرب يصعب التنبؤ بتغيراته.

ج- القدرة على التقييم والتأثير فيه:

يمكن تحليل مناخ الأعمال على مستويات مختلفة، مثل المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو الدولي، وكذلك حسب القطاعات الصناعية. يعتمد التقييم على احتياجات المستثمر والسوق المستهدف. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر مناخ الأعمال في سلوك المستثمر، الذي بدوره قد يؤثر في البيئة الاستثمارية، خاصة إذا كان يمتلك نفوذاً أو حجم استثمار كبير.

الفرع الثاني:

1. محددات مناخ الأعمال:

من مكونات مناخ الأعمال ما يلي:

- **الاستقرار الاقتصادي:** تعتمد السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة بشكل كبير على البنية التحتية، أو ما يُعرف بالهياكل والمنشآت الاقتصادية، والتي تُعد عاملاً مؤثرًا في قرارات الاستثمار لدى العديد من المستثمرين. وتشمل هذه البنية الأساسية شبكات الكهرباء، ووسائل النقل المختلفة مثل الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، بالإضافة إلى شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، التي تُسهم بدورها في تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- **المؤسسات المالية:** وتتمثل في مدى قوة القطاع المصرفي والمالي وأدائه.[1]
- **النظام السياسي والاستقرار الأمني:** بما أن النشاط الاقتصادي يتأثر بشكل مباشر بالوضع السياسي في الدولة، فإن غياب الاستقرار في الحكم يؤدي غالبًا إلى اضطراب في السياسات الاقتصادية، مما يضعف ثقة المستثمرين ويجعلهم مترددين بشأن مستقبل

[1]. مرجع سابق: د. بوبقرة ناصر، د. بن سليمان أمين، *بالتصرف*، ص. 09.

استثماراتهم. ويُعد الاستقرار السياسي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار الأمني، حيث يُهيئ هذا الأخير الظروف الملائمة للأول، بالإضافة إلى دوره في حماية الأفراد والممتلكات من الفوضى والجريمة. لذلك، فإن وضوح النظام السياسي وشفافيته في إدارة الشؤون الاقتصادية، إلى جانب احترام مبادئ الحرية والديمقراطية، والاستقرار الأمني، كلها عوامل تسهم في تحسين مناخ الأعمال وتجعل الدولة أكثر جاذبية لرجال الأعمال والمستثمرين.

- **التشريعات وقوانين الاستثمار:** يعد الإطار التشريعي عاملًا أساسيًا في جذب الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، حيث يحرص المستثمر الأجنبي على دراسة البيئة القانونية قبل اتخاذ أي قرار استثماري، لأنها تحدد طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة المضيفة. ويتطلب الاستقرار القانوني وجود تشريعات واضحة ونظام قانوني عادل وفعّال، تدعمه سلطة تنفيذية محايدة. كما أن إصدار قوانين استثمارية موحدة تتسم بالشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى، يُسهم في تحسين مناخ الأعمال. وتُعد الحوافز الجبائية والضمانات القانونية من أبرز العوامل التي تعزز ثقة المستثمرين وتجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية[1].
- **العوامل الاجتماعية:** وتشمل البعد الثقافي والاجتماعي والمتمثل في البعد الأخلاقي وكذا الأعراف والعادات المتعلقة بكل بلد، بالإضافة إلى البطالة والفقر.[2]
- **البنى التحتية:** تُعد البنية التحتية عاملًا ضروريًا للنمو الاقتصادي، لكنها غير كافية بمفردها، إذ تعتمد فعاليتها على خصائص الصناعة وبيئة الأعمال. وعندما تكون البنية التحتية ضعيفة أو غير ملائمة، فإنها تؤثر سلبًا على باقي الاستثمارات وتُقيّد النمو. ضعف البنية التحتية يُعد من أبرز العوائق أمام جذب الاستثمارات، خاصة الأجنبية، نظرًا لما تسببه من ارتفاع في تكاليف الاستثمار في الدولة المضيفة، مما يقلل من جاذبيتها لدى المستثمرين[3].

والآن بعد أن عرضنا أهم ما ذكر في مناخ الأعمال بصفة عامة سنتطرق إلى مناخ الأعمال في الجزائر بصفة خاصة في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: بيئة الأعمال في الجزائر ومؤشراتها.

تُعد بيئة الأعمال في الجزائر محورًا مهمًا لفهم ديناميكية الاستثمار، خاصة في القطاعات الإنتاجية كالفلاحة. ويُبرز هذا المطلب واقع مناخ الأعمال في الجزائر من خلال تحليل مؤشراته الأساسية وتطورها خلال السنوات الأخيرة.

الفرع الأول:

[1] - **رندي يمينة، بن صالح عبد الله**، "التنويع الاقتصادي ودوره في تحسين مناخ الأعمال في دول المغرب العربي: دراسة قياسية باستخدام متجهات الانحدار الذاتي"، *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 10، العدد 02، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة – جامعة تيسمسيلت، 15 سبتمبر 2023، ص. 306–307، متاح على https://asjp.cerist.dz/en/article/231813 :، تاريخ الاطلاع: 8 أبريل 2024، **بالتصرف**..

[2] مرجع سابق: د. بويقرة ناصر، د. بن سليمان أمين، ص. 10.

[3] - مرجع سابق: رندي يمينة، بن صالح عبد الله، **بالتصرف**، ص. 307.

1. بيئة الأعمال في الجزائر:

في العقود الأخيرة، ظهرت مؤسسات دولية وإقليمية تُقدّم بيانات وتقارير دقيقة عن بيئة الأعمال في مختلف الدول، استجابة لاهتمامات المستثمرين وصانعي القرار. تساعد هذه المعلومات رجال الأعمال في مقارنة الدول واتخاذ قرارات استثمارية، كما تمكّن الحكومات من تقييم بيئتها الاستثمارية. سيتم تحليل واقع بيئة الأعمال في الجزائر بين 2000 و2022 اعتمادًا على مؤشرات دولية وإقليمية نذكر منها:

2. مؤشرات مناخ الأعمال:

أ- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يُعد مؤشر الحرية الاقتصادية من أبرز المؤشرات التي يهتم بها المستثمرون، خاصة الشركات الدولية ومؤسسات التمويل. يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال منذ 1995، ويشمل 186 دولة. يقيس هذا المؤشر مدى تدخل الحكومة في الحريات الاقتصادية، استنادًا إلى عشرة مؤشرات فرعية متساوية الوزن، "ويعتمد مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم في تصنيف الدول بناء على قياس الحرية الاقتصادية في خمس مجالات رئيسية هي"[1]:

- حجم الحكومة: كلما زاد الانفاق الحكومي والضرائب وحجم المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة يحل اتخاذ القرارات الحكومية محل خيارات الأفراد ونقل الحرية الاقتصادية.
- النظام القانوني وحقوق الملكية: حماية الأفراد وممتلكاتهم هي عنصر أساسي لكل من الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، وهي أهم وظيفة للحكومة. إذا لم تكن الملكية والأفراد في أمان وإذا لم يكن القضاء نزيها أو إذا تم السيطرة على سيادة القانون فإن الحرية الاقتصادية تتقلص.
- النقد السليم: يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة الأجور والمدخرات، وبالتالي فإن النقد السليم ضروري لحماية حقوق الملكية. وعندما يكون التضخم متقلبا يصعب على الأفراد التخطيط للمستقبل وبالتالي تنقص فعالية الحرية الاقتصادية.
- حرية التجارة الدولية: حرية التبادل بمعناها الأوسع البيع والشراء وإبرام العقود وهي جوهر الحرية الاقتصادية وتقل هذه الحرية عندما تكون هناك عراقيل حكومية تجعل التبادل التجاري مع الشركات والأفراد في دول أخرى أمرا مكلفا وأحيانا مستحيلا.
- التنظيم (الائتمان والعمالة وإدارة الأعمال): تتناقص الحرية الاقتصادية في حالة إذا تدخلت الحكومة بفرض لوائح صارمة تصعب التوظيف وتقيد الحصول على الائتمان وتحد من حرية إدارة الأعمال.

---

[1] **عبد الحق طبير، عبد الرؤوف مسعودي، هشام تواتي**، "بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية (2000–2022)"، مداخلة مقدمة في **الملتقى الوطني الموسوم بـ: "واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر من خلال قانون الاستثمار 11-22"**، تنظيم :**المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار – إليزي**، بالتعاون مع **جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**، ص. 04.

وضع الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتمد مؤشر الحرية الاقتصادية على نقاط من 1 إلى 100، حيث تمثل النقاط الأعلى مستوى أقل من الحرية الاقتصادية. ويقيس المؤشر مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وقد شهدت الجزائر تراجعًا ملحوظًا فيه خلال الفترة 2000-2022. ففي عام 2000 احتلت المرتبة 96 من بين 160 دولة بحصولها على 56.8 نقطة، ثم تراجعت إلى المركز الأخير عربيًا بين 2013 و2015 من بين 15 دولة عربية. استمر التراجع لتصل في 2022 إلى المرتبة 167 من أصل 183 دولة، بحصولها على 45.8 نقطة فقط. هذا الانخفاض المستمر في الترتيب والنقاط يعكس استمرار القيود على الحريات الاقتصادية في الجزائر. ويُظهر التصنيف أن الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن الاقتصادات المغلقة على مدى فترة الدراسة[1].

الجدول رقم (01--01): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2000 – 2022)

2000		2005		2010		2011		2012		2013	
ترتيب	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**
96	56,8	118	53,2	104	56,9	132	52,4	140	51	145	49,6
2014		2015		2016		2017		2018		2019	
ترتيب	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**
146	50,8	157	48,9	154	50,1	172	46,5	172	44,7	171	46,2
2020		2021		2022							
ترتيب	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**	**ترتيب**	**نقطة**						
169	46,9	162	49,7	167	45,8						

المرجع: مداخلة تحت عنوان بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية (2000-2022)).

الجدول رقم (02--01): مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2021.

[1] **مرجع سابق** :د. عبد الحق طبر، د. عبد الرؤوف مسعودي، د. هشام تواتي، ص. 04..

WEBNAME	Algeria	Libya	Mauritania	Morocco	Tunisia
World Rank الترتيب العالمي	167	N/A	119	97	128
Region Rank الترتيب الإقليمي	13	N/A	20	6	10
2021 Score	45,8	N/A	55,3	59,2	54,2
Property Rights حقوق الملكية	27,9	N/A	36,9	57,8	60,9
Judical Effectiveness الفعالية القضائية	29,7	N/A	29,9	32,7	49,5
Government Integrity نزاهة الحكومة	30,1	N/A	23,5	41	47,3
Tax Burden العبء الضريبي	67,2	N/A	75,2	68,2	75,2
Gov't Spending الإنفاق الحكومي	57,1	N/A	89,4	69,8	67
Fiscal Health الشفافية المالية	38,6	N/A	92,9	46	20,8
Business Freedom حرية الأعمال	50	N/A	35,7	64,8	57,7
Monetary Fredom الحرية النقدية	80,1	N/A	80,3	80	74,4
Trade Freedom حرية التجارة	57,4	N/A	60,6	68,6	66,2
Investment Freedom حرية الاستثمار	30	N/A	50	65	45
Financial Freedom الحرية المالية	30	N/A	40	70	30

المرجع: دراسة قياسية تحت عنوان التنويع الاقتصادي ودوره في تحسين مناخ الأعمال في دول المغرب العربي، رندي يمينة، بن صالح عبد الله، مأخوذ من *مجلة المالية والأسواق* ، ص307.)

يعرض الجدول أعلاه تطور معدل الحرية الاقتصـادية لدول المغرب العربي، ويظهر الجدول أن دولة المغرب تحتل المرتبة 97 عالميا والمرتبة 6 إقليميا بدرجة حرية تقدر ب 59.2 تليها موريتانيا وتونس بدرجة حرية 45.8، مما يعني أن قيمة مؤشـر الحرية بالنسـبة لدول محل الدراسـة منخفض مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول العربية.

الفرع الثاني:

ب- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصـدر البنك الدولي تقريرًا سـنويًا منذ عام 2002 يُعنى بقياس مدى جودة بيئة الأعمال من خلال تقديم مؤشـرات موضـوعية تتعلق بتنظيمات الأعمال وتطبيقها. ويُسـتخدم تقرير ممارسـة أنشـطة الأعمال كمرجع لتقييم الإطارين القانوني والتنظيمي، إذ يغطي الجوانب الأساسية لدورة حياة المشروع، بدءًا من التأسـيس، مرورًا بمرحلة التشـغيل، وحتى الخروج من السـوق. وقد تطور هذا التقرير بمرور

الوقت، فبينما شمل في عام 2004 خمسة مؤشرات فقط تغطي 133 دولة، أصبح بحلول عام 2020 يضم 12 مؤشرًا تشمل 190 دولة[1].

يعتمد هذا المؤشر على 12 مجالا من مجالات تنظيم الأعمال، تتمثل في:

الشكل رقم (01--01): مؤشر مناخ الأعمال ومجالاته.

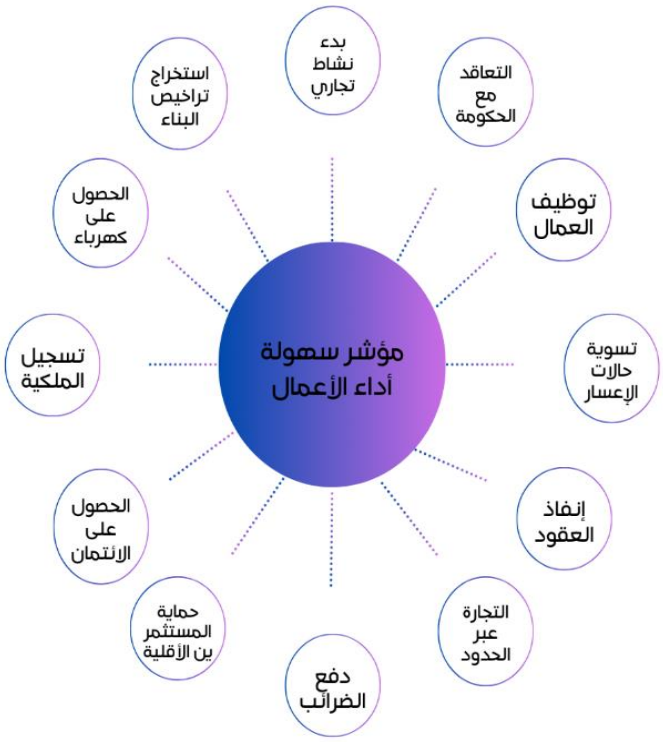

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتوفرة في البنك الدولي.

وضع الجزائر وفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال:

وفقًا لمؤشر سهولة أداء الأعمال بين 2005 و2020، شهدت الجزائر تذبذبًا في ترتيبها، حيث تحسنت من المركز 128 عام 2005 إلى 116 عام 2007، لكنها تراجعت بعد ذلك بشكل مستمر. بحلول 2016، وصل ترتيبها إلى 163، ثم استقر عند 157 في 2020. يُظهر هذا التراجع أن الإجراءات التنظيمية والإدارية ما زالت معقدة وبطيئة، مما يتطلب إصلاحات شاملة لتحسين بيئة الأعمال.[2]

[1]. **كحلات عنتر، شريط كمال**،"الحرية الاقتصادية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، *مجلة الدراسات – العدد الاقتصادي*، المجلد 15، العدد 02، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة، 2024، ص. 44، متاح على: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/djei/article/view/3896/3363، تاريخ الاطلاع: 10 أبريل 2025.

[2] د. عبد الحق طبر، د. عبد الرؤوف مسعودي، د. هشام تواتي، ص. 05.

تظهر المؤشرات الفرعية تفاصيل التحديات التي تواجه المستثمرين في الجزائر. لبدء مشروع جديد، يُطلب إتمام 12 إجراءً إلزاميًا خلال 18 يومًا، مما جعل الجزائر تحتل المركز 152 عالميًا في هذا الجانب. أما في مجال تراخيص البناء، فإن العملية تتطلب 19 وثيقة، مما وضعها في المركز 165. كما جاء ترتيبها متأخرًا في مؤشرات أخرى، مثل المركز 181 في الحصول على الائتمان، والمركز 176 في دفع الضرائب، مع الإشارة إلى صعوبة إنفاذ العقود الذي يستغرق 630 يومًا مقارنة بـ 120 يومًا في دول أخرى.

أما في المطلب الموالي سننتقل إلى الاستثمار بشكل عام والاستثمار الفلاحي بشكل خاص حتى يتسنى لنا التعرف على مفهوم الاستثمار الفلاحي.

المطلب الثالث: الاستثمار، الفلاحة، وماهية الاستثمار الفلاحي.

الاستثمار الفلاحي هو توظيف الموارد في الأنشطة الزراعية بهدف زيادة الإنتاج وتحسين مردودية القطاع. ويجمع هذا المفهوم بين أهمية الاستثمار كأداة للنمو، ودور الفلاحة كركيزة للأمن الغذائي والتنمية الريفية، وهذا ما سنتعرف عليه في المطلب الموالي.

الفرع الأول:

1. **الاستثمار:**

يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار النصيب والمقدار في الدراسات والأدبيات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

تعريف الاستثمار:

فالاستثمار يعنى به "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد وحدات سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت.[1]

وفي تعريف آخر هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير ملموس، فلو حاولنا النظر على الموجودات المالية سواء الأفراد(الأسر) أو لدى المشروعات لوجدت أنها تتكون من موجودات مادية وموجودات مالية (غير مادية)، موجودات مادية مثل: الأراضي، البنايات، المنشآت، السلع المعمرة، الآلات، المعدات، السيارات...إلخ، موجودات مالية (غير مادية): مثل النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل،

[1] **أبو الفتوح، أحمد سمير خلاف يوسف**، *دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام ٢٠٠١*، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014–2015، 294 صفحة. ISBN 9772768186.

السـندات والأسـهم، والتعهدات.... إلخ. وعليه فإن أي عملية لتوظيف الأموال سـواء كانت في موجودات مادية أو مالية تعتبر استثمار.[1]

2. الفلاحة:

وكلمة الفلاحة تقترن بكلمة الزراعة ولهما نفس المعنى أو المدلول. إن كلمة الزراعة مشـتقة من كلمة AGREأي الحقل أو التربة وكلمة CULTURE أي العناية والرعاية بمعنى رعاية وعناية التربة.

من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صـراعات ضـمن علاقات زراعية، فعندما نقول الحروب الفلاحية والثروات الفلاحية كان أسـاسـها هو الحصول على الأرض.

تعريف الفلاحة حسب الأمم المتحدة:

وهو يركز على المفهوم الحديث والضـيق للزراعة، إذ يتعلق خاصـة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

بالإضـافة إلى التعريف السـابق، نضـيف صـنع المسـتلزمات الزراعية وخدمات التسـويق والتحويل للمنتجات الزراعية.

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك يقصد توفيرها للإنسان.[2]

شَـهِدت الزراعة تطوّراً كبيراً بما في ذلك طرق جديدة لإدارة المجموعات المتنوعة من النباتات والحيوانات، وذلك من قِبل سـكان أسـتراليا الأصـليين ومن الشـعوب الأمريكية في الغرب من أمريكا الشـمالية، ومن الجدير بالذكر أنّ الزراعة ونشـأتها لم ترتبط بالمجتمعات الفقيرة، كما أنّ العديد من الحيوانات والنباتات الجديدة طُوّرت من خلال عملية التدجين، والتي سـاهمت في الحفاظ على أسـاليب حياتية سائدة، مثل: الصيد، وتوفير الغذاء، وتخزينه للاستفادة منه في المواسم العجاف.

الفرع الثاني:

1. مفهوم الاستثمار الفلاحي:

---

[1] عيد محمد، بلحاج عبد القادر،"دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي: دراسة حالة الجزائر (2010–2021)"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، السنة الجامعية 2020–2021، ص. 06–07..

[2] **د. حسـين وراد، د. ميلود فرحول**،"آليات ومتطلبات تسـويق المنتجات الفلاحية في الجزائر"، مداخلة ضـمن الملتقى الافتراضـي الأول حول : *تنمية القطاع الفلاحي كآلية لتعزيز التنويع الاقتصـادي والقضـاء على الفجوة الغذائية في الجزائر*، يوم 26 أفريل 2023، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، ص. 04.

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات لارتباطه بتوفر المبالغ المالية وبتوفر الموارد الطبيعية (التربة والمياه) والموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة.[1]

كما يعرف كذلك على أنه "عملية إنفاق الأموال أو الموارد في مشروع أو نشاط اقتصادي مع الهدف الرئيسي لتحقيق الأرباح في المستقبل. يتضمن الاستثمار شراء الأصول مثل الأسهم والعقارات والسندات والأموال النقدية والبنية التحتية والمعدات والأدوات اللازمة لتشغيل المشروع. ويقصد به جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون والمزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان".[2]

وفي تعريف آخر نجد أن: نتائج الاستثمار الزراعي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد، "ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر قيمة من الربح. أما في نظام الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد. ويتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية".[3]

كما يعني الاستثمار في الفلاحة التخلي عن موارد معينة مثل النقود أو الجهد أو الوقت في الوقت الحاضر، من أجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي يسمح للفلاحين بزيادة إنتاجيتهم ودخلهم في المستقبل، سواء من خلال شراء معدات زراعية، أو تطوير البنية التحتية، أو اكتساب مهارات جديدة، أو تحسين طرق الزراعة وتربية الماشية. يتضمن مفهوم الاستثمار الفلاحي جميع الجهود المبذولة في خدمة الأرض وتربية الحيوانات، بما في ذلك تنفيذ مشاريع تعتمد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج بهدف رفع كفاءة وإنتاجية المزارع. ويعتبر الاستثمار في المجال الفلاحي من أهم حلول أزمة تطوير القطاع الفلاحي.[4]

هناك من يحصر عبارة الاستثمار الفلاحي في كلمة الفلاحة والتي تعني العناية بالحقل والزراعة والأرض وتتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء

---

[1] د. وهيبة سراج، د. أسماء ناويس،"دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد 18، العدد 29، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، بالتعاون مع جامعة الجزائر 3، الجزائر، تاريخ النشر: 03 جوان 2022، ص. 101، تاريخ الاطلاع: 11 أفريل 2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/190321.

[2] لمعلم فاطمة، بن كازة عبير،"الاستثمار الفلاحي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون مؤسسات اقتصادية، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار، السنة الجامعية غير محددة، ص. 08.

[3] د. بوهلال محمد، د. بوطورة فضيلة،"آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2008–2019)"، *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 08، العدد 02، تاريخ النشر: 15 سبتمبر 2021، ص. 292، تاريخ الاطلاع: 11 أفريل 2025، https://www.researchgate.net/publication/388155882.

[4] **أيمن عمايرية، أيمن بوشريبشة**،"امتيازات الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، ص. 09.

الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف، اللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها، ولكن هذا التعريف يبقى ضيقا نظرا لتطور الأنشطة الفلاحية وكبر أسواق الغذاء في الفترة الراهنة وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر بها، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء.[1]

فالاستثمار الفلاحي أو الزراعي له نفس مفهوم الاستثمار عامة على مستوى الاقتصاد الكلي، غير أنه يجدر بنا الذكر إلى أن الاستثمار في القطاع الزراعي له خصائص ومتطلبات تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الأخرى. خاصة بعد التطورات التكنولوجيا التي اجتاحت جميع القطاعات بما فيهم القطاع الفلاحي، فأغلبية الدول المتقدمة و غيرها من الدول السائرة في طريق النمو تسعى جاهدة إلى الاستثمار العلمي والتكنولوجي في مجال الفلاحة قصد تطوير الإمكانيات التي تعطي فرصا أكبر لزيادة الإنتاجية سواء في النظام الرأس مالي أو النظام الاشتراكي، وعلى غير العصور الماضية فالقطاع الفلاحي أصبح يتضمن تجديدات متنوعة من كفاءة العمال به والأجهزة المتنوعة التي تساهم في تسريع طرق الإنتاج و تسهيلها و رفع من جودة المحاصيل بتوفير الموارد المائية و الأتربة الخصبة و البنية التحتية الملائمة و المناخ الملائم و غيرها من التعديلات التي تضفي طابعا جادا يخص هذا القطاع و جذب الاستثمارات إليه و تشجيعها يسهم في زيادة ارتقاءه أكثر فأكثر، و من خلال كل ما سبق نستنتج أن الاستثمار في القطاع الفلاحي لا يقل أهمية من الاستثمارات القطاعات الأخرى ووجب النظر إلية بزاوية أكثر وضوحا لما يدره من أموال و موارد للدولة.

2. خصائص الاستثمار الفلاحي:

يتميز الاستثمار الفلاحي بطبيعة خاصة تختلف عن غيره من القطاعات، حيث يتأثر بالعوامل المناخية، ويحتاج لرأس مال كبير، ويمر بدورات إنتاجية طويلة. هذه الخصائص تجعله استثماراً عالي المخاطر رغم أهميته للاقتصاد والأمن الغذائي، ونذكرها فيما يلي:

- **الدورة المالية الطويلة** :يتميّز الاستثمار الفلاحي ببطء العائد وتباعد دورات الإنتاج.
- **الاعتماد على الموارد الطبيعية** :يتأثر مباشرة بالتربة، والمياه، والمناخ.
- **المخاطر العالية** :يتعرض لتقلبات مناخية وصحية تؤثر على الإنتاج والاستقرار.
- **صعوبة التمويل والتقييم** :محدودية الضمانات واختلاف النظام المحاسبي عن باقي القطاعات.
- **الارتباط بالتنمية الريفية** :يساهم في التنمية المحلية ويحتاج إلى دعم البنية التحتية والخدمات.

[1] **عليوات هدى، حاسني رانية**،"دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، شعبة: العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، ص. 05.

هذه الخصائص تجعل الاستثمار الفلاحي فريدًا من نوعه، حيث يجمع بين التحديات والفرص التي تتطلب إدارة دقيقة وتخطيطًا طويل المدى[1].

من خلال هذا المبحث، تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري لمناخ الأعمال، مع بيان محدداته وخصائصه، وتحليل بيئة الأعمال في الجزائر من خلال أبرز مؤشراتها. كما تم توضيح مفاهيم الاستثمار والفلاحة والاستثمار الفلاحي، لما لها من أهمية في فهم العلاقة بين المناخ الاستثماري وتطور النشاط الفلاحي. ويُعد هذا التأسيس النظري أساسًا ضروريًا للانتقال إلى دراسة أكثر عمقًا للواقع التطبيقي والقياسي للعلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر.

المبحث الثاني: مكونات مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي.

يتأثر مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي بجملة من المكونات، أبرزها الإطار القانوني، توفر التمويل، البنية التحتية، والاستقرار المؤسسي. وتُعد هذه العناصر ضرورية لتهيئة بيئة ملائمة لجذب وتشجيع الاستثمارات الزراعية، حيث سيتم ذكر تفاصيل كل هذه المكونات في القطاع الفلاحي وكيفية التأثير فيه في المبحث الموالي.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر، والبنية التحتية.

يُمثل الإطار التشريعي وتوفر البنية التحتية، أساسًا حيويًا لتحفيز الاستثمار الفلاحي في الجزائر، لما لهما من دور في تسهيل النشاط الإنتاجي وتحسين جاذبية مناخ الأعمال.

الفرع الأول:

مكونات مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي:

1. **الإطار التشريعي والقانوني:**

ويتكون من عدة قوانين وتشريعات نذكرها فيما يلي:

- **قوانين الاستثمار:**

ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء تطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع وذلك من أجل وضع العقار الفلاحي تحت تصرفهم لإنجاز مشاريعهم من خلال تسهيل الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان إضافة إلى التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.[2]

[1] د. بوهلال محمد، د. بوطورة فضيلة، "آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)، مرجع سبق ذكره، ص292-293.

[2] -مرجع سابق. د. وهيبة سراج، د. أسماء ناويس، ص105.

إذ أن الهدف من قانون الاستثمار هو تجميع وتوحد ضمانات وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية.

- **قانون الاستثمارات الصادر في 26 جولية 1963:**

كرس هذا القانون مساواة النظام الجبائي ومبدأ الضمان ضد نزع الملكية كما احتوى النص عدة امتيازات ضريبية وأخرى مالية أدت إلى تمتع المستثمرين الأجانب بحرية ممارسة النشاط الاستثماري، وتبني هذا القانون نوعان من المؤسسات: - المؤسسات المعتمدة – المؤسسات المنشئة عن طريق الاتفاقيات.[1]

- **قانون الاستثمارات لعام 1966:**[2]

تستطيع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الجزائرية أو الأجنبية إنشاء أو تطوير مشروعات صناعية أو سياسية تزيد من المنتجات الإنتاجية للأمة...، ومن ثم حدد هذا القانون مجالات الاستثمار في قطاعات يعتبرها استراتيجية، كالمناجم، المحروقات، والزراعة، مستبعدًا بذلك مجالات أخرى. كما شجع على استقطاب رؤوس الأموال الخاصة بهدف إنجاز مشاريع معينة ومحددة ضمن هذه القطاعات.

وعلاوة على ذلك، راعى القانون ضرورة تبسيط إجراءات الترخيص، فنصّ على إسناد الدور الاقتصادي المنوط بالإدارة العمالية، وقلّص آجال الإجراءات الإدارية، مقتصرًا على ما هو جوهري وضروري لضمان حسن سير العمل.

- **المزايا الضريبية التي تمتعت بها التشريعات وفقا لهذا القانون:**

الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة العقارية لفترة 10 سنوات ويعتمد كذلك هنا بمكان توطين المشروع.

- أوجب هذا القانون ضرورة تساوي المشروعات الأجنبية والتي تخضع لسيطرة أجنبية مع غيرها من المشروعات أمام القانون وخصوصا القوانين المتعلقة بالضرائب، كما يضمن تحويل الأرباح الموزعة سنويا بعد أن تخصم منها الإهتلاكات والاحتياطات الضرورية.
- الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات التي يراها هذا التشريع أساسية وهي:
- العلاقة المنشأة بين حجم الاستثمار وعدد المناصب الدائمة التي يخلقها مع الأخذ بعين الاعتبار الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج ضمن الفرع محل الاعتبار.
- المنطقة الجغرافية التي يتوطن فيها المشروع الاستثماري ودوره في تنمية القطاع الاقتصادي ككل.

[1]-مرجع سابق، د. أحمد سمير أبو الفتوح، ص33.

[2] -القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15-06-1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، "العدد 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966".

- تنمية القدرات المعرفية والتقنية للإطارات الوطنية ومعدل التكوين المهني.
- حجم من الإنتاج مخصص للتصدير أو لإحلال الواردات.
- تطبيق رسم موحد إجمالي مخفض مقابل اقتناء معدات والإعفاء الكلي من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصنوعة في الجزائر.

- **قانون النقد والقرض:**[1]

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين البارزة لتشجيع الاستثمار وينظم هذا الأخير الصرف وحركة رؤوس الأموال من المبادئ التي تضمنها ما يلي:

- اقتناء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر وذلك تطبيقا للاتفاقات الدولية المبرمة في هذا الشأن.
- أصبح ترخيص الاستثمارات وابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة ويدخل هذا الأمر في إطار تبسيط عملية قبول الاستثمار.

- **تم إصدار قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990-11-18 المتضمن التوجيه العقاري:**[2]

- منح الأراضي الزراعية للمستثمرين والمزارعين اللذين يرغبون في الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- دعم الصناعات الزراعية والتوسع فيها لزيادة الإنتاج الزراعي.
- توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين والمستثمرين الذين يعملون على تحسين الإنتاجية وجودة المحاصيل الزراعية.
- تعزيز البنية التحتية الريفية وتطوير الطرق الريفية لتسهيل الوصول إلى الأسواق.
- تشجيع التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ على البيئة الطبيعية.
- قانون التوجيه العقاري 90-25 الصادر في 18 نوفمبر 1990:

جاء هذا القانون نتيجة للصعوبات والعوائق التي واجهت تقسيم الأراضي وفقا لقانون 87-17 نذكر منها:

- شعور الفلاحين بالقلق وخوفهم من المستقبل، فبالرغم من حريتهم في التسيير وامتلاكهم لعوامل الإنتاج فإن بقاء الأرض ملك للدولة، يشعر المستثمرين

[1] - القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، " العدد 14 المؤرخة في 18 أبريل 1990".

[2] -مرجع سابق: لمعلم فاطنة، بن كازة عبير، ص40.

بالقلق ذلك لأنه بإمكان الدولة أن تلغي القانون الذي يحكم المستثمرات وتدعو لإصلاح آخر ما دامت تتحكم في أهم عناصر الإنتاج وهو العقار.[1]

- **قانون الاستثمارات لعام 1993:**[2]

من أهم ما جاء فيه حول الاستثمار ما يلي:

- إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية والعامة والوطنية.
- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار.
- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها.

- **قانون 93-12 الخاص بترقية الاستثمار:**[3]

أكد هذا القانون على ضمان تحويل راس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلا بين الأطراف المتعاقدة.

وقد جاء الامر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لأوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار لتوضيح بعض النقاط الغامضة في هذا القانون، حيث أصبح تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض.

ويعتبر القانون 93-12 والأمر الرئاسي 01-03 أهم التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

إذ بموجب المرسوم التشريعي 93-12 والأمر الرئاسي رقم 01-03 أصبح مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على ما يلي:

---

[1] رشيد حمريط،"دور الاستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة – الزراعات الصحراوية – ولاية بسكرة نموذجا"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، السنة الجامعية 2013–2014، ص. 37–38.

[2] -المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في أبريل 1993، الجريدة الرسمية، "رقم27، 1993".

[3] **الزين منصوري**، *تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية*، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى 2013، 412 ص، 17×24سم، ISBN 9789957544546.

أ - المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 93-12 تستبعد المجالات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي. فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات.

ب - الضمانات القانونية (وهي مصرح بها في الباب الخامس من القانون – المادة 38) وتتلخص في:

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.
- لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة39).
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.

ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف (المادة 40).

كما خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه وقد تم التمييز بين ثلاثة أنظمة:

- النظام العام: وقد كانت الامتيازات الممنوحة للمستثمرين تتوزع بموجبه على كامل فترة تجار المشروع الاستثماري وكذا فترة استغلاله وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي (المواد 17،18،19 من قانون 93-12).
- النظام الخاص: وقد كانت الامتيازات الممنوحة بموجبه تخص الاستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة وأقر المشرع مجموعة من الامتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي وإمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر (المادة 23 من نفس القانون السابق).
- نظام المناطق الحرة: ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير: حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية (المادة 26 من نفس القانون) وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي.[1]

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص97

- **الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:** [1]

أ- **ضمانات الاستثمار الممنوحة:**

- لا يجوز مصادرة الاستثمارات إلا في الحالات المنصوص عليها قانونًا .
- تُحل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية عبر الجهات القضائية المختصة، إلا إذا وُجدت اتفاقيات تحكيم دولي أو بنود تسوية خاصة بين الطرفين .

ب- **مبادئ قانون الاستثمار الجزائري:**

يرتكز القانون على أربعة مبادئ أساسية:

- حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية غير المبررة
- ضمان تحويل الأرباح ورأس المال دون عوائق .
- التحكيم الدولي كآلية لحل النزاعات.
- المساواة بين المستثمرين (الوطنيين والأجانب) في الحقوق والواجبات، مع مراعاة القيود الاستثنائية المنصوص عليها .

ت- **مجالات الاستثمار المشجعة:**

- إنشاء نشاطات جديدة أو توسيع القدرات الإنتاجية .
- المساهمة في رأس مال المؤسسات (نقديًا أو عينيًا) .
- المشاركة في عمليات الخصخصة (جزئية أو كلية).

ث- **إجراءات دعم المستثمرين:**

- إنشاء *الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI) كجهة داعمة للمستثمرين.
- تبسيط الإجراءات عبر *النافذة الوحيدة *لتقديم الطلبات والاستعلامات.

ج- **معاملة المستثمر الأجنبي:**

- يتمتع المستثمرون الأجانب بنفس حقوق المستثمرين الوطنيين، إلا في حالات استثنائية محددة بموجب القانون .
- لا تُفرض قيود جديدة على الاستثمارات القائمة إلا بموافقة صريحة من المستثمر .

- **القانون 16-08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي:**

على الرغم من عدم النص صراحةً في التشريع على إلزامية التأمين الفلاحي، فإن المادة 69 من القانون رقم 16-08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي تُلزم المستثمر الفلاحي باكتتاب عقود التأمين، مع منحه الحق في الاستفادة من إجراءات الدعم المالي المرتبطة بممارسة الأنشطة الفلاحية. يشمل هذا الالتزام كلاً من

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص98

الأراضي الفلاحية الخاصة وتلك المملوكة ملكيةً عامة للدولة. ويُعتبر التأمين الفلاحي أداةً لحماية المستثمر من المخاطر المحتملة بأقل الخسائر المادية، كما يُسهم في تعزيز إدارة المخاطر بشكل فعال، مما يشجّع على ضخ الأموال في المشاريع الفلاحية تحت مظلة ضمان الحماية من الخسائر المؤمن عليها. [1]

الفرع الثاني:

1. البنية التحتية:

يجب أن تكون هناك استراتيجيات شاملة تهدف إلى دعم وتطوير القطاع الزراعي لضمان استدامته وتحقيق التنمية المستدامة، بقيام الحكومة بتوفيرها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وكذا من خلال توسيع المساحات الزراعية عبر استصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، ومن المهم أيضا تحسين جودة البذور والأسمدة المستخدمة في الزراعة لزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المحاصيل، وأيضا من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجيا الحديثة وهكذا فإن معظم التحليلات الاقتصادية للكلاسيك اصطدمت بمسائل غيرت اتجاهاتهم واهتماماتهم للقطاع الزراعي، وأعطوا أولوية خاصة للقطاع الصناعي، حيث أن اهتمامهم الأكبر كان منصبا على الحافز الذي توفره الصناعة للقطاع الزراعي. [2]

في إطار تشجيع الاستثمارات الفلاحية وتعزيز التنمية الريفية، تُعد البنية التحتية أحد الركائز الأساسية التي تحدد نجاح أي سياسة تنموية في هذا المجال. ومن البنى التحتية الواجب توفرها في البلاد حتى يكون المناخ ملائماً لقيام المشاريع والاستثمارات ما يلي:

أ- على الصعيد الحكومي والدعم المالي:

تتميز المناطق المدروسة بتكامل بين العناصر المادية والتشريعية والتقنية، حيث أن الدولة "عمدت إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار في القطاع بالبرامج محفظات وإصلاحات بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات وكذا حجم المبالغ المالية الكبيرة التي خصصت لدعم وتطوير الاستثمار في هذا القطاع". وقد تجلى هذا الدعم بشكل واضح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أُطلق عام 2000، والذي أسهم في تحفيز الاستثمارات الخاصة. [3]

---

[1] بن خديم إشراف، بوشيربي مريم،"التأمين الفلاحي كآلية لترقية الاستثمار الفلاحي (المستثمرات الفلاحية نموذجا)"، *المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 12، العدد 01، جامعة عباس لغرور – خنشلة، سنة 2025، ص. 237. [تاريخ الاطلاع: 2025-04-12]، الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/262614

[2] جلال عكرون،"دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: التسويق والتجارة الدولية، جامعة الشهيد العربي تبسي – تبسة، سنة 2020، ص. 41.

[3] كتفي سلطانة،"توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص، نماذج من الشمال الشرقي الجزائري (ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي)"، *مجلة علوم التكنولوجيا*، العدد 47، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة، سنة 2018، ص. 63. [تاريخ الاطلاع: 2025-04-12]، الرابط: https://revue.umc.edu.dz/d/article/view/2977

ب- على الصعيد المادي:

على الصعيد المادي، تمتلك المنطقة بنية تحتية مائية متطورة، حيث يُذكر أن هناك "وجود شبكة هيدروغرافية جد كثيفة يبرز منها وادي الكبير في ولاية سكيكدة، ووادي الرمال وبيومرزوق في ولاية قسنطينة وولاية أم البواقي واد مسكنية واد عين كرشة، بالإضافة لوجود السدود والأبار العميقة"، هذه الموارد المائية شكلت دعامة أساسية لضمان استدامة النشاط الفلاحي، خاصة في المناطق ذات الطابع الجاف وشبه الجاف. [1]

ج- على صعيد التكنولوجيا:

أما على مستوى العتاد الفلاحي والتقنيات الحديثة، فقد كشفت الدراسة أن المستثمرين يمتلكون معدات متطورة، حيث نذكر أنهم "تمتلك كلا المستثمرتين العتاد الفلاحي اللازم لضمان متطلبات الفلاحة عبر كل العمليات الزراعية، خاصة عتاد الجر، عتاد تهيئة الأرض وآلات الحصاد". كما أن التوجه نحو التحديث لم يقتصر على الآلات فقط، بل شمل أيضًا أساليب التسويق، حيث أصبح المستثمر "قادرًا على تسويق منتوجاته بأساليب تكنولوجية حديثة". [2]

د- المؤسسات الداعمة:

وفيما يخص الدعم المؤسساتي نذكر أنه تم إنشاء مؤسسات داعمة وصناديق فلاحية تعمل على تطوير الاستثمار الفلاحي، برز دور الجهات الداعمة مثل شركة الصومام، التي "تعامل كلا المستثمرين مع شركة الصومام لتسويق إنتاج الحليب". هذا يعكس تكاملًا بين القطاعين العام والخاص في تعزيز البنية التحتية التسويقية، ومنه نستنتج أن للشركات الداعمة دور كبير في تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات. [3]

هـ- على الصعيد القانوني والسياسي:

أخيرًا، يمكن القول إن السياسات الحكومية، الممثلة في "قانون الاستثمار 12–93 سنة 1993" إلى جانب البنية التحتية المادية والتقنية، شكلت معًا إطارًا متكاملًا ساهم في تحويل القطاع الفلاحي إلى قطاع جاذب للاستثمارات، كما أشارت النتائج إلى أن "حجم المستثمرات لا يشكل عائقًا أمام الاستثمار الفلاحي". مما يؤكد مرونة النموذج التنموي المعتمد. [4]

1.1. مفهوم البنية التحتية:

---

[1] مرجع نفسه، ص65

[2] نفسه، ص68

[3] كتفي سلطانة، توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص، نماذج من الشمال الشرقي الجزائر (ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي)، مجلة علوم التكنولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص71

[4] نفسه، ص 65 - 72

البنية التحتية الزراعية هي مجموعة من الأنظمة والموارد الأساسية وتشمل جميع المنشآت والمرافق الداعمة للإنتاج الزراعي والتي تدعم وتدير الأنشطة الاقتصادية في القطاع الفلاحي. وتضم هذه البنية طرق النقل، أنظمة الري، مراكز التخزين، الأسواق، وشبكات التوزيع، بالإضافة إلى البنى التحتية التكنولوجية مثل أنظمة المعلومات والاتصالات وكذلك الطاقة، والخدمات المالية والتعليمية والصحية التي تسهم في دعم الإنتاج الزراعي وتسهيل توزيع المحاصيل.[1]

تعرّف الفلاحة بأنها "إصلاح الأرض، وزرع النبات وغرسه فيها والقيام عليه بما يصلحه حتى يدرك فائدته، ويكثر بمشيئة الله تعالى". وهي تمثل "العمل ومنها العيش كله والصناع حل".[2]

وتلعب البنية التحتية دورًا حيويًا في دعم هذا القطاع، حيث "تضمن الموارد الأرضية، الموارد المائية، والتجهيزات الفلاحية مثل آلات الري والمعدات الرياضية التي تساهم في زيادة الإنتاجية.[3]

كما "تضمن أيضًا شبكات الري، السدود، ومحطات تحلية المياه التي تعزز القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المائية"، وتتطلب الأرض الصالحة للزراعة شروطًا محددة، حيث "أن لا تتصف بشدّة كثيرة في الحر والبرد الشديدين، ولا ينبغي أن تغمر في حال الأمطار المتتابعة لأن لا تظهر عليها طبقة بيضاء بعد وقوف هذه الأمطار، وإلا تظهر طبقة صلبة بالجفاف في حال البرد الشديد".[4]

كما يعتبر الاستثمار العام دعامة أساسية لتعزيز البنية التحتية الفلاحية، حيث يشكل "شكلاً للاستثمار الخاص".[5]

ويُعرّف "الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت" بأنه "كل إضافة إلى الأصول تؤدي لتوسيع الطاقات الإنتاجية للمجتمع أو المحافظة عليها، وصيانتها وتجديدها".[6]

وقد شهدت الجزائر تطورًا ملحوظًا في هذا المجال، حيث "ارتفعت نفقات الدولة الاستثمارية من 56.77 مليون دج إلى 392.44 مليون دج... رغم تراجعها في بعض السنوات بسبب انخفاض إيرادات المحروقات"،[7] مما يؤكد ارتباط الاستثمارات العمومية بالإيرادات النفطية. لذا، تُبرز الحاجة إلى "إرادة

---

[1] هلا محمد غسان قصقص**،"ابن العوّام وكتاب الفلاحة: دراسة في مفهوم الحديقة الإسلامية"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية* (IUG Journal of Natural Studies)، المجلد 22، العدد 2، 31 ديسمبر 2014، ص. 1، الجامعة الإسلامية – غزة، عمادة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، **عدد الصفحات: 19**، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2025.]مقال PDF إلكتروني متاح على[Scribd

[2] نفسه، ص07

[3] قدور فلاق حمزة، *دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية)*، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: ريادة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة – عين الدفلى، السنة الجامعية غير محددة، ص. 22.

[4] نفسه، ص28- 29

[5]. بهاء الدين طويل، دلال لخضر،"تأثير السياسة النقدية على الاستثمار في الفلاحة والري بالجزائر خلال الفترة 2001–2018"، *مجلة الاقتصاد الصناعي*، المجلد 10، العدد 02، جامعة باتنة 01، سنة 2020، ص. 08، تاريخ الاطلاع: 13 أبريل 2025، الرابط : https://asjp.cerist.dz/en/article/119735.

[6] مرجع نفسه، ص06

[7]نفسه، ص12

حكومية حقيقية لتوسيع الحوكمة الرشيدة والاهتمام بالتنمية البشرية لضمان تنمية اقتصادية مستدامة".[1]

ومن هذا، تظهر البنية التحتية للقطاع الفلاحي كعامل محوري يدمج بين الموارد الطبيعية، التجهيزات المادية، والسياسات الاستثمارية لتحقيق التنمية المستدامة، مع الحفاظ على التوازن البيئي والاجتماعي.

2.1. متطلبات ومعوقات الاستثمار الفلاحي وتحديات البنية التحتية للقطاع الفلاحي:

تتطلب البنية التحتية للاستثمار الفلاحي:

- "توفر الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة".[2]

بالإضافة إلى:

- "إيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الفلاحي، سواء من خلال المكننة أو من خلال التسويق المناسب للمنتجات الفلاحية".

ومع ذلك، تواجه عملية الاستثمار في الزراعة معوقات كبيرة، أبرزها:

- "المخاطر الناجمة عن العوامل الطبيعية مثل سوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية".[3]
- "صعوبة تقسيم الاستثمار الفلاحي بسبب تداخل الأنشطة، خاصة في المزارع العائلية ."
- كما أن البنية التحتية للقطاع الفلاحي تعاني من تحديات متعددة، منها "نقص التمويل، وصعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة، وعدم كفاية الصيانة".[4]
- "تدهور التربة، مما يتطلب تدخلات عاجلة لضمان استدامة الموارد ."هذه التحديات تتطلب حلولاً شاملة لتعزيز استدامة القطاع الفلاحي وضمان نجاح الاستثمار فيه.

3.1. خصائص البنية التحتية:

---

[1] نفسه، ص20

[2] بن هيبة مولاي عبد المالك، ابليلة محمد لمين، *دعم الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية أدرار)*، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية – أدرار، السنة الجامعية 2021/2020، ص. 12.

[3] مرجع نفسه، ص09

[4] قدور فلاق حمزة، دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية)، مرجع سبق ذكره، ص56

- **البنية التحتية الخاصة بالنقل:**

تعد الطرق الزراعية من العوامل الأساسية لنجاح القطاع الفلاحي، حيث تسهل نقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى الأسواق المحلية والعالمية. كما أن تطوير شبكات النقل الريفي يدعم "القطاع الريفي غير الزراعي كحلقة الوصل بين الزراعة، والتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر"، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين المناطق الريفية والحضرية.[1]

- **البنية التحتية الخاصة بالمياه:**

تعتمد الإنتاجية الزراعية بشكل كبير على نظم الري الفعالة، خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة المياه. وتلعب البنية التحتية للمياه دوراً حاسماً في "زيادة الإنتاجية الزراعية...من خلال مرافق البنية الأساسية الريفية"، حيث تضمن توزيعاً عادلاً للموارد المائية وتقلل من تأثير التقلبات المناخية.

- **البنية التحتية الخاصة بالطاقة:**

يشكل توفر الكهرباء والطاقات المتجددة عاملاً أساسياً لتشغيل الآلات الزراعية، وتحسين عمليات التخزين، وتطوير نظم الري الحديثة. كما تساهم في "زيادة الإنتاجية الزراعية، وتشجيع المصادر الأخرى للتنمية الريفية، وخصوصاً عن طريق مرافق البنية الأساسية الريفية"، مما يدعم التحول نحو الزراعة الذكية والمستدامة.

- **البنية التحتية الخاصة بالاتصالات:**

تساعد خدمات الإنترنت والهاتف على ربط المزارعين بالأسواق، وتسهيل تبادل المعلومات حول الأسعار والتقنيات الزراعية. وهذا يعزز "تشجيع المصادر الأخرى للتنمية الريفية"، حيث يصبح المزارعون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة وزيادة كفاءة الإنتاج.

- **البنية التحتية الخاصة بالخدمات المالية:**

توفر الخدمات المصرفية والقروض الزراعية التمويل اللازم لشراء المعدات والتقنيات الحديثة، مع "مراعاة المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الإنتاجية". وهذا يساعد على تمكين صغار المزارعين وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي.

- **البنية التحتية الخاصة بالخدمات التعليمية والصحية:**

تلعب الخدمات التعليمية والصحية دوراً حيوياً في تطوير القدرات البشرية في المناطق الريفية، حيث تساهم في "تحسين القدرات البشرية في المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية". وهذا ينعكس إيجاباً على كفاءة العمالة الزراعية وقدرتها على استخدام التقنيات الحديثة.[2]

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO) ، *الموقع الرسمي*، تاريخ الاطلاع: [13 أبريل 2025]، https://www.fao.org

[2] مرجع سبقه.

- **الخصائص العامة للبنية التحتية الفلاحية:**

أ- الحساسية البيئية: "تتميز البنية التحتية للقطاع الفلاحي بارتباطها الوثيق بالظروف المناخية والموارد الطبيعية، مما يجعلها عرضة للتأثر بالتغيرات البيئية". [1]

ب- تعدد مصادر التمويل: "تعتمد على الدعم الحكومي والاستثمارات الخاصة لتنفيذ المشاريع".[2] مما يجعلها مرنة وقابلة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة.

بهذه المكونات والخصائص، تشكل البنية التحتية للقطاع الفلاحي نظاماً متكاملاً يدعم التنمية الزراعية الشاملة والمستدامة.

4.1. أهمية البنية التحتية:

تلعب البنية التحتية دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية المحلية من خلال توفير فرص العمل وتحسين الإنتاجية، [3] كما أن تحسينها يساهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المائية والأرضية، مما ينعكس إيجابًا على الأمن الغذائي. [4] وفي السياق الزراعي، تُعد البنية التحتية القوية شرطًا أساسيًا للتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الريفية، حيث تشكل حلقة وصل بين القطاع الزراعي والقطاعات غير الزراعية .فمن ناحية، تدعم البنية التحتية توسيع الأسواق للمنتجات الزراعية وخلق فرص عمل غير مباشرة في مجالات مثل التغليف والتوزيع والتصنيع الزراعي. ومن ناحية أخرى، تُظهر الدراسات أن "المدخرات المستمدة من الأنشطة الزراعية تمثل رأس المال التأسيسي للأنشطة غير الزراعية"، مما يؤكد تداخل القطاعات. ومع ذلك، يجدر التذكير بأن "النمو الزراعي لا يعود بفائدة مباشرة على الفقراء"، ما يبرز الحاجة إلى بنية تحتية متكاملة تضمن عدالة توزيع المنافع وتعزيز الروابط الاقتصادية. [5]

5.1. التوصيات الخاصة بتحسين البنية التحتية:

تُعد البنية التحتية الزراعية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة وزيادة الإنتاجية. وفي هذا السياق، يُوصى بزيادة الاستثمار في البنية التحتية للري المقتصد للمياه وتحديث المعدات الزراعية لتحسين الإنتاج".[6] إذ أن تحسين أنظمة الري وتحديث وسائل الإنتاج يسهمان في رفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويعززان من قدرات الفلاحين الإنتاجية. ومن أجل تحقيق نتائج أكثر فاعلية واستدامة، تبرز "ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية

[1] قدور فلاق حمزة، دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية)، مرجع سبق ذكره، ص24

[2] مرجع نفسه، ص43

[3] نفسه، ص50

[4] نفسه، ص52

[5] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO) ، *الموقع الرسمي*، تاريخ الاطلاع: [14 أبريل 2025]، https://www.fao.org.

[6] قدور فلاق حمزة، دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية)، مرجع سبق ذكره، ص59

ودعم الفلاحين"، [1] مما يفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات والخدمات التي تدعم المجتمعات الريفية وتدفع بعجلة التنمية الزراعية نحو الأمام.

وفي الأخير نستنتج أن لبنية التحتية هي أساس رئيسي لتحقيق النمو الزراعي المستدام، وبدون توفير هذه البنية، لا يمكن تحقيق التنمية الريفية أو التخفيف من الفقر .يشمل ذلك تطوير الطرق، والمياه، والطاقة، والاتصالات والخدمات المالية والتعليمية التي تساعد في تعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل في المناطق الريفية، والآن ننتقل إلى المطلب التالي.

المطلب الثاني: العلاقة بين الدعم الحكومي والاستثمار الفلاحي.

يُعدّ الدعم الحكومي من الآليات الأساسية لتشجيع الاستثمار الفلاحي، سواء عبر التحفيزات المالية أو تسهيلات الوصول إلى التمويل. ويهدف هذا الدعم إلى تقليل المخاطر ورفع المردودية، مما يُسهم في تحسين بيئة الاستثمار وجذب الفاعلين في القطاع.

1. الدعم الحكومي:

يشكل الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر محورًا استراتيجيًا في إطار تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي هذا الإطار، تم اعتماد مجموعة من السياسات والآليات التي تعكس التزام الدولة بترقية هذا القطاع الحيوي.

1.1. تعريف الدعم الفلاحي وأهدافه:

"عرف الدعم على أنه 'مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال... أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية..." [2].

كما له أهداف مهمة حيث أن "الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي: هي تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية؛ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛ نقل وتوطين التقنيات الحديثة..." [3].

ونلخص جهود تحقيقها في النقاط التالية:

- **سياسة التجديد الفلاحي والريفي:**

"في إطار سعي الجزائر لتعزيز الأمن الغذائي، تم اطلاق سياسة متكاملة تشمل النقطة التالية :

---

[1] نفسه، ص61

[2] بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، "دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 47، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص. 03، تاريخ الاطلاع: 14 أبريل 2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/88526

[3] نفسه، ص03

"استحدثت الجزائر سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008، وتم الشروع في تنفيذها سنة 2009، التي تمثل مسار الجزائر للاستثمار الزراعي في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي." [1]

- **الصناديق الحكومية لدعم الاستثمار الفلاحي:**

لضمان توفير التمويل الكافي للمشاريع الزراعية، قامت الدولة بإنشاء "صناديق لدعم تمويل المشاريع الفلاحية، ومن أهمها:

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMWTC)، أُنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998.
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحي (FNPDA)، أُنشئ سنة 2000 كامتداد للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)". [2]

مما وفر آليات تمويلية متنوعة لدعم المزارعين وتحسين الإنتاجية.

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) :**

"تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بموجب المرسوم رقم 82/206 المؤرخ في 13 مايو 1982، حيث أُسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي". [3]

- **المخصصات المالية للقطاع الفلاحي:**

"ارتفعت مخصصات الاستثمار الفلاحي في الجزائر من 43.53 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 393.74 مليار دينار سنة 2008". [4]

الجدول رقم (01-03): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2019

البرامج	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65,4	12,45	312	7,42	1000	4,71	1000	4,5	2400	4,95
باقي الفلاحات	459,6	87,5	3890,7	92,57	20214	95,3	21100	95,5	45641,7	95
المجموع	525	100	4202,7	100	21214	100	22100	100	48041,7	100

[1] حوتية عمر، سعيج مونيرة، تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 07، المجلد 02، 2018، ص187-14-04، 2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/96210

[2] نفسه، ص193

[3] حوتية عمر، سعيج مونيرة، مرجع سابق، ص 195

[4] نفسه، ص 198

(**المرجع:** زكرياء جري، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2020/2019، ص90).

- **البرامج التنموية والمشاريع المدعومة حكوميًا:**

تشهد الأرقام على نجاح الدعم الحكومي حيث:

"بحلول 2014، بلغ عدد المشروعات المدعومة 21 مشروعًا، حققت:

- زيادة إنتاجية الحبوب بنسبة 19.4%.
- زيادة إنتاج البطاطس بنسبة 9.4%.
- زيادة إنتاج الحليب بنسبة 5.5% (2009–2014)". [1]

وهو ما يؤكد فعالية هذه البرامج في تعزيز الإنتاج الزراعي.

- **الدعم التقني والمؤسساتي:**

"تم تطوير عمل الأجهزة الإدارية مثل:

- مديرية المصالح الفلاحية (DSA) المُنظمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90/195 المؤرخ في 23 يونيو 1990.
- المصالح الفلاحية الولائية المُنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/118 المؤرخ في 27 أبريل 1991". [2]

- **المشاركة في البرامج العربية (الدعم الإقليمي):**

في إطار التعاون الإقليمي لتعزيز الأمن الغذائي:

"في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2015) ، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتوفير 100 ألف شتلة زيتون للجزائر، وزعت على 17 ولاية". [3]

وهذا يبرز أهمية التكامل العربي في مواجهة التحديات الزراعية المشتركة.

- **تمويل مشاريع الري الحديث:**

[1] نفسه، ص 194

[2] نفسه، ص 193

[3] حوتية عمر، سعيج مونيرة، مرجع سبق ذكره، ص 195

حرصا على ترشيد استخدام الموارد المائية، شهد القطاع الزراعي:

"خُصصت استثمارات ضخمة لتطوير الري الموفر للمياه، مثل:

- تجهيز 207.7 ألف هكتار بتقنيات الري الموضعي.
- تحسين الري السطحي التقليدي على مساحة 214.8 ألف هكتار". [1]

فإن الحفاظ على مصادر المياه وتطوير أنظمة الري يظل ركيزة أساسية للتنمية الزراعية المستدامة.

- **دعم الصادرات الفلاحية:**

"ساهمت السياسات الحكومية في رفع الصادرات الغذائية إلى 1401.10 مليون دولار خلال الفترة (2004–2008) ، عبر تحفيز إنتاج السلع الزراعية". [2]

- **الاستثمار في الصناعة الغذائية:**

"أنشأت الدولة وحدات صناعية لتحويل الحليب وتصنيع الألبان، وإنتاج الأسمدة والأدوية البيطرية، بدعم من الصناديق الحكومية". [3]

2.1. آليات الدعم الجبائي:

يسعى النظام الضريبي الجزائري إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال:

- "يهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي، أقر التشريع الضريبي الجزائري حزمة من الحوافز الضريبية لصالح هذا القطاع...". [4]
- "تستفيد المؤسسات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي من الإعفاء الدائم الكلي للمداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمور...". [5]
- "الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من سنة (01) إلى ثلاث (03) سنوات...". [6]
- "الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند إنشاء أو شراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع...". [7]

وهو ما يعكس حرص الدولة على دعم المزارعين والمستثمرين في هذا المجال الحيوي.

---

[1] نفسه، ص 195

[2] نفسه، ص 206

[3] نفسه، ص 192

[4] بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 06

[5] مرجع نفسه، ص 06

[6] نفسه، ص 09

[7] نفسه، ص 12

مما نتج عنه ما يلي:

- "حظى القطاع الفلاحي في الجزائر بكثير من الدعم في المجال الجبائي إلى درجة اعتباره من القطاعات التي تبقى خارج دائرة الاختصاص الضريبي".
- "الضعف المسجل في انسياب الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي يبرز القصور المسجل في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الفلاحي...".[1]

وبعد تناول أهم ما جيئة في الدعم الحكومي وتأثيره في الاستثمار الفلاحي نذكر الاستقرار الاقتصادي والسياسي لأهميتها البالغة في دراستنا وكذا تكنولوجيا الزراعة والتي أضحت من بين اهم المكونات في القطاع الفلاحي في وقتنا الحالي.

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي والاقتصادي، تكنولوجيا الزراعة.

يُشكّل الاستقرار السياسي والاقتصادي ركيزة أساسية في ضمان بيئة استثمارية آمنة وجاذبة، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يتطلب استثمارات طويلة الأجل. كما أن إدماج التكنولوجيا الزراعية يُعد عاملًا حاسمًا لتحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، مما يعزز من فرص النمو والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول:

1. الاستقرار الاقتصادي والسياسي:[2]

يعدّ الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الأساسية لتوفير مناخ ملائم للاستثمار الفلاحي، حيث يساهم في تعزيز الثقة، وضمان استمرارية النشاطات الزراعية، واستقطاب رؤوس الأموال نحو هذا القطاع الحيوي.

أ- تعريف الاستقرار السياسي:

حيث نذكر أن "مفهوم الاستقرار السياسي يختلف باختلاف الدول ودرجة تقدمها... فالبعض يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه حالة من الاضطراب تمر بها الدولة، بينما يعرفه البعض بأنه وجود أعمال عنف أو مظاهرات أو إضرابات عن العمل أو الإرهاب أو محاولة الانقلاب على نظام الحكم[3]"...

---

[1] نفسه، ص 25

[2]. **نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم**، "الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 11، العدد 01، مخبر البحث في السياحة والإقليم والمؤسسات، الجزائر، 2025، ص. 06–07، تاريخ الاطلاع: 14 أبريل 2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/263360

[3]. عبد الرؤوف الحنفي، "الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي"، *مجلة العلوم الفقهية والقانونية*، بحث مستل من العدد الأربعين، إصدار يناير 2023 / 1444هـ، كلية الشريعة والقانون بدمنهور – جامعة الأزهر، مصر، ص. 130، تاريخ الاطلاع: 14 أبريل

وبالتالي فإن الاستقرار السياسي يعبر عن مجمل حالة الأوضاع في البلاد.

ب- تعريف الاستقرار الاقتصادي:

"الاستقرار الاقتصادي هو الحالة التي تتميز بتوازن نسبي في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، والبطالة، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي... ويعد من الأهداف الأساسية لأي نظام اقتصادي لتحقيق بيئة مواتية للاستثمار والتنمية المستدامة[1]".

يتضح من خلال ما سبق أن كلًا من الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يمثلان مجرد مفاهيم نظرية، بل يشكلان ركائز عملية وأساسية لضمان نجاح الاستثمارات الفلاحية، خصوصًا في البيئات التي تتسم بعدم اليقين. إذ أن تحقيق الاستقرار في هذين البعدين يُمكّن من توفير بيئة آمنة ومحفّزة لنمو القطاع الفلاحي، بما يدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

ج- عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي:

هناك عدة عوامل ترتكز عليها الدول لتحقيق استقرار سياسي واقتصادي ملائم نذكر منها ما يلي:

- **الاستثمار الأجنبي والإصلاحات الاقتصادية:**

يشكل الاستثمار الأجنبي ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، حيث تسعى الحكومة إلى تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات عبر إصلاحات هيكلية حيث أن:

- "يشهد الاستثمار الأجنبي في الجزائر تعبريات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وسعي الحكومة لتوزيع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز".
- ومع ذلك، تواجه هذه الجهود عقبات ف"على الرغم من الإصلاحات، لا يزال هناك عدد من التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب، كالبيروقراطية والبطء في تنفيذ المشاريع".

وتحاول الدولة تجاوز هذه التحديات عبر إطار قانوني أكثر مرونة، حيث "قامت الجزائر بإصلاحات قانونية وتشريعية لتحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك قانون الاستثمار الجديد لعام 2022".

- **القطاع الفلاحي:** بين الأهمية الاستراتيجية والتحديات: يُعد القطاع الفلاحي حجر الزاوية في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، لكنه يواجه معوقات تحول دون تحقيق إمكاناته الكاملة ويتضح ذلك من خلال:

2025،

https://journals.ekb.eg/article_280220.html

[1] المرجع نفسه، ص131.

- "يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات جميع دول العالم، ذلك كونه يمد القطاع الصناعي بالمواد الأولية ويساهم في امتصاص البطالة".

إلا أن مساهمته في الناتج المحلي تبقى متواضعة حيث "بلغت نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 11.67% و12.35%" [1]، بينما "لا تتعدى مساهمة الجباية الفلاحية 0.03% من الإيرادات الجبائية". [2]

- أما على مستوى التشغيل، فيلعب دورًا حيويًا : "تراوحت نسبة العاملين في القطاع بين 20.85% و29.21%". [3]

- **التحديات الهيكلية:** من التبعية للنفط إلى الفجوة الغذائية: تعاني الجزائر من اختلالات هيكلية تعيق استقرارها الاقتصادي، أبرزها:
  - **الاعتماد شبه الكلي على المحروقات**: يشكل قطاع المحروقات 98% من الصادرات". [4]
  - **ضعف الإنتاج الزراعي**: يواجه القطاع الفلاحي تحديات مثل التغيرات المناخية وارتفاع أسعار المدخلات، مما أدى إلى تراجع الإنتاج بنسبة 34%". [5]
  - **الفجوة الغذائية:** ارتفعت قيمة الواردات الزراعية إلى نحو 12 مليار دولار، مقابل انخفاض الصادرات". [6]
- **السياسات الحكومية:**

بين الإصلاحات والتحفيزات تبذل الدولة جهودًا لتعزيز الاستقرار عبر سياسات متعددة، منها :

- **تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة:** "يهدف قانون الاستثمار رقم 18-22 إلى منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية للفلاحة والصناعة".

---

[1] البتول جمعة،"الامتيازات الجبائية الممنوحة في القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية"، *مجلة الإبداع*، المجلد 12، العدد 01، جامعة لونيسي علي – البليدة 2، 2022، ص. 411، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/189557

[2] مرجع نفسه، ص 411

[3] بوزيان كريم، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائر (دراسة حالة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال الشلف)، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022، ص44، 15-04-2025، https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/195733

[4] عماروش سميرة، تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر، دراسة في ضوء نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 02، المجلد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2023، ص1041، 15-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/236964

[5] مرجع نفسه، ص1042

[6] بوزيان كريم، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائر (دراسة حالة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال الشلف)، مرجع سبق ذكره، ص45

- **إصلاحات جبائية لدعم الفلاحة:** "سخرت الدولة امتيازات جبائية وتسهيلات لتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي".
- **كأداة لتحسين المناخ الاستثماري:** "تم إطلاق منصة إلكترونية لتسهيل الإجراءات على المستثمرين".

وفي الأخير للتقدم نحو استقرار مستدام لضمان استقرار طويل الأمد نشير إلى ضرورة تحقيق ما يلي:

- "تحسين الإطار التشريعي وتقديم حوافز مالية للمستثمرين الأجانب".
- "تعزيز التنسيق بين القطاعين الفلاحي والصناعي للحد من التبعية للنفط".[1]
- "توفير برامج تدريبية للمزارعين لرفع الكفاءة".[2]

الفرع الثاني:

2. تكنولوجيا الزراعة:

إن أهمية التكنولوجيا في وقتنا الحالي لا تقل عن أهمية المكونات السابقة بل تعتبر أكثر العوامل أهمية لمجابهة التطور والتقدم الحاصل في العالم وهذا في جميع القطاعات وسيتم ذكرها في هذا القطاع على وجه الخصوص حيث نذكر ما يلي:

- **الزراعة الذكية وتطوير القطاع الفلاحي:**

تشهد الزراعة الحديثة تحولًا جذريًا بفضل تبني التقنيات الذكية التي تعتمد على إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، حيث تُدمج هذه الأدوات في الآلات الزراعية وأجهزة الاستشعار لتحسين الإنتاجية وجودة المحاصيل. ف"تنسحب الزراعة الذكية تقنيات المعلومات والأعمال في الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج الزراعي... وتعمل تقنيات مثل إنترنت الأشياء والروبوتات على تطوير القطاع بشكل أكبر. "وتعتمد هذه المنظومة على أربع متطلبات أساسية هي:"التحقق من الصلاحية، أجهزة الاستشعار، الحاكم المركزي، وسيط التواصل. «مما يضمن كفاءة التشغيل والمراقبة في الوقت الفعلي. وفي ظل التحديات العالمية مثل النمو السكاني وتغير المناخ، تُبرز الزراعة الذكية حلولًا مبتكرة

[1] عماروش سميرة، تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر، دراسة في ضوء نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص1050

[2] نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، 2024، ص 710، 15-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/253312

لزيادة الإنتاج، حيث "صارت المكونات التقنية ضرورية لمراقبة الأحوال الجوية، وحماية المحاصيل من الأخطار، وتحليل بيانات التربة والمناخ ".[1]

- **التطبيقات العملية والتأثير الاقتصادي:**

من أبرز التطبيقات استخدام الطائرات بدون طيار: "تُستخدم لرفع جودة المحاصيل ومراقبة الحقول بدقة عالية". بالإضافة إلى أنظمة *الزراعة الرأسية *التي توفر مساحات زراعية أصغر بإنتاجية أعلى"، مساحة الزراعة التقليدية تبلغ 10,000 متر مربع، بينما الزراعة الذكية تنتج نفس الكمية في 6,000 متر مربع ".أما على المستوى الاقتصادي، فقد حقق سوق الزراعة الذكية نموًا ملحوظًا، حيث "بلغت إيرادات السوق العالمية عام 2021 مبلغًا قياسيًا". كما تساهم هذه التقنيات في خفض التكاليف حيث أن "التكنولوجيا الذكية تقلل الفاقد وتُحسن إدارة الموارد ".[2]

- التحديات وآفاق التطوير رغم الفوائد:

تواجه بعض الدول مثل الجزائر تحديات في التبني الكامل لهذه التقنيات، حيث أن "تطبيق الزراعة الذكية في الجزائر لا يزال في مرحلة مبكرة، لكن الاستفادة من التجارب العالمية قد يُسرع النتائج".[3]

يظهر لنا فيما سبق كيف تُحدث التقنيات الذكية ثورة في القطاع الزراعي، من خلال رفع الكفاءة وتقليل الهدر، لكن نجاحها يتطلب بنية تحتية رقمية وتوعية المزارعين، خاصة في الدول النامية .

المبحث الثالث: دور مناخ الأعمال في جذب الاستثمارات الفلاحية وتشجيع الاستثمارات المحلية.

يُعد مناخ الأعمال من العوامل المحورية في تحديد قدرة الدول على استقطاب الاستثمارات بمختلف أنواعها، لاسيما في القطاع الفلاحي الذي يتطلب بيئة قانونية وتنظيمية ومالية داعمة لاستدامة الأنشطة الزراعية. فكلما توفرت الشروط الملائمة لممارسة الأعمال، ازدادت قدرة الاقتصاد الوطني على جذب المستثمرين وتحفيزهم على توجيه رؤوس أموالهم نحو النشاطات الفلاحية. وعليه، فإن تحسين مناخ الأعمال يشكل ركيزة أساسية لتعزيز الاستثمارات الفلاحية القائمة واستقطاب المزيد منها بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا ما نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] سعداوي سلمى، خروف منير، مداخلة بعنوان: انترنت الأشياء: الزراعة الذكية كآلية تحقيق التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى تجارب دولية رائدة، المحور السابع، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 03، 04، 06

[2] سعداوي سلمى، خروف منير، مداخلة بعنوان: انترنت الأشياء: الزراعة الذكية كآلية تحقيق التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى تجارب دولية رائدة، مرجع سبق ذكره، ص 11، ص 12

[3] مرجع نفسه، ص 18

يُعد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يساهم في نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، ورفع الإنتاجية. وتعتمد فعالية ذلك على تحسين مناخ الأعمال وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول:

1. **جذب الاستثمارات الأجنبية:**

- **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يُعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز نموها الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. ويحظى هذا النوع من الاستثمار باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية والقانونية نظرًا لدوره في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتحفيز التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تُعرِّف مجلة الدراسات القانونية والسياسية الاستثمار الأجنبي المباشر بتعريف دقيق يعكس طبيعته وأهدافه، حيث جاء في النص:

"تلك العلاقة طويلة الأجل التي تنشأ من حيازة مستثمر أجنبي على 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت داخل مؤسسة معينة خارج بلده، وذلك بقصد الحصول على فوائد دائمة في هذه المؤسسة وامتلاك القدرة الفعلية على اتخاذ القرار والتسيير فيها". [1]

كما أضافت المجلة تعريفًا آخر يُبرز الجانب الاقتصادي لهذا النوع من الاستثمار، فذكرت:

"الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، وشن الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بقصد تحصيل الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات". [2]

2. **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص أساسية، منها: [3]

- الاستمرارية الزمنية :فهو ليس استثمارًا مؤقتًا، بل يركز على بناء علاقة طويلة الأمد بين المستثمر والمشروع.
- السيطرة الإدارية :حيث يُمنح المستثمر الأجنبي حق المشاركة في إدارة المؤسسة عبر امتلاك حصة مؤثرة (10% كحد أدنى).
- تحقيق الأرباح :إذ يهدف إلى تعظيم العوائد المادية من خلال استثماراته.

[1] نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم، الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 97

[2] نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم، الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 97

[3] مرجع نفسه، ص 97، 98

- نقل التكنولوجيا والمعرفة :غالبًا ما يصاحبه نقل للخبرات التقنية والإدارية إلى البلد المضيف.
- التأثير على التنمية :يساهم في تنويع القطاعات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.

يُظهر التعريفان السابقان أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرؤوس الأموال، بل هو آلية استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. وتكمن أهميته في كونه أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة. ومن خلال فهم خصائصه، يمكن للدول صياغة سياسات استثمارية جاذبة، تعزز مناخ الأعمال وتضمن تحقيق المنفعة المتبادلة بين المستثمرين الأجانب والاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني:

3. آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يُعَدُّ مناخ الأعمال الجيد بمثابة الحافز الأول الذي يبحث عنه المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إذ أن وضوح القوانين، شفافية المعاملات الإدارية، حماية الملكية الخاصة، توافر التمويل، وضمان الاستقرار السياسي والقانوني، كلها عوامل تندرج ضمن مناخ الأعمال وتؤثر مباشرة على مدى جاذبية البيئة الاستثمارية .وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن تَحَسُّن مؤشرات ممارسة الأعمال، لا سيما سرعة تأسيس الشركات وحماية حقوق المستثمرين وتنفيذ العقود، ينعكس إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الاستثمار الفلاحي، الذي يُعد حساسًا لأي تقلبات تنظيمية أو مالية. فكلما كانت بيئة الأعمال داعمة وأكثر موثوقية، زادت شهية المستثمرين للمغامرة برؤوس أموالهم في قطاعات مثل الفلاحة التي تتطلب التزامات طويلة الأمد .وقد أثبتت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2022) أن تطوير إطار مؤسساتي ملائم، يضم إصلاحات في مجالات تسهيل التراخيص العقارية، تبسيط الجباية الزراعية، وتحسين إجراءات الوصول إلى الأسواق، يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار الفلاحي، كما هو الحال في عدة دول نامية اعتمدت هذه السياسات.

ومن آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي الجزائري نذكر ما يلي:

- **إيجاد حل لمشكلة ملكية الأراضي:**

أوضح الخبير الاقتصادي بشير مصطفى أن ما يعيق فتح مجال الاستثمار أمام الأجانب هو عقود ملكية الأراضي التي تحصل أصحابها على عقود امتياز جماعية وبقاء ملكية التعاونيات الفردية ضعيفة مقارنة مع الملكية الجماعية الموزعة على مساحات قليلة، وهذا ما يعرقل الشراكات بين المستثمرين المحليين والأجانب[1].

[1] مراد محبوب، طرايش معمر، دوور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر – دراسة في الفرص والتحديات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 05، السنة: 2020، تاريخ الإرسال: 10-09-2020، تاريخ القبول: 06-10-2020، ص183، 16-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/142959

وقد "قامت الجزائر بإصلاحات قانونية وتشريعية لتحسني مناخ الأعمال، بما في ذلك قانون الاستثمار الجديد لعام 2022، ويمكن للمستثمرين الاستفادة من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة تمنح من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، كما نص هذا القانون على تغيري اسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .ANDI إن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 33، كما يهدف هذا القانون إلى تسهيل الاستثمار الأجنبي من خلال إزالة بعض القيود السابقة مثل القاعدة 49/51 اليت كانت تفرض على المستثمر الأجنبي أن يكون شريكاً أقلية يف مشروعاته داخل البالد.

- **قطاعات الاستثمار:**

ترتكز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الطاقة والبنية النهائية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، إلا أنه هناك توجهات جديدة نحو الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الفلاحية والزراعة والسياحة وأيضا عامل التكنولوجيا، حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى أن حصيلة الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات بلغت 822 مشروعا في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016 بقيمة إجمالية تقدير بـــ 2216699 مليون دج، وقتل نسبة 1% من خضوع المشاريع الاستثمارية المقدرة بـ 63804 مشروع.

- **مستقبل الاستثمار:**

تتطلع الجزائر إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال إقامة حوافز ضريبة وتسهيلات مالية، خاصة في القطاعات التي تمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد مثل الطاقة المتجددة والصناعات التجريبية، وحسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، غير أنه يبقى حدود مقارنة بالجهود المبذولة لترقيته، فخلال الفترة الممتدة بين2002-2016 تم التصريح بما يزيد عن 63804 مشروع استثماري، لم تبلغ منها جموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 822 مشروع استثماري، أي الاستثمارات الأجنبية لم تقل من الاستثمارات الإجمالية سوى نسبة 1% من حيث العدد 33، وعليه يمكن القول أن المشاريع الاستثمارية في الجزائر قد تمت إجمالا بوتائر معتبرة بدءا من سنة 2002-2016.[1]

- **الاستثمار في الفلاحة البيولوجية:**[2]

ولدت المشاريع الأمريكية في مجال الإنتاج الفلاحي عدة مخاوف، ومن بينها إمكانية إدخال "المواد المعدلة جينيا" وهذا من شأنه أن يؤثر على صحة المستهلكين.

[1] مرجع سبق ذكره، نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم، الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر، ص98.

[2] مرجع سبق ذكره، مراد محبوب، طرايش معمر، دوور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر – دراسة في الفرص والتحديات، ص183.

لذلك فإن الاستثمار في مجال الفلاحة البيولوجية يعتبر من بين التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وتعرف الفلاحة البيولوجية بأنها طريقة إنتاج إيكولوجية تحمي البيئة وتدعم التوازن البيئي، وذلك عن طريق عدم استخدام المواد الكيميائية المصنعة، والاعتماد على التناوب في زراعة المحاصيل، والحد من الحشرات الضارة عن طريق الحيوانات المفترسة النافعة، واستعمال المواد العضوية كأسمدة طبيعية، واستخدام أنواع محددة من النباتات المستدامة والسلالات الحية المختلفة التي تتكيف مع الظروف البيئية المحيطة بها، أما في مجال تربية المواشي فإن الفلاحة البيولوجية تركز على مراقبة الحيوانات بشكل مستمر، من أجل تجنب الإصابة بالأمراض واكتشاف أية أعرض أولية في وقت مبكر، بالإضافة إلى اختيار سلالات حيوانية تستطيع التأقلم مع البيئة المحيطة، مما يساهم في الحفاظ على الموروث الجيني المحلي.

- **دور الأنظمة التحفيزية في جذب الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي:**[1]

تلعب الحوافز الاستثمارية دوراً محورياً في جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الفلاحي الجزائري، حيث توفر الحكومة مجموعة من المزايا تشمل:

1. **حوافز مالية وضريبية :** إعفاءات جمركية على المعدات الزراعية المستوردة، إعفاءات ضريبية مؤقتة، توفير الأراضي الزراعية بأسعار مدعومة أو عقود إيجار طويلة الأجل.
2. **تحسين البيئة الاستثمارية:** تبسيط الإجراءات الإدارية، إنشاء آلية مستقلة لحل النزاعات، ضمان الاستقرار التشريعي والقانوني.
3. **دعم البنية التحتية:** تطوير شبكات الري، تحسين الطرق الزراعية، دعم المشاريع التكنولوجية الحديثة.

تهدف هذه الحوافز إلى: زيادة الإنتاجية الزراعية، تحقيق الأمن الغذائي، تنويع مصادر الدخل الوطني، خفض تكاليف الإنتاج، تشجيع نقل التكنولوجيا الحديثة.

تساهم هذه السياسات في جعل القطاع الفلاحي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما يعزز التنمية المستدامة ويقلل من الاعتماد على الاستيراد، خاصة مع توفر المقومات الطبيعية في الجزائر من أراض خصبة وموارد مائية.

يتبيّن أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الفلاحي يتطلب توفير بيئة استثمارية مستقرة ومحفّزة، تشمل بنية تحتية ملائمة، أطرًا قانونية واضحة، وحوافز فعّالة. كما يُعد تحسين مناخ الأعمال عنصرًا جوهريًا لتعزيز ثقة المستثمرين ودفع عجلة التنمية الفلاحية، وهذا ما تم شرحه مسبقا والآن ننتقل إلى الاستثمارات المحلية في المطلب الموالي.

[1] مرجع سابق، نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم، الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر، ص102-103 بالتصرف.

المطلب الثاني: تشجيع الاستثمارات المحلية.

تُعد الاستثمارات المحلية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لاسيما في القطاع الفلاحي. إذ يساهم تعزيز ثقة المستثمرين المحليين وتحفيزهم على ضخّ رؤوس أموالهم في خلق فرص عمل وتحسين الإنتاجية. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة أعمال داعمة، تشمل التسهيلات الإدارية والضريبية وتوسيع فرص التمويل، وهذا ما سنعرضه في هذا المطلب.

الفرع الأول:

1. تشجيع الاستثمارات المحلية:

لا يتوقف دور مناخ الأعمال عند حدود جذب الاستثمارات الجديدة، بل يتجاوزه إلى دعم الاستثمارات القائمة المحلية وتعزيز قدرتها على البقاء والتوسع. فتوفر بيئة أعمال مستقرة، وإجراءات شفافة، وآليات تمويل ميسرة، يشجع المستثمرين الحاليين على إعادة استثمار أرباحهم، وتوسيع نشاطاتهم، وتحسين مردوديتهم الإنتاجية .في هذا السياق، أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020)أن وجود مناخ أعمال مشجع يرفع مستوى ثقة المستثمرين ويقلل من مخاطر التخارج من القطاع الفلاحي. وقد بيّنت عدة دراسات أن مناخ الأعمال الذي يوفر ضمانات قانونية لحماية الاستثمارات، يسهم بشكل كبير في تحويل الاستثمارات الزراعية من مشاريع قصيرة الأمد إلى مشاريع تنموية مستدامة .كذلك، فإن تفعيل أدوات التمويل المبتكرة، مثل صناديق ضمان القروض الزراعية، وإنشاء برامج دعم فني وتقني للمزارعين والمستثمرين، يساهمان في تعزيز مرونة الاستثمارات القائمة في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية.

2. آليات تشجيع الاستثمارات المحلية الزراعية:

يشهد القطاع الفلاحي في الجزائر تحولات مهمة في ظل السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستثمار وتنويع الاقتصاد. فمن خلال آليات التحفيز الجبائي والتدابير التشريعية، تسعى الدولة إلى دعم هذا القطاع الحيوي، الذي يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل. كما أن التوجه نحو الرقمنة يفتح آفاقًا جديدة لتحسين كفاءة الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

- **التحفيزات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار الفلاحي:**

تمثل التحفيزات الجبائية أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، سواء في إطار النظام العام أو النظام التفاضلي. فقد "منح المشرع الجزائري عدة

امتيازات جبائية في ظل النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي سواء بصفة دائمة أو مؤقتة". [1]

وتشمل هذه الامتيازات "الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتنية محليًا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار المعني"، وقد تجسدت هذه السياسة عمليًا في حالات مثل "المستثمرة الفلاحية التي استفادت من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل الفلاحية خلال سنوات (2019، 2018، و2020) ". [2]

- **دور الرقمنة في تطوير القطاع الفلاحي:**

إلى جانب التحفيزات المالية، تشكل الرقمنة آلية حديثة لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي. فقد أطلقت الجزائر "منصة رقمية تسهل عملية الاستثمار وتعزز التحول التكنولوجي والابتكار، وتدعم اقتصاد المعرفة". وتكمن أهمية هذه المنصة في "تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية". كما أن "التشريعات المنظمة للرقمنة تساهم في حماية البيانات والمعلومات من الوصول غير المصرح به، مما يعزز بيئة آمنة للاستثمار) ". [3]

الفرع الثاني:

3. أهمية الاستثمار الفلاحي المحلي وتأثيره الاقتصادي:

لا تقتصر أهمية التحفيزات الجبائية على دعم المستثمرين فحسب، بل تمتد إلى تعزيز مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني. إذ "تتمثل أهمية البحث في دراسة الأهداف التي تسعى لها التحفيزات الجبائية في تشجيع ودعم مكانة الاستثمار في القطاع الفلاحي ضمن الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الدخل الوطني وتوفير النقد الأجنبي إضافة إلى توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة". كما أن "الاستثمار الفلاحي يعتبر من أهم ركائز النشاط الاقتصادي، ويساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للدولة في الجزائر، حيث تسعى الدولة بجدية لتعزيز بيئة الاستثمار الفلاحي منذ فترة الاستقلال". [4]

ورغم الجهود المبذولة، لا يزال القطاع الفلاحي يواجه تحديات، لاسيما في المناطق ذات الإمكانيات الكبيرة مثل ولاية تسمسيلت، التي توصف بأنها "فلاحية بامتياز نظرًا لما تزخر به من إمكانيات"، ولتعزيز

[1] بوزيان كريم، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائر (دراسة حالة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال الشلف)، مرجع سبق ذكره، ص48، 49

[2] مرجع نفسه، ص52

[3] نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 798، 704

[4] بوزيان كريم، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائر (دراسة حالة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال الشلف)، مرجع سبق ذكره، ص 41

الاستثمار، يوصى بـــ"العمل على تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة بصفة عامة والصناعة الغذائية بصفة خاصة".

تظهر السياسات الحكومية في الجزائر تركيزًا متزايدًا على تطوير القطاع الفلاحي عبر آليات متعددة، تشمل التحفيزات الجبائية، الرقمنة، والتشريعات الداعمة. هذه الجهود تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، خلق فرص العمل، وجذب الاســتثمارات، مما يُســهم في تنويع الاقتصــاد وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية.[1]

يتضح أن تشجيع الاســتثمار المحلي في القطاع الفلاحي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن إصــلاحات هيكلية عميقة في مناخ الأعمال، بدءًا من تســهيل الإجراءات، مرورًا بتوفير التمويل، ووصــولًا إلى دعم الابتكار والتكنولوجيا. مما يعزّز من قدرة الاقتصــاد الوطني على تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة القيمة المضافة في النشاط الفلاحي، وبعد ذكر كل هذا سنتطرق فيما يلي إلى المخاطر التي تحيط بالاستثمارات المحلية والأجنبية.

المطلب الثالث: تقليل المخاطر الاستثمارية في القطاع الفلاحي.

يواجه الاســتثمار الفلاحي في الجزائر جملة من المخاطر، منها ما يرتبط بالعوامل المناخية، ومنها ما يتعلق بعدم استقرار السياسات أو ضعف الحماية القانونية للمستثمرين. لذلك، يشكل تقليل هذه المخاطر أحد الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات وضمان استمراريتها. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم مصادر المخاطر في القطاع الفلاحي، والسياسات والإجراءات المعتمدة للتقليل من آثارها، سواء عبر التأمين الفلاحي، أو تحسين الشفافية والحوكمة، أو دعم البنية القانونية والتنظيمية.

1. تقليل المخاطر الاستثمارية:

في إطار مواجهة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي، يشــير الباحثون إلى أن "المخاطرة هي من أهم المشــكل التي تعيق القطاع الفلاحي والتي تتولد عن دخول العوامل الطبيعية كتقلب المناخ والأوبئة والكوارث الطبيعية والتي ينتج عنها عدة أضرار بالقطاع الفلاحي"[2] ولتجاوز هذه المعضلة، "أوجد المشرع التأمين الفلاحي كأداة مالية تمكن المســتثمر الفلاحي من تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالأنشــطة الفلاحية من خلال هيئات مالية تعرف بمؤسسات التأمين الفلاحي.

- **التأمين الفلاحي:**

" حيث أن "التأمين الفلاحي يمكن المستثمر الفلاحي من المخاطر بأقل الخسائر المحتملة... الأمر الذي يمنح المتعامل الثقة في حســن إدارة المخاطر". وتتعدد أشــكال هذه الحماية المالية، ومنها "تأمين الدخل

[1] نوى مهوب، بن رمضان عبد الكريم، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 699

[2] وهيبة سراج، أسماء ناويس، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022، مرجع سبق ذكره، ص103.

هو نوع من التأمينات الفلاحية المصمم لحماية دخل المزارعين من الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وكذا انخفاض نسبة الإنتاج بسبب الظروف المناخية". كما أن "وجود غطاء تأميني يجعل المستثمر الفلاحي أكثر استعدادا دوما بالاستثمار... مما يسهم في تحسين البيئة الاستثمارية"، وتؤكد الدراسات أن "تعمل آليات الحماية المالية والتي تتمثل أساسا في الضمانات التأمينية على تقليل المخاطر التي تواجه المستثمرات الفلاحية من خلال تقديم تغطية شاملة ضد الكوارث الطبيعية والحوادث غير المتوقعة". [1]

- **الصندوق الوطني للاستثمار الفلاحي:**

وفي هذا الإطار، تتدخل السياسات العمومية لدعم القطاع، حيث "للتقليل من المخاطر، تم تفعيل آليات دعم الدولة من خلال الصندوق الوطني للاستثمار الفلاحي(FNGI) ، الذي ساهم في تمويل المشاريع ذات الطابع الابتكاري أو المعرضة لمخاطر مناخية كبيرة". [2]

كما تشمل هذه الآليات "دعم التأمين الفلاحي، ومرافقة المستثمرين الجدد بدراسات جدوى مفصلة ومجانية، وتشجيع أنظمة الإنتاج المكيفة مع التغيرات المناخية"،

2. **الحلول التقنية:**

ومن بين الحلول التقنية نذكر:

"تم إدراج تقنيات السقي الموفر للماء ضمن المشاريع المدعمة لتقليل مخاطر الجفاف، مما ساهم في تقليص تعرض المستثمرين الفلاحيين لفترات العجز المائي"، كما تعمل الدولة على تقليل المخاطر من خلال تهيئة محيطات فلاحية جديدة مزودة بالبنى التحتية الضرورية، مما يوفر بيئة استثمارية أكثر استقراراً وأقل عرضة للتقلبات المناخية. [3]

كما تشمل الحلول "تعزيز طرق الفحص لفائدة فحص الصحة النباتية للحد من استخدام المبيدات والأسمدة" و"تشجيع وسائل التخزين البارد للإنتاج الزراعي"، و"مد دعم الري لفرق الآبار وأنابيب الإمداد وأحواض التخزين الفردية والجماعية". [4]

- **التخطيط الاستراتيجي:**

وتبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال، حيث نذكر أن "صياغة سياسة عمومية مثل سياسة التجديد الريفي والفلاحي التي تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي وتحديثه، وتحقيق الأمن الغذائي،

---

[1] بن خديم إشراف، بوشيربي مريم، التأمين الفلاحي كآلية لترقية الاستثمار الفلاحي (المستثمرات الفلاحية نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص236، 237، 240، 247

[2] صادق جميلة، الاستثمار الفلاحي بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2010-2021 بين الواقع والمأمول، مجلة المعيار، العدد 02، المجلد 14، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، 2023، ص 16، 2025-04-16، https://asjp.cerist.dz/en/article/235509 .

[3] صادق جميلة، الاستثمار الفلاحي بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2010-2021 بين الواقع والمأمول، مرجع سبق ذكره، ص 34، 47

[4] وهيبة سراج، أسماء ناويس، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، مرجع سبق ذكره، ص114، 115

والنهوض بالاقتصاد الريفي، تحتاج إلى خريطة واضحة المعالم لإدراك تحديات القطاع ورهاناته المستقبلية" (السياسات العمومية والاستشراف). كما تطرح سيناريوهات مستقبلية مثل "الواحة الذكية" و"المدينة الخضراء" التي تعتمد على تحسين البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة، مما قد يساهم في تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال توفير بيئة أكثر استقرارًا وجاذبية للمستثمرين (السيناريوهات الاستراتيجية).

- **الحوافز المالية والتسهيلات:**

وفي سياق الحوافز، نشير إلى أن "منح امتيازات مالية وتسهيلات (جبائية، قروض) للمستثمرات الفلاحية" يمكن أن يشجع الاستثمار ويقلل من مخاطره (التشريعات والحوافز). كما يقترح سيناريو "واحة من الثروة في صحراء من الفقر" "عقد اتفاقيات شراكة مع مستثمرين أجانب"، مما قد يقلل المخاطر عبر تنويع مصادر التمويل والخبرة (الشراكات الدولية).

ولمواكبة التطورات التقنية، وجب ذكر أن "استخدام التقنية مهمة في الاستثمار الفلاحي وذلك لمواكبة التطور المسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي ويضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور وخزانات الأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة بالإضافة إلى الآليات والمعدات".[1]

ويبقى التحدي قائماً في "صعوبة التنبؤ بمستقبل الاستثمار في القطاع إذ تهدف أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل من خلال التنويع في حال الاستثمارات ولكن ترتفع نسبة المخاطرة بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية" مما يستدعي تكثيف الجهود لتعزيز مرونة القطاع الفلاحي أمام هذه التحديات.

يُظهر تحليلنا أن تحسين مناخ الأعمال يُعدّ عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المحلية، من خلال توفير الاستقرار، وتطوير البنية التحتية، وتقليل المخاطر، وهو ما يدعم نمو القطاع الفلاحي.

[1] وهيبة سراج، أسماء ناويس، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، مرجع سبق ذكره، ص104

خلاصة الفصل:

استعرض هذا الفصل مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بمناخ الأعمال وأثره على الاستثمار الفلاحي، مبرزًا أهمية الإطار التشريعي، وتوفّر البنية التحتية خاصة الكهرباء، ودور الدعم الحكومي في تحفيز المستثمرين. كما بيّن أثر الاستقرار السياسي والتطور التكنولوجي في تحسين الأداء الفلاحي، إلى جانب دور مناخ الأعمال في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المحلية. وتُعد هذه الأسس ضرورية لفهم العلاقة بين المناخ الاستثماري وأداء القطاع الفلاحي، تمهيدًا لتحليلها في الجانب التطبيقي من الدراسة.

الفصل الثاني:

الإصلاحات المقترحة

لتحسين مناخ

الأعمال الفلاحي

وتعزيز جاذبية

الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

يُشكل مناخ الأعمال الفلاحي في الجزائر عاملًا حاسمًا في توجيه الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة، خصوصًا في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه القطاع، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. فرغم الجهود المبذولة لتطوير هذا المناخ، لا تزال بيئة الاستثمار الفلاحي تعاني من عدة اختلالات تعيق استغلال الإمكانات الزراعية المتاحة بشكل فعّال.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين: يُعنى الأول باستعراض آليات تحسين بيئة الاستثمار الفلاحي وتعزيز تنافسيته، من خلال تحليل دور البنية التحتية، وتسهيل الوصول إلى الموارد، وتحسين ظروف العمل، مع التركيز على أهمية الشراكات والتمويل كعنصرين استراتيجيين لدفع عجلة الاستثمار. أمّا المبحث الثاني فيرصد المعوقات البنيوية والمؤسساتية التي تحدّ من جاذبية مناخ الأعمال الفلاحي، كضعف البنية التحتية، والبيروقراطية، وغياب أدوات التمويل الملائمة، مقترحًا حلولًا وتوصيات عملية لتجاوزها.

ويهدف هذا الفصل في مجمله إلى إبراز العلاقة بين إصلاح بيئة الأعمال الفلاحية وفعالية الاستثمار، مسلطًا الضوء على التدابير الكفيلة بتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتحقيق تنمية زراعية فعالة ومستدامة.

المبحث الأول: آليات تحسين بيئة الاستثمار الفلاحي وتعزيز تنافسيته.

يُعد تحسين مناخ الأعمال أحد المحركات الأساسية لدعم وتطوير القطاع الفلاحي، إذ لا يقتصر أثره على جذب الاستثمارات فقط، بل يمتد ليشمل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية، وتحسين بيئة العمل للعاملين في القطاع، وكذا تسهيل ولوج المستثمرين إلى مصادر التمويل وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا المبحث، سنتناول بالدراسة هذه الجوانب الحيوية التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في مردودية وفعالية النشاط الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: زيادة القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي.

يساهم تحسين مناخ الأعمال في زيادة القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي من خلال تعزيز الإنتاجية، دعم الجودة، وتوفير بيئة استثمارية مشجعة، ما يسمح بمواكبة المتطلبات السوقية ومواجهة المنافسة داخليًا وخارجيًا.

1. القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي:

تُعرف القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي بأنها قدرة هذا القطاع على إنتاج سلع وخدمات زراعية بجودة عالية وتكلفة منافسة، بما يمكنه من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وتحقيق معدلات نمو مستدامة، وجذب الاستثمارات، وتعزيز الأمن الغذائي. وتشمل هذه القدرة عدة أبعاد، منها:[1]

- **الكفاءة الإنتاجية** :استخدام التقنيات الحديثة وتحسين إدارة الموارد (المياه، الأراضي، الأسمدة) لزيادة الإنتاجية.
- **الجودة والمعايير** :الالتزام بالمواصفات الصحية والبيئية المحلية والدولية.
- **التكلفة التنافسية** :خفض تكاليف الإنتاج عبر تحسين سلاسل التوريد والاستفادة من الاقتصادات الكبيرة.
- **الابتكار والتكنولوجيا** :تبني الأساليب الزراعية الحديثة مثل الزراعة الذكية والري الفعال.
- **السياسات الداعمة** :وجود إطار تشريعي وتسهيلات تمويلية تشجع الاستثمار في الزراعة.

يأتي هذا التعريف من خلال تحليل أدبيات الاقتصاد الزراعي، حيث تشير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تقريرها بعنوان "تعزيز القدرة التنافسية للزراعة في الدول النامية (2017) "إلى أن:

[1] FAO منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العالمية.

"القدرة التنافسية للزراعة تعتمد على قدرة المزارعين والشركات الزراعية على إنتاج محاصيل ومواد غذائية بجودة عالية وتكلفة منخفضة، مع الاستجابة لمتطلبات الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال تبني التكنولوجيا، وتحسين البنية التحتية، والاستفادة من السياسات الحكومية الداعمة".

كما تؤكد البنك الدولي في دراسة حول "الزراعة التنافسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " (2020)أن:

"القطاع الفلاحي التنافسي هو الذي يتمتع بميزة نسبية في الإنتاج، مع قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والاقتصادية، ومواكبة معايير الاستدامة".

القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي ليست مجرد زيادة في الإنتاج، بل تشمل تحسين الجودة، خفض التكاليف، وضمان استدامة الموارد. تعتمد هذه القدرة على سياسات داعمة، بنية تحتية متطورة، وتبني التكنولوجيا، وهو ما تسعى إليه الجزائر من خلال برامج الإصلاح الفلاحي.[1]

2.1. القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي الجزائري:

يشكل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين. ومن خلال تحليل سياسات الإصلاح الفلاحي في الجزائر، يتضح أن تحسين البنية التحتية واعتماد التكنولوجيا الحديثة يمثلان عاملين حاسمين في تحقيق هذه التنافسية.

- **تحسين البنية التحتية والتحديث التكنولوجي:**

أدركت الحكومة الجزائرية أهمية تحديث القطاع الفلاحي من خلال تعزيز البنية التحتية ودمج التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية. وقد تجلى ذلك في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) ، الذي "يركز بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية والمعاهد التنمية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاضديات الفلاحية وكذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد". كما أن "إدخال التكنولوجيا في شتى المجالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية"، يعكس سعيًا واضحًا لتحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل الفاقد.[2]

- **تحسين جودة الإنتاج وخفض التكاليف:**

ساهمت الإصلاحات في توسيع نطاق الأراضي المستصلحة وزيادة كفاءة استغلال الموارد، حيث يهدف المخطط إلى "تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة والمستغلة"، بالإضافة إلى ذلك، ركزت السياسات على "تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع

[1] البنك الدولي وFAO منظمة الأمم العالمية للأغذية والزراعة.

[2] نورة منصوري، سياسة الإصلاح الفلاحي كأداة لترقية الاستثمار في الجزائر، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، جامعة باتنة 1، 2021، ص125، 17-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/172715

والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير"، مما ساعد على تنويع الإنتاج وتحسين جودته ليلبي معايير السوق المحلية والدولية.[1]

- **تعزيز جاذبية القطاع للمستثمرين:**

لجذب الاستثمارات، اعتمدت الجزائر على تحرير القطاع الفلاحي من القيود البيروقراطية وتبني آليات السوق، حيث "إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج مرتبطة بمبادئ العقلانية والناجحة، حيث أن الأسعار والتداولات للمنتوج والمدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق". كما أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر "البنية الفلاحية عبر المنظمات المهنية (المنظمات المهنية، الشركاء الاجتماعيين والغرف الفلاحية) التي تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" ساهم في خلق بيئة استثمارية أكثر شفافية وثقة.[2]

- **النتائج الملموسة للإصلاحات:**

حققت هذه السياسات نتائج إيجابية ملموسة، حيث "سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 2001 سنة 2003، وقد خلقت حسب إحصائيات 2002 حوالي 43% منصب شغل كما استفادت 140000 مستثمرة من دعم هذا المخطط الزراعي". هذه الأرقام تؤكد أن التحسينات الهيكلية والتكنولوجية ساهمت في تعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل، مما يعزز مكانة القطاع الفلاحي كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية.[3]

تبين من خلال هذه التحليلات أن سياسات الإصلاح الفلاحي في الجزائر ركزت على تحسين القدرة التنافسية عبر تحديث البنية التحتية، ودمج التكنولوجيا، ورفع جودة الإنتاج، وتشجيع الاستثمار. وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها القطاع، فإن النتائج المشجعة تشير إلى أن هذه السياسات تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق تنمية فلاحية مستدامة ودمج الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: تسهيل الوصول إلى الموارد وتحسين ظروف العمل.

تسهيل الوصول إلى الموارد يُعد من العوامل الأساسية لتحفيز الاستثمار، خصوصًا في القطاعات الحيوية كالفلاحة. كما أن تحسين ظروف العمل يعزز استدامة المشاريع ويزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول:

1. **تسهيل الوصول إلى الموارد:**

[1] نورة منصوري، سياسة الإصلاح الفلاحي كأداة لترقية الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 126

[2] مرجع نفسه، ص 127

[3] نفسه، ص 130

يشكّل القطاع الزراعي في الجزائر أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تسعى الحكومة إلى تعزيزه عبر سياسات وبرامج متنوعة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود تحديات متعددة، أبرزها ندرة الموارد المائية، نقص المهارات التقنية، وضعف البنية التحتية في بعض المناطق. لذلك، تتبنى الدولة استراتيجيات متكاملة تشمل تطوير البنى التحتية، تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وبناء القدرات البشرية. حيث نهدف إلى تحليل أبرز السياسات والمشاريع المنفذة في هذا المجال، مع التركيز على الموارد المائية، التدريب، والسياسات العامة:

1.1. الموارد المائية:[1]

تبذل الحكومة جهودًا كبيرة لتعزيز الموارد المائية عبر مشاريع متنوعة تشمل:

- بناء 50سدًا بطاقة تخزين تصل إلى 5مليارات م^3، وإنشاء 13محطة تحلية مياه بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 825مليون م^3.
- تحسين البنية التحتية الريفية عبر تعميم الكهرباء وتطوير التجهيزات الاجتماعية والتعليمية.
- التركيز على الاستغلال العقلاني للموارد عبر استراتيجيات تهدف إلى تسهيل وصول المزارعين إلى المياه والطاقة، مع الإشارة إلى أهمية معالجة المياه المستعملة لاستخدامها في الري، رغم عدم وضوح آليات التوزيع المباشر.

2.1. التدريب وبناء القدرات:

يواجه القطاع الزراعي تحديات تتعلق بنقص المهارات التقنية بسبب الهجرة الريفية وضعف المستوى التعليمي لمواجهة ذلك، تم:

- الدعوة إلى التكوين المهني للفلاحين لتحسين الممارسات الزراعية.
- إنشاء مراكز تدريب لتعزيز مهارات إدارة المشاريع الزراعية، ضمن سياسات أوسع لتحسين المناخ الاستثماري.[2]

3.1. السياسات العامة والدعم المالي:

شهد القطاع الزراعي سياسات متعددة، منها:

[1] جلال عكرون، دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص41، 44، 48

[2] جلال عكرون، دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص41، 49

- برامج دعم اقتصادي مثل "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005)" و"برنامج التحديد الفلاحي والريفي (2009-2014)"، رغم غياب التفاصيل حول آليات الوصول للموارد.[1]

- إصلاحات مؤسسية كتحرير تسويق المواد الفلاحية عبر التعاونيات (1976)، والحد من تأميم الأراضي لتعزيز الملكية الخاصة.

- دعم مالي كبير عبر الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، حيث بلغت الاستثمارات 40 مليار دينار جزائري (أربعة أضعاف ميزانية 1995-1998).

- تحسين الخدمات الريفية عبر شبكة لا مركزية من التمويلات (750 نقطة خدمية) لتوزيع مدخلات الإنتاج بأسعار مدعومة.[2]

4.1. إدارة الموارد والاستثمار:

تركز السياسات على:[3]

- التآزر بين الفاعلين لضمان مشاركتهم في التنمية الزراعية، مع التركيز على محاصيل استراتيجية مثل الحبوب والبطاطا والأشجار المثمرة.

- رفع الوعي المؤسسي والاجتماعي لضمان الاستغلال الأمثل للموارد، عبر شراكات بين الإدارة والمزارعين.

في الختام، يمكن القول إن السياسات الزراعية في الجزائر تشهد تطورًا ملحوظًا من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية المائية، تعزيز الكفاءات البشرية، وتقديم الدعم المالي والمؤسسي. ومع ذلك، تبقى هناك فجوات تحتاج إلى معالجة، مثل تحسين آليات توزيع الموارد المائية، وتوسيع نطاق برامج التدريب لتشمل أكبر عدد ممكن من المزارعين. كما أن تعزيز الشفافية في تنفيذ السياسات وضمان مشاركة فعالة للقطاع الخاص والجمعيات الفلاحية يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية زراعية أكثر استدامة. وبالتالي، فإن التكامل بين السياسات المائية، التدريبية، والتمويلية يظل عاملاً حاسمًا في تعزيز القطاع الزراعي ومواجهة التحديات المستقبلية.

الفرع الثاني:

2. تحسين ظروف العمل:

---

[1] مرجع نفسه، ص56، 65

[2] عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963- 2002)، مجلة انسانيات، 13-06-2025،ص09، 17-04-11،2025، https://journals.openedition.org/insaniyat/7027 .

[3] جلال عكرون، دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 50.

يشكل تحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، حيث يمثل عاملاً حاسماً في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل، وفي الوقت ذاته يشكل عنصراً جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل متعمق للعلاقة التكاملية بين تحسين البيئة العملية للعاملين في القطاع الفلاحي وقدرة هذا القطاع على جذب الاستثمارات. [1]

أ- تحديث المعدات الزراعية و أثره على جودة العمل:

تشير الدراسات الحديثة إلى أن استخدام المعدات الزراعية الحديثة والمزودة بوسائل السلامة المهنية يسهم بشكل كبير في تحسين ظروف العمل. حيث "استعمال أدوات وعتاد فلاحي مجهز بتجهيزات السلامة كالوقاية من الاهتزازات التي تعتبر عامل مسبب للاضطرابات العضلية العظمية". هذا التحديث لا يقلل من الإصابات المهنية فحسب، بل يزيد من كفاءة العمل وجودة المنتجات الزراعية، مما يرفع من القيمة السوقية للمحاصيل ويجعل القطاع أكثر جاذبية للمستثمرين. [2]

ب- دور السياسات الزراعية في تحسين بيئة العمل:

تلعب السياسات الزراعية المدروسة دوراً محورياً في تحسين الظروف المعيشية والعملية للعاملين في القطاع الفلاحي. إذ "تحسين الظروف المعيشية للمزارعين والقرويين". تشمل هذه التحسينات توفير المساكن اللائقة، ومراكز الرعاية الصحية، ووسائل النقل المناسبة، مما ينعكس إيجاباً على إنتاجية العمال واستقرارهم الوظيفي، وهي عوامل أساسية تبحث عنها أي استثمارات زراعية كبيرة. [3]

ت- البنية التحتية والخدمات الأساسية:

يشكل توفر الخدمات الأساسية في المناطق الريفية عاملاً حاسماً في تحسين ظروف العمل وجذب الاستثمارات. ونذكر "توفير متطلبات الحياة المعاصرة في القرى (تعليم، صحة، كهرباء)»، حيث إن توفر هذه الخدمات لا يحسن فقط من ظروف عيش العمال الزراعيين، بل يخلق بيئة مناسبة لتوطين الاستثمارات الكبيرة، حيث تضمن استقرار القوى العاملة وتوفر البنية التحتية اللازمة لتشغيل المشاريع الزراعية الحديثة. [4]

ث- الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الفلاحي:

---

[1] مرجع نفسه، ص 51.

[2] أوبراهم ويزة، مرزوقي محمد، واقع المخاطر المهنية بالمجال الفلاحي ودور الأرغنوميا في الوقاية منها، مجلة الوقاية والأرغنوميا، العدد 01، المجلد 18، جامعة ابن خلدون تيارت، 2024، ص10، 17-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/251898

[3] ماحي زكرياء، بنية صبرينة، بلجيلالي فتيحة، مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الابتكار والدراسات، العدد 02، المجلد 06، جامعة ابن خلدون تيارت، 2024، ص08، 17-04-2025، https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/254497 .

[4] علي بن ناصر، اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في مجتمع قروي، دراسة ميدانية على شباب قرية صحن بري الفلاحية بولاية الوادي، جامعة الوادي، 2015/2014، ص17.

تمثل أنظمة الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية لتحسين ظروف العمل الزراعي، ومنها "فرض التأمين الصحي والاجتماعي للفلاحة". توفر هذه الحماية شبكة أمان للعاملين في القطاع، وتقلل من معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وتضمن استقرار القوى العاملة، وهي جميعها عوامل تزيد من ثقة المستثمرين في القطاع الفلاحي وتشجعهم على ضخ استثمارات جديدة.[1]

ج- الأثر الاقتصادي لتحسين ظروف العمل على الاستثمار الزراعي:

يترتب على تحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي مجموعة من الآثار الاقتصادية الإيجابية التي تعزز من جاذبية القطاع للاستثمارات، ومن أهمها:

- انخفاض معدلات الإصابات والأمراض المهنية بنسبة تصل إلى 40%.
- زيادة إنتاجية العمالة بنسبة 25-35%.
- تحسين جودة المنتجات الزراعية وزيادة قيمتها السوقية.
- تقليل معدلات هجرة اليد العاملة من الريف.
- خلق بيئة عمل مستقرة وجاذبة للكفاءات.
- تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة رؤوس الأموال الواردة إلى القطاع.

يتضح من خلال هذا التحليل الشامل أن تحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي لا يمثل فقط واجباً إنسانياً واجتماعياً، بل يشكل استثماراً اقتصادياً ذا عوائد مضاعفة. وفي هذا الإطار، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تطوير برنامج وطني شامل لتحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي يشمل: تحديث المعدات الزراعية، تحسين البنية التحتية الريفية، تعزيز الحماية الاجتماعية.
- ربط الحوافز الاستثمارية بتحقيق معايير محددة لتحسين ظروف العمل.
- إشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع تحسين البيئة العملية.
- إنشاء صندوق خاص لدعم تحديث المعدات الزراعية للمزارعين الصغار.
- تطوير نظام رقابي لضمان تطبيق معايير السلامة والصحة المهني.

الجدول رقم (02-01): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي خلال الفترة 1995-2008

السنوات	1995	1999	2000	2001	2003	2004	2005	2007	2008

[1] علي بن ناصر، اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في مجتمع قروي، مرجع سبق ذكره، ص18

الناتج الزراعي	196.56	336.2	359	421	529	624	647	704.2	711.75
عدد السكان	27794	29507	30416	30879	31848	32364	32906	34096	34745
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (ألف دج للفرد)	**7.072**	**11.394**	**11.80**	**13.63**	**16.610**	**19.281**	**19.662**	**20.653**	**20.485**

(**المرجع:** من اعداد الطالبة بالاعتماد على: احصائيات السكان للسنوات 1995-1999 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 200، احصائيات السكان للسنوات 2000-2008 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2009)

يتبين أن تسهيل الوصول إلى الموارد الأساسية، خاصة الموارد التمويلية والبنية التحتية، إلى جانب تحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي، يشكلان عاملين حاسمين في رفع كفاءة الاستثمار الفلاحي واستدامته. فكلما توفرت بيئة عمل مناسبة ومتكاملة، زادت فرص جذب المستثمرين وتحفيز الفلاحين على الإنتاج. وتُعد هذه العوامل مكمّلة للإجراءات الأخرى المتعلقة بتعزيز الشراكات وتمويل المشاريع، والتي سنستعرضها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: دعم الشراكات في الاستثمارات الفلاحية وكذا تمويل المشاريع الزراعية.

تُعد الشراكات وآليات التمويل من الركائز الأساسية لدعم التنمية الفلاحية في الجزائر، خاصة في ظل التحديات المناخية والاقتصادية. وتركز الدولة على تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قنوات التمويل لتجسيد المشاريع الفلاحية على أرض الواقع. يتناول هذا المطلب أبرز أشكال الشراكة وسياسات تمويل المشاريع الزراعية وفقًا للبرامج والنصوص الرسمية المعتمدة.

الفرع الأول:

1. دعم الشراكات في الاستثمارات الفلاحية:

تُعد الشراكة في المجال الفلاحي أحد المحاور الأساسية لتحقيق الفعالية الاقتصادية، إذ تسمح بدمج الجهود والخبرات والموارد بين مختلف الفاعلين لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. وقد اعتمدت السياسات الفلاحية في الجزائر على تشجيع هذه الشراكات بصيغ متعددة، من خلال أدوات تنظيمية وحوافز مالية ومؤسساتية.

أ- الشراكة بين القطاع الخاص والعام:

مثل التعاون بين القطاعين العام والخاص خيارًا استراتيجيًا في السياسة الزراعية الجزائرية، من أجل رفع كفاءة الاستثمار وتحقيق الاندماج بين الموارد العمومية والخبرة والتمويل الخاص. وقد ركزت الدولة على جعل الفضاء الفلاحي أكثر جذبًا للمؤسسات الإنتاجية، لا سيما ذات الطابع الصناعي الزراعي، حيث أن "توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات

الفلاحية، لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية".[1]

ب- الشراكة مع الفلاحين والمنتجين المحليين:

في إطار دعم الفلاحة المستدامة، أولت السياسات العمومية اهتمامًا خاصًا لإدماج الفلاحين كشركاء في مسار الاستثمار، عوض اعتبارهم فقط مستفيدين من الدعم حيث أن الحكومة ركزت على "مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين". ولتثبيت هذه الشراكة، تم توفير دعم مباشر يهدف إلى تأمين مداخيل الفلاحين وضمان استقرارهم الاقتصادي وهذا عن طريق "تقديم دعم مباشر حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين ".[2]

وتُعد هذه السياسة خطوة هامة نحو تحقيق عدالة اقتصادية بين الفاعلين المحليين والمستثمرين، ودعامة أساسية لمنع تفكك النسيج الاجتماعي القروي.

ت- تشجيع الشراكة مع المستثمرين الأجانب:

إدراكًا لأهمية الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاع الفلاحي، فتحت الدولة الجزائرية المجال أمام الرأسمال الخارجي للمساهمة في المشاريع الزراعية الكبرى، ما يعكس انفتاحًا اقتصاديًا محسوبًا على خلفية نقل التكنولوجيا وتعزيز الفعالية الإنتاجية. حيث تم "فتح الفضاء الفلاحي للاستثمارات الوطنية والأجنبية".[3]

ويفتح هذا التوجه الباب أمام تعدد أشكال الشراكات، بما فيها الامتيازات طويلة الأجل، واتفاقيات الإنتاج المشترك، خاصة في المناطق ذات الإمكانات الزراعية غير المستغلة.

الفرع الثاني:

2. تمويل المشاريع الزراعية:

يعد الاستثمار الفلاحي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي الغذائي، خاصة في الدول ذات الطابع الزراعي مثل الجزائر. ومع تزايد التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية وندرة الموارد المائية، أصبحت الحاجة إلى دعم الاستثمارات الفلاحية أكثر إلحاحًا. في هذا السياق، أنشأت الجزائر عدة هيئات ووكالات متخصصة لتقديم الدعم المالي والفني للمستثمرين في القطاع الفلاحي، مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) ، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .(CNAC)

[1] عليوات هدى، حاسلي رانية، دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022/2021، ص136

[2] نفسه، ص 137

[3] نفسه، ص 138

تهدف هذه الهيئات إلى تحفيز الاستثمارات الفلاحية من خلال توفير قروض ميسرة، إعفاءات ضريبية، ومرافقة تقنية، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل.

1.2. آليات التمويل المقدمة من الهيئات الداعمة:

أ. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) :

تُعد ANADEأحد أهم الهيئات الداعمة للاستثمارات الفلاحية في الجزائر، حيث تقدم ثلاثة صيغ رئيسية للتمويل:

- **التمويل الذاتي:**
  - يُشكل هذا النوع من التمويل بالكامل من المساهمة الشخصية للمستثمر، ولا يتجاوز مبلغ الاستثمار 10ملايين دينار جزائري.
  - يتميز هذا النموذج بمنح المستثمر استقلالية كاملة، لكنه قد يكون محدودًا بسبب ضعف القدرة المالية لبعض الشباب. [1]
- **التمويل الثنائي:**
  - يشمل مساهمة شخصية (50%) وقرضًا بدون فوائد (50%) من الوكالة، مع سقف استثماري لا يتجاوز 10 ملايين دينار.
  - يُعد هذا الخيار مناسبًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم مالي جزئي. [2]
- **التمويل الثلاثي:**
  - يجمع بين مساهمة شخصية(15%) ، وقرض بدون فوائد (15%) من الوكالة، وقرض بنكي (70%) بفائدة مخفضة.
  - يُعتبر هذا النموذج الأكثر شيوعًا، حيث سجلت ANADEتمويل 389 مشروعًا بهذه الصيغة بين 2016 و2020، مما أدى إلى خلق 1032منصب عمل.[3]

الإعفاءات والامتيازات:

[1] عليوات هدى، حاسلي رانية، دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، مرجع سبق ذكره، ص 35

[2] عليوات هدى، حاسلي رانية، دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، مرجع سبق ذكره، ص 36

[3] مرجع نفسه، ص 36، 41

- إعفاء من الضريبة العقارية لمدة 10سنوات
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3سنوات في المناطق الحضرية، و 6 سنوات في الهضاب العليا والجنوب، و 10سنوات في الجنوب الكبير. [1]

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

تقدم ANDIحزمة من الحوافز الجبائية للمستثمرين في القطاع الفلاحي، تشمل:

- إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية على المعدات الزراعية خلال مرحلة الإنجاز
- تمديد فترة الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 10سنوات للمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية.

ج. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تركز ANGEMعلى دعم المشاريع الصغيرة جدًا عبر:

- منح سلف بدون فوائد للمستثمرين.
- تقديم الدعم الفني والمرافقة الإدارية لضمان نجاح المشاريع.

د. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

يقدم CNACتمويلًا جزئيًا للدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الفلاحية، مما يساعد في تقييم الجدوى قبل الشروع في الاستثمار. [2]

2.2. إحصاءات و أثر التمويل على القطاع الفلاحي:

- في 2018، تم تمويل 130مشروعًا فلاحيًا عبر ANADE، مما أدى إلى خلق 364منصب عمل.
- يمثل القطاع الفلاحي 50%من إجمالي المشاريع الممولة من قبل الوكالة، مما يعكس أولوية هذا القطاع في سياسة الدولة.
- سجلت المشاريع الممولة عبر التمويل الثلاثي أعلى نسبة نجاح، حيث استحوذت على 96%من إجمالي المشاريع بين 2016 و2020. [3]

[1] نفسه، ص 38

[2] عليوات هدى، حاسلي رانية، دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، مرجع سبق ذكره، ص 23

[3] مرجع نفسه، ص41، 42

3.2. التحديات وسبل التحسين:

رغم الجهود المبذولة، تواجه آلية تمويل الاستثمارات الفلاحية بعض التحديات، مثل:

- البيروقراطية الإدارية التي تعيق سرعة الموافقة على المشاريع.
- ضعف التوعية بآليات الدعم المتاحة، خاصة في المناطق النائية.
- عدم كفاية المرافقة الفنية بعد التمويل، مما يؤثر على استدامة المشاريع.

4.2. حلول مقترحة:

- تبسيط الإجراءات عبر رقمنة عمليات التقديم والمتابعة.
- تعزيز التكوين في مجال إدارة المشاريع الفلاحية.
- توسيع نطاق الدعم ليشمل مشاريع الري الذكي والزراعة المستدامة.

تُظهر التجربة الجزائرية في تمويل الاستثمارات الفلاحية من خلال هيئات مثل ANADEو ANDIنموذجًا ناجحًا لتحفيز القطاع الزراعي. ومع ذلك، تبقى هناك حاجة إلى مزيد من التطوير لضمان استدامة هذه المشاريع ومواكبة التحديات المستقبلية، مثل التغير المناخي وندرة المياه. يُعد تعزيز التنسيق بين الهيئات الداعمة وتبني سياسات أكثر مرونة من العوامل الحاسمة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية في الجزائر. وعليه ننتقل في المبحث الموالي لذكر أهم هذه التحديات.

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي وتوصيات تحسينه لجذب الاستثمارات الفلاحية.

رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، لا يزال القطاع الفلاحي يواجه عدة تحديات تحد من قدرته على جذب الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية. وتتمثل أبرز هذه المعوقات في صعوبات الوصول إلى التمويل، ضعف البنية التحتية الريفية، التعقيدات الإدارية، والمخاطر المناخية والاقتصادية. يتطلب تجاوز هذه العقبات تبني إصلاحات فعّالة وإجراءات تكاملية تحفز المستثمرين وتوفر بيئة أكثر جاذبية واستقرارًا، وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

المطلب الأول: ضعف البنية التحتية والتغيرات المناخية وطرق تعزيزها ومواجهتها.

يعاني القطاع الفلاحي من ضعف في البنية التحتية وتزايد آثار التغيرات المناخية، مما يؤثر سلبًا على الإنتاج والاستثمار. ويستوجب ذلك البحث في سبل مواجهتها وتعزيز مرونة النشاط الفلاحي.

الفرع الأول:

1. ضعف البنية التحتية:

تُعد هشاشة البنية التحتية من أبرز المعوقات التي تُقيد الاستثمار الفلاحي في الجزائر. أحد أهم العوامل التي تؤثر سلبًا على الاستثمار نذكرها فيما يلي:

- **نقص مرافق التخزين والتبريد:** مما يؤدي إلى تقليص الفاقد وزيادة تكلفة الإنتاج. كما نذكر أن "عدم جاهزية بعض المناطق المستهدفة للاستصلاح بإعمال البنية التحتية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الأساسية" يشكل عبئًا كبيرًا على المستثمرين.[1] وقد تم التأكيد على هذا الإشكال في تقارير متعددة حيث تمت الإشارة إلى ضعف في منشآت التخزين والتسويق كغرف التبريد وغياب سلاسل التوزيع الفعالة.
- **نقص الكهرباء الريفية:** حيث أشار وزير الفلاحة إلى أهمية تعميم الطاقة في المناطق الفلاحية، ما يعكس وجود فجوات في التغطية الكهربائية للقرى والضيعات الزراعية. كما تم التأكيد على أن "عدم الحصول على مصادر الطاقة إلا بعد الانتهاء من الزراعة فعليًا" يؤدي إلى تحميل المستثمر تكاليف إضافية لشراء الوقود بأسعار مرتفعة.[2]
- **إشكاليات العقار الفلاحي**: حيث تتسبب التعقيدات المتعلقة بتسوية عقود الملكية وتعدد الأنظمة العقارية في تعطيل مسار الاستثمار والاستغلال الفعلي للأراضي الصالحة للزراعة.[3]

كما يجدر بنا الذكر في سياق آخر أن البلدان الأقل نمواً تواجه عدداً من المعوقات البنيوية التي تحد من قدرتها على توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج، رغم امتلاك بعضها لاحتياطات معتبرة من الأراضي التي يمكن أن تُستصلح للزراعة. وتتمثل أبرز هذه المعوقات في:

- **تدهور حالة التربة:** حيث يتم انخفاض مستوى خصوبتها، وارتفاع معدلات السمية، وانتشار الأمراض الزراعية، مما يستدعي استثمارات ضخمة ومدخلات تقنية متطورة لضمان استدامة استخدامها.
- **ضعف الظروف الإيكولوجية**: خاصة في الأراضي المطرية التي تشكل غالبية الأراضي القابلة للاستصلاح، يمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق إنتاجية مرضية.
- **نقص الموارد المالية**: في كثير من هذه البلدان يحول دون تنفيذ برامج الاستصلاح أو تجهيز هذه الأراضي بالبنية التحتية اللازمة. وفي السياق ذاته، يُشكل الضغط السكاني المتزايد عاملاً متفاقما يؤدي إلى استنزاف الأراضي المستغلة أصلاً، وقد يسفر عن تفكك نظم الملكية التقليدية، وتهديد الأمن القانوني والمؤسسي، خصوصاً في ظل ما تشهده بعض البلدان من نزاعات مسلحة أو عدم استقرار سياسي .وتشير التقديرات إلى أن وتيرة التوسع في الأراضي

[1] دوعاء ممدوح محمد سليمان، يحيى عبد الرحمن يحيى، معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد 03، المجلد 26، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2014، ص20

[2] مرجع نفسه، ص 20

[3] نفسه، ص 29

الزراعية ستعرف تباطؤاً في المستقبل مقارنة بالماضي، مما يعمّق الحاجة إلى حلول مستدامة وفعّالة لتجاوز هذه التحديات.[1]

2. التغيرات المناخية والظروف البيئية:

تؤثر التغيرات المناخية والأزمات العالمية بشكل غير مباشر على الأمن الغذائي، من خلال اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع أسعار المواد الفلاحية الأساسية. كما أشار الخبراء إلى أن "المخاطر التي ترتبط بالإنتاج الزراعي كثيرة مثل إصابة المحصول نتيجة الجفاف أو الصقيع أو الإصابة بالآفات أو نقص مياه الري". وتشير التقارير إلى ضرورة استخدام أحدث التقنيات لإجراء أبحاث لتطوير الأصناف الزراعية لتقليل الأثر السلبي للتغيرات المناخية على الإنتاج.[2]

الفرع الثاني:

3. الحلول المقترحة لتشجيع الاستثمار الفلاحي:

1.3. تطوير البنية التحتية:

يتطلب النهوض بالاستثمار الفلاحي تدخلاً مباشرًا لتقوية البنية التحتية عبر تطبيق ما يلي:

- إنشاء غرف تبريد حديثة ومراكز تخزين مدعومة من الدولة.
- تطوير شبكات توزيع متكاملة تقلل من ضياع الإنتاج وترفع من قدرته التنافسية.
- تحسين خدمات الكهرباء الريفية من خلال إدخال مشاريع الطاقة الشمسية يُمثل حلًا فعالًا ومستدامًا، خاصة في المناطق المعزولة.
- تبسيط الإجراءات البيروقراطية عبر تعديل الإطار القانوني لتسهيل الولوج إلى الاستثمار، وتسريع تسوية أوضاع العقار الفلاحي من خلال إطلاق بنك للأراضي يمكن أن يسهم في استغلال المساحات غير المستثمرة بشكل عقلاني.

وقد تم اقتراح "توفير البنية التحتية بقروض من جهات دولية على أن يقوم المستثمر بتحمل التكلفة وسداد تلك القروض".[3]

2.3. التكيف مع التغيرات المناخية:

تفرض الظروف البيئية الحالية تبني الزراعة الذكية مناخيًا، باستخدام تقنيات ري حديثة وزراعة أصناف مقاومة للجفاف، ما يسهم في تقليص أثر التقلبات المناخية على الإنتاج. كما يُعد دعم الفلاحين

---

[1] FAO منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

[2] دوعاء ممدوح محمد سليمان، يحي عبد الرحمن يحي، معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي، مرجع سبق ذكره، ص 07، 19

[3] FAO منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

في المناطق الهشة من خلال برامج التأمين والإعانات أمرًا جوهريًا لضمان صمودهم. وقد تم التأكيد على أهمية "استخدام أحدث التقنيات وإجراء الأبحاث لتطوير الأصناف". [1]

وتُعد تنويع مصادر الأعلاف وتشجيع الإنتاج المحلي لها خطوة هامة في تقليل التبعية للأسواق الخارجية. وأخيرًا، فإن "إنشاء أنظمة إنذار مبكر لمراقبة التقلبات المناخية" سيساعد الفلاحين على اتخاذ التدابير الوقائية الملائمة في الوقت المناسب. [2]

يُعد الاستثمار الفلاحي في الجزائر من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أنه يواجه تحديات متعددة، أبرزها هشاشة البنية التحتية والتغيرات المناخية. ويُشكل تحسين شبكات التخزين، الكهرباء، وتوفير المياه خطوة محورية في تهيئة مناخ جاذب للاستثمار. كما أن مواجهة التقلبات المناخية تستدعي اعتماد تقنيات زراعية حديثة وأصناف مقاومة، بما يضمن استدامة الإنتاج وفعالية الأداء الفلاحي.

وفي هذا السياق، يمكن اعتماد مجموعة من الحلول لتحفيز الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ومن أهمها: [3]

- **زيادة حجم الاستثمارات العامة في البنية التحتية**: خاصة في المناطق الزراعية النائية، لتقليل التكاليف على المستثمرين ودعم القدرة التنافسية للقطاع.
- **الاستفادة من امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر**: من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الإنتاج الزراعي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي.

إن تنفيذ هذه الحلول يتطلب تكاتف جهود الحكومة والمستثمرين، بالإضافة إلى تحسين السياسات الزراعية لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. بذلك، يمكن تحقيق استدامة اقتصادية وزراعية تضمن تلبية احتياجات السوق المحلي والعالمي من المنتجات الفلاحية، بعد توضيح اهم مشاكل البنية التحتية والتغيرات المناخية وسبل مواجهتها ننتقل إلى المطلب الموالي لمناقشة الصعوبات الأخرى.

المطلب الثاني: البيروقراطية وسبل الحد منها.

[1] دعاء ممدوح محمد سليمان، يحي عبد الرحمن يحي، معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي، مرجع سبق ذكره، ص19

[2] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020، ص37

[3] دوعاء ممدوح محمد سليمان، يحي عبد الرحمن يحي، معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي، مرجع سبق ذكره، ص 22

تمثل البيروقراطية أحد أبرز العوائق أمام الاستثمار الفلاحي في الجزائر، نظرًا لتعقيد الإجراءات الإدارية وطول آجال المعالجة، مما يُثني العديد من المستثمرين عن دخول هذا القطاع الحيوي، وهذا ما سنذكره في هذا المطلب.

خلال المناقشة التي حدثت خلال جلسة استماع عقدتها لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة لوزير الفلاحة والتنمية الريفية، عبد الحميد حمداني، حول موضوع "الفلاحة والتنمية الريفية: تحديات الراهن والمستقبل":

تم التعبير صراحة عن المعوقات التي تواجه الاستثمار الفلاحي وتقديم بعض التوصيات التي تفيد تجنبها. (وكالة الأنباء الجزائية). من خلال ذلك نستنتج أن القطاع الفلاحي او مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي لا يخلو من المعوقات و المخاطر التي تهدد من صحة الاستثمارات الفلاحية وذهاب المستثمرين إلى القطاعات الأخرى مخلفين بذلك فقر القطاع الفلاحي وتدهوره في مجال تنمية الاقتصاد ولا ننسى أن نذكر أهمية القطاع الفلاحي في ذلك حيث أن تطور القطاع الفلاحي يكون سببا في تحصيل الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي الذي مما يجعل الدول مستغنية كل الاستغناء عن عملية الاستيراد التي تثقل كاهل الميزان التجاري مسببة بذلك عجزا به، و بخلاف ذلك يمكن للدولة تطوير ميزانها التجاري بتنمية الصادرات الفلاحية و بدلا من أن تكون مستوردة للمواد الفلاحية ستكون مصدرة لها. ونذكر في سياق هذه المعوقات البيروقراطية والقوانين التي تشكل عائقا أمام الاستثمارات الفلاحية.

الفرع الأول:

1. البيروقراطية:

1.1. مفهوم البيروقراطية:

ماكس فيبر (1864م – 1920م) الذي قدم النموذج البيروقراطي كان عالماً في علم الاجتماع وكان لآرائه تأثير على علماء الاجتماع والسياسة. وقد كان مهتماً بدراسة هيكل المجتمع الاقتصادي والسياسي وأثر التصنيع على تنظيم المنظمات الكبيرة والمعقدة، ولم تكن أفكاره عن النموذج المثالي للبيروقراطية سوى جزءاً من نظرية اجتماعية عامة كان يعمل عليها. [1]

البيروقراطية أو الدواوينية هي مفهوم يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة. وتعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية. وهنالك العديد من الأمثلة على البيروقراطية المستخدمة يومياً: الأجهزة الحكومات، والقوات المسلحة، والشركات الضخمة، والمستشفيات، والمحاكم، والمدارس. يعود أصل كلمة البيروقراطية إلى *بيرو*، وهي كلمه فرنسية ومعناها مكتب، المستخدمة في بداية القرن الثامن عشر ليس للتعبير عن كلمة مكتب فقط بل للتعبير عن الشركة، وأماكن العمل. وكلمة قراطية وهي كلمة مشتقه من الأصل الإغريقي كراتُس ومعناها القانون

[1] ماجد عبد الله الغانم، مفهوم البيروقراطية منشورة على موقع Linkedin، 18-04-2025، https://ae.linkedin.com/pulse

(أحكام)، أو القوة(السلطة) السياسية والكلمة في مجموعها تعني قانون (أحكام المكتب) أو القوة (السلطة السياسية للمكتب)[1] .

2.1. مشكل البيروقراطية في الجزائر:

"إن موضوع الاستثمار يعد معقداً لأنه مرتبط بآجال طويلة لذا فإن الكثير من الإصلاحات التي هي قيد التطبيق والدراسة خاصة في جمال مشكل العقار والقضاء على البيروقراطية والإصلاح البنكي والمالي والتخفيف من القطاع غير الرسمي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية يجب أخذها بحزم"، من هنا نذكر أهم مشاكل البيروقراطية: [2]

1.2.1. تدخل الدولة وتعقيدها للإجراءات القانونية:

فكمثال على ذلك نذكر التجربة التي قامت بها الدولة في السنوات 1961-1962 وهي تجربة التسيير الذاتي بحيث "لم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي 1961-1962 لأن الدولة الجديدة الوطنية تدخلت في مراقبة القطاع. لكن سرعان ما أصبحت هذه التجربة ضحية للتدخل المستمر للدولة، إضافة إلى ما ورثه القطاع من تركة العهد الاستعماري، حيث كان جهاز الدولة يشرف على تسيير القطاع، ووُضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية هي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي .(ONRA) قامت المؤسسات العمومية بتحديد المخططات السنوية للإنتاج، بما في ذلك المخططات المالية والتزويدية، كما تدخلت الأجهزة الإدارية للقطاع في تحديد أسعار المنتجات الفلاحية، مما أفقد هذه الممارسات مفهوم "التسيير الذاتي" جوهره الحقيقي". [3]

واعتماداً على فكرة خاطئة تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل إلى مستوى عالٍ من التطور التقني وقادر على تحسين الإنتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل عديدة في التسيير والتمويل والتسويق، حيث لم تتجاوز مساهمته في الإنتاج الفلاحي 35% من الإجمالي. وهذا من أبرز مخاطر البيروقراطية التي واجهتها البلاد.

2.2.1. طول فترة الإجراءات البيروقراطية:

البيروقراطية تزيد من التعقيدات والإجراءات، مما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات. حيث يتطلب اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات وفقًا للقواعد الرسمية العديدة والتفصيلية وقتًا طويلًا، مما يؤدي إلى تأخير في تنفيذ المشاريع والقيام بالاستثمارات.

---

[1] ماجد عبد الله الغانم، مفهوم البيروقراطية منشورة على موقع Linkedin مرجع سبق ذكره.

[2] بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص90

[3] عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963- 2002)، مرجع سبق ذكره، ص07

حيث أنه "طول فترة اجراءات تأسيس الشركات وطول فترة اجراءات التمليك للأراضي الصحراوية إبرام عقود بين الدولة والمساكن ونظرا لأنها عقود حكومية يتم مراجعتها من قبل مجلس الدولة للوقوف على مدى سلامتها القانونية وهذا الإجراء يستلزم وقت طويل".[1]

كما نذكر في هذا السياق مشكل العقار الفلاحي حيث أن "مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن الأماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، كهرباء، المياه) وتوفيرها يتطلب طول انتظار مما يدفع المستثمرين إلى البث عن الاستثمار في قطاعات أخرى".[2]

الفرع الثاني:

2. الحلول المقترحة لمواجهة البيروقراطية:

1.2. القوانين والتشريعات:

اعتادت حكومات البلدان الأقل نمواً في الماضي القيام بالكثير من المهام المرتبطة بالزراعة... وتنظيم الإنتاج بل والتدخل المباشر في الإنتاج... كما لم تهتم بالسياسات والعوامل التي من شأنها الاضرار بهذا القطاع... ولا ننسى ذكر محدودية حرية المزارعين حيث "لا يكون لهم دور في عملية اتخاذ القرارات الخاصة باستنباط واستخدام المنتجات الجديدة"... (FAO) وهذا ما يعكس البيروقراطية التي سادت في الماضي ولمواجهتها سعت الدول إلى تنظيم إطار تشريعي ملائم يحفز القطاع الزراعي والاستثمارات الفلاحية على القيام والنهوض لتنمية البلاد في المجال الاقتصادي.

1.1.2. تطور الإطار التشريعي الجزائري: (فيما يخص دعم القطاع الفلاحي):

يشهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورًا تشريعيًا ملحوظًا يهدف إلى تعزيز الاستثمار وضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية. فقد بدأ هذا المسار التشريعي بصدور المرسوم رقم 65/63 المؤرخ في 1963/03/22، الذي نظم استغلال الأراضي الفلاحية الشاغرة. ثم جاء الأمر رقم 653/68 المؤرخ في 1968/09/30 ليعزز التسيير الذاتي في الفلاحة، حيث منح العمال حق استغلال الأراضي بدون مقابل.

[1] دوعاء ممدوح محمد سليمان، يحي عبد الرحمن يحي، معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي، مرجع سبق ذكره، ص 20

[2] مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية، دراسة حالة ولاية غليزان، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد: 04 2017، 2025-20-04، https://asjp.cerist.dz/en/article/56408 ص98

أما الأمر رقم 73/71 المؤرخ في 1971/11/08، فقد أسس لمرحلة جديدة عبر الثورة الزراعية، والتي ركزت على التوزيع العادل للأراضي الفلاحية وإنشاء تعاونيات فلاحية.[1]

ومع تطور المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، صدر القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1987، الذي أعاد تنظيم استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، ومنح حق الانتفاع الدائم القابل للتوريث والنقل، كما مثل القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/08/15 نقلة نوعية عبر منح حق الامتياز للمستثمرين لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، مع إمكانية التنازل أو الرهن. وقد تم تفعيل هذا القانون عبر المرسوم التنفيذي رقم 326/10 المؤرخ في 2010/11/23، الذي حدد دفتر الشروط لعقود الامتياز.[2]

هذه التشريعات تعكس حرص الجزائر على مواكبة التحديات الزراعية، مع الحفاظ على حقوق المستثمرين من جهة، وسيادة الدولة على الأراضي الفلاحية من جهة أخرى، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا السياق نذكر أهم الجهود المبذولة من طرف الدولة:

قد "حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة إصدار العديد من القوانين ومنها قانون النقد والقرض وقانون التجارة والرسوم الجمركية وإنشاء البرمجة والقانون الخاص ببورصة رؤوس الأموال وقانون المنافسة، وكذلك الأوامر المتعلقة بتطوير الاستثمارات والخصخصة وتنظيم المؤسسات العمومية وكذلك الدراسة والمصادقة على مشاريع قوانين تصادفية خاصة مع تطلعات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال هذه السنة".[3]

وهذا ما يعكس الجهود التي تبدلها الدولة للخروج من عائق البيروقراطية وتسهيل نظم الاستثمار إجراءاته، وقد أدخلت بعض التعديلات على قانون الاستثمار وصدر الأمر رقم 03-01 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، مناهج وآلية عمله، وهذا يفرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة، توضيح القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات.

- كما تم ذكر قانون النقد والقرض (90-10) في المادة 183، حيث أنه يسمح لغير المقيمين بالاستثمار في الجزائر في الأنشطة غير المخصصة للدولة. كما تحدد المراسيم التنفيذية النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- من جهة أخرى تم إنشاء نظام الشباك الموحد لتبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين، حيث يضم مكاتب متعددة مثل الضرائب، السجل التجاري، والبنوك، لتسهيل عملية الاستثمار، وهو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك،

[1] أحمد صالح علي، عقد الامتياز الفلاحي، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، 2025-04-21، https://asjp.cerist.dz/en/article/92494 ص 158

[2] مرجع نفسه، ص 168

[3] بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، جامعة قسنطينة، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 74

بنك الجزائر، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي الوطني الذي يقع فيه مقر الوكالة.

- صادقت الجزائر على اتفاقيات مثل اتفاقية ضمان الاستثمار (MIGA) واتفاقية تسوية المنازعات(CIRDI) ، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى لتشجيع وحماية الاستثمار.[1]

2.1.2. الإعفاءات الضريبية:

يُعد الإطار التشريعي الجزائري داعمًا بشكل كبير للقطاع الفلاحي والاستثمار فيه، حيث يتجلى ذلك من خلال القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، الذي يمنح حوافز مهمة للمستثمرين في القطاعات ذات الأولوية، ومنها الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري. فقد نص القانون على إعفاءات جمركية وضريبية خلال مرحلة إنجاز المشاريع، مثل الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة والضريبة على القيمة المضافة.[2] كما خصصت الدولة مخصصات مالية ضخمة للنهوض بالقطاع الفلاحي عبر برامج داعمة، مثل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، حيث بلغت المبالغ المخصصة 2400 مليار دج.

إلى جانب ذلك، يُشجع القانون الاستثمار في المناطق الأقل نموًا، مثل الجنوب والهضاب العليا، من خلال منح مستثمري الفلاحة مزايا إضافية. ورغم هذه الجهود التشريعية، تشير الدراسات إلى أن القطاع الفلاحي لا يزال يواجه تحديات تتطلب تعزيز الاستثمار وتحسين الكفاءة لتحقيق الأمن الغذائي. كما تُوصي بعض التحليلات بضرورة تطهير القطاع من غير الفلاحين وتسهيل تسويق المنتجات لتعزيز مردودية الاستثمار.[3]

بالتالي، يُظهر الإطار التشريعي الجزائري توجهًا واضحًا نحو دعم الفلاحة، لكن تنفيذ هذه السياسات بفعالية يبقى عاملًا حاسمًا في تحقيق النتائج المرجوة.

وفي الأخير يجدر الذكر أنه للحد من تأثير البيروقراطية، لا بد من تبسيط الإجراءات، وتسريع المعاملات، والاعتماد على الرقمنة، بما يُعزز ثقة المستثمرين ويساهم في تنشيط الاستثمار الفلاحي، والان ننتقل على المطلب التالي والأخير في هذا المبحث لإكمال بقية المعوقات.

المطلب الثالث: عجز تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

[1] مرجع نفسه، ص 76

[2] عماروش سميرة، تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر، دراسة في ضوء نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص1046

[3] عماروش سميرة، تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر، دراسة في ضوء نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص1047، 1050

يُعد نقص التمويل أحد أبرز العقبات التي تواجه الاستثمار الفلاحي، حيث يُعيق انطلاق المشاريع واستمراريتها. ويتطلب تجاوز هذا العجز المالي تبني آليات تمويلية مرنة وفعالة، تلائم طبيعة النشاط الفلاحي وتقلّل من هشاشة صغار المستثمرين.

1. معوقات التمويل:

غالباً ما تعاني المناطق الريفية من ضعف شديد في خدمات التمويل، إذ اتضح أن توجيه القروض المدعومة عبر بنوك التنمية الزراعية قد شابه العديد من الاختلالات، أبرزها تدني معدلات السداد، وسوء استهداف الخدمات الائتمانية، وضعف الكفاءة التشغيلية والإدارية، مما أدى إلى محدودية أثر هذه التدخلات وعرقلة أدائها. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى إساءة استخدام القروض المدعومة، إذ استُخدمت في إدخال تقنيات زراعية لا تتلاءم مع طبيعة النظم الزراعية المحلية ولا تلاقي طلباً فعلياً من طرف المزارعين. وتُعزى معدلات التعثر المرتفعة في السداد كذلك إلى ضعف التقدير الدقيق لإمكانيات التسويق والربحية، فضلاً عن محدودية القدرة المالية للمقترضين على الوفاء بالتزاماتهم. وتُفاقم التدخلات السياسية، مثل قرارات إسقاط الديون عن المزارعين، من حدة الأزمة وتضعف ثقافة الالتزام المالي.[1]

في المقابل، تفرض البنوك التجارية الخاصة معدلات فائدة مرتفعة، ما يثقل كاهل صغار المزارعين، خاصة في المناطق قليلة الكثافة السكانية، ويجعل الحصول على التمويل مكلفاً للغاية. كما يسهم عدم استقرار المناخ الاقتصادي الكلي، لاسيما في ظل تفشي معدلات التضخم المرتفعة، في تفاقم التحديات التمويلية. وتؤدي هشاشة البنية التحتية الريفية، وضعف شبكات الاتصال، وانخفاض كفاءة الإرشاد الزراعي، وسوء تنسيق السياسات الاقتصادية العامة والقطاعية، إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والتسويق، مما يضعف من ربحية النشاط الزراعي.

2. سياسات مواجهة عجز تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر:

ورغم هذه الإكراهات، تبرز أهمية الصيغ التشاركية البديلة، مثل الروابط المباشرة بين المزارعين والتجار، أو الترتيبات التعاقدية مع مؤسسات التصنيع الزراعي، بما في ذلك الزراعة التعاقدية، كحلول ممكنة للتغلب على هذه العوائق التمويلية.

وتوضح التجارب السابقة مع مؤسسات التمويل الصغير أهمية تيسير حصول الفئات الفقيرة على خدمات مالية مرنة، مع اعتماد أسعار فائدة تغطي التكاليف الفعلية للإقراض، وفقاً لأسعار السوق. وقد تبين أن الفقراء غالباً ما يفضلون القروض التي تُمنح بشفافية ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب، مقارنة بالتسهيلات المدعومة التي تكون مقيّدة بشروط بيروقراطية معقدة، وتُربط غالباً باستخدامات محددة لا تتلاءم مع أولوياتهم الآنية.

[1] FAO منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

ومع ذلك، فإن الطبيعة الخاصة للقطاع الزراعي، مثل موسمية الطلب على التمويل المرتبط بالمحاصيل الحولية، وارتفاع مستوى المخاطر التي ينطوي عليها هذا النشاط، تقلص من فعالية مؤسسات التمويل الصغير في تلبية الاحتياجات التمويلية الموسمية لصغار المنتجين الزراعيين، مما يستوجب البحث عن أدوات مالية أكثر تكيفاً مع خصوصيات النشاط الزراعي. [1]

ويجدر بنا الإشارة إلى أن قطاع الفلاحة يعاني من صعوبات كبيرة تتعلق بتعقد إجراءات الاستفادة من القروض البنكية كقرض التحدي وقرض الرفيق نتيجة التسيب وانتشار البيروقراطية وارتفاع نسبة الفساد المالي والإداري، مما أجبر المتعاملين والفلاحين إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى أسرع وأبسط وتستجيب لمتطلبات التنمية الفلاحية. [2]

يتضح مما سبق أن معالجة معوقات الاستثمار الفلاحي في الجزائر لا يمكن أن تتم بشكل مجزأ أو محدود، بل تتطلب رؤية شاملة وإصلاحات هيكلية تمس مختلف الجوانب المؤثرة، سواء على مستوى تمويل المدخلات أو دعم الفلاحين أو تحديث البنية التحتية والتكنولوجيا. إن تفعيل دور القطاع الخاص، وتيسير الوصول إلى التمويل البنكي، وتوسيع نطاق تدخل هيئات الدعم، كلها عوامل من شأنها تحفيز الاستثمار وتحقيق تنمية زراعية مستدامة. كما أن التركيز على التكوين والبحث العلمي، إلى جانب توجيه السياسات العمومية نحو دعم الفلاحة الصحراوية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق الأمن الغذائي وتكريس الاستقلالية الاقتصادية. ومن ثم، فإن نجاح هذه السياسات يبقى مرهونًا بمدى الالتزام بتطبيقها على أرض الواقع ومرافقتها بإرادة سياسية حقيقية وتنسيق فعّال بين مختلف الفاعلين في المنظومة الفلاحية. [3]

[1] FAO منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

[2] مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية، دراسة حالة ولاية غليزان، مرجع سبق ذكره، ص97

[3] مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية، دراسة حالة ولاية غليزان، مرجع سبق ذكره، ص97

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أن تهيئة بيئة أعمال محفزة في القطاع الفلاحي تمثل شرطًا ضروريًا لتفعيل الطاقات الإنتاجية الكامنة وجذب الاستثمارات النوعية. فقد بيّنت التحليلات أن تعزيز القدرة التنافسية للقطاع يتطلب تحديث البنية التحتية، لا سيما في مجالات الطاقة والمياه والطرقات، إلى جانب تيسير الوصول إلى الموارد وتحسين أوضاع العاملين في الفلاحة لضمان استدامة النشاط.

كما برزت أهمية تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير آليات تمويل ملائمة لطبيعة المشاريع الفلاحية، التي غالبًا ما تتسم بطول دورة الاستثمار وارتفاع المخاطر. وقد تم التأكيد على ضرورة مواجهة المعوقات التي تعرقل الاستثمار، مثل البيروقراطية الإدارية وضعف التنسيق بين المؤسسات، إلى جانب التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية وغياب حلول تقنية فعالة للتكيف معها.

وعليه، فإن تطوير مناخ الأعمال في القطاع الفلاحي لا يمكن أن يتحقق دون اعتماد إصلاحات شاملة ومتكاملة، تستند إلى رؤية استراتيجية واضحة تجمع بين تحسين البنى التحتية، إصلاح المنظومة الإدارية، وتطوير أدوات تمويل فعالة، بما يُسهم في بناء قطاع فلاحي قوي، تنافسي، وجاذب للاستثمارات على المديين القصير والطويل.

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول دور مناخ الأعمال في جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية في الفترة الممتدة من (1996-2023)

تمهيد:

تُعد الدراسات القياسية أداة مهمة لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الفلاحي. وقد شهدت الجزائر منذ عام 1996 إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي. غير أن تقييم مدى تأثير هذه الإصلاحات يظل ضروريًا لفهم التغيرات الفعلية في تدفق الاستثمارات. يهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي خلال الفترة 1996–2023 باستخدام منهج قياسي كمي. كما يعتمد على متغيرات تمثل البنية التحتية، عوامل اقتصادية أخرى مؤثرة التمويل، وتكمن أهمية الدراسة في دعم السياسات الهادفة لتفعيل دور الاستثمار في التنمية الفلاحية.

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية.

يُعد تحديد الإطار المنهجي خطوة أساسية لفهم العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي، حيث يتناول هذا المبحث طبيعة المنهج المستخدم، ونوع الدراسة، إضافة إلى تعريف المتغيرات الأساسية وطرق قياسها، مع عرض الأدوات القياسية المعتمدة في التحليل.

المطلب الأول: المنهجية العامة للدراسة.

لا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة دون الاعتماد على منهج علمي واضح المعالم. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب المنهج المعتمد في الدراسة ونوعها، بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية المدروسة ومبررات اختيارها، بما يسمح ببناء قاعدة صلبة للتحليل القياسي لاحقًا.

الفرع الأول:

1. مدخل عام للمنهجية:

يعتمد البحث العلمي بصفة عامة على منهجية واضحة متكاملة ومتناسقة لمساعدة الباحث في تنسيق خطوات بحثه وترتيبها وفق مسار منظم، موضحا بذلك بحثه بموضوعية ودقة لتحليل الظواهر والنتائج المستخلصة. ومن هذا المنطلق جاء هذا المطلب لتوضيح المنهج المستخدم في هذه الدراسة ونوعها، وأدواتها، والفترة الزمنية التي تغطيها، بما ينسجم مع طبيعة الإشكالية المطروحة.

2. المنهج المعتمد في الدراسة:

ولتحليل الظواهر الاقتصادية في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي لكونه أنسب منهج حيث يقيس العلاقات بين المتغيرات بشكل دقيق باستخدام بيانات رقمية وأساليب إحصائية. ويهدف هذا المنهج إلى تقدير العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله اختبار الفرضيات والتحقق من مدى تأثير المتغيرات المتعلقة بمناخ الأعمال على مستوى الاستثمارات الفلاحية في الجزائر.

أ- مفهوم المنهج الكمي:

يُعد المنهج الكمي في البحث العلمي أحد المناهج الأساسية التي تُستخدم في جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية، حيث يعتمد على الأرقام والقياسات؛ لتقديم تفسيرات دقيقة وقابلة للتعميم، ويتيح هذا المنهج للباحثين اختبار الفرضيات العلمية وفهم العلاقات بين المتغيرات بطريقة موضوعية وقابلة للقياس.

تعريفه: هو طريقة بحثية تهدف إلى جمع وتحليل البيانات العددية باستخدام الأساليب الإحصائية، ويُعتمد في البحوث العلمية؛ لدراسة العلاقات بين المتغيرات، وقياس الظواهر بموضوعية. ويتميز هذا

المنهج بالتركيز على جمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام أدوات قياسية (كالنماذج الاقتصادية، والاختبارات الإحصائية)، مما يُمكّن من فهم العلاقات السببية بين المتغيرات[1].

الفرع الثاني:

1. نوع الدراسة:

تصنّف هذه الدراسة ضمن الدراسات القياسية التطبيقية، حيث تجمع بين الجانب النظري والتحليل الكمي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، بهدف قياس العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1996–2023. وتعتمد على بيانات واقعية ونموذج إحصائي يتيح اختبار الفرضيات الاقتصادية بدقة، ما يمنحها طابعًا علميًا وموضوعيًا يُعزز من مصداقية النتائج المتوصل إليها.

2. الفترة الزمنية ومجال الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من 1996 إلى 2023، حيث تغطي جل ما عرفته الجزائر من إصلاحات اقتصادية لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات الفلاحية ودور بيئة الأعمال في تحقيق ذلك. وتم اختيار هذه الفترة استنادا إلى البيانات المتاحة المأخوذة من مصادر رسمية، أما المجال الجغرافي للدراسة فيتمثل في الجزائر، باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تطوير وتحسين قطاعها الفلاحي وذلك للخروج من تبعية قطاع المحروقات وذلك ضمن رؤية اقتصادية شاملة.

المطلب الثاني: المتغيرات الأساسية للدراسة.

إن تحديد المتغيرات المستخدمة في أي دراسة قياسية يعد خطوة جوهرية لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية محل التحليل. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب عرضًا للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مع توضيح طرق قياسها والمصادر المعتمدة لجمع البيانات، وذلك لضمان دقة النموذج القياسي وموضوعية نتائجه.[2]

الفرع الأول:

1. توصيف متغيرات الدراسة القياسية:

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى تسليط الضوء على العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي في الجزائر، عبر توظيف أدوات التحليل الكمي القائم على بيانات زمنية ممتدة من سنة 1996 إلى 2023. وقد تم بناء النموذج اعتمادًا على متغير تابع يتمثل في حجم الاستثمار الفلاحي، مقابل ثلاثة متغيرات

[1] د. حصة العمري، دراسة الأفكار للبحث والتطوير، السعودية، تاريخ النشر: 22سبتمبر 2024، تاريخ التصفح: 2025-05-10، https://study.sa/ .

[2] دادة صلاح الدين، "أثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة الممتدة من 1970-2018" ، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص: علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة 2020-2021، ص261.

مستقلة تم اختيارها لتمثيل جوانب أساسية من بيئة الأعمال، وهي: سعر الفائدة على القروض، الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والوصول إلى الطاقة كأحد مؤشرات البنية التحتية في المناطق الفلاحية.

وقد تم الاعتماد على عدة مصادر دولية رسمية ومحلية تتمثل في البنك الدولي والمجلات الرسمية الوطنية الجزائرية للاستخراج الإحصائيات المتمثلة في الجدول الموالي:

جدول (01-03): بيانات الدراسة القياسية:

السنوات	الاستثمار الفلاحي (مليار دينار)	سعر الفائدة على القروض	نسبة الائتمان الوجه للقطاع الخاص من GDP	نسبة الوصول إلى الطاقة في الأرياف
1996	28.00	19	5,364902709	97,4
1997	28.51	15,70833333	3,907416857	97,4
1998	36.02	11,5	4,563822482	97,4
1999	42.35	10,75	5,388089302	97,4
2000	43.53	10	5,965639986	97,4
2001	75.45	9,5	7,384503886	97,4
2002	94.21	8,583333333	11,2566389	97,4
2003	85.11	8,125	10,3642725	97,4
2004	96.046	8	10,21032839	97,4
2005	112.91	8	11,50028863	97,4
2006	201.03	8	11,52081537	97,4
2007	308.55	8	12,30581563	97,4
2008	393.74	8	12,13019176	97,9
2009	335.592	8	14,84757686	97,4
2010	392.44	8	13,7901332	97,5
2011	301.25	8	12,56510641	97,6
2012	129.61	8	12,90864387	97,7
2013	209.52	8	15,0652749	97,8
2014	315.95	8	16,42166364	97,9
2015	209.44	8	19,22034514	98,1
2016	196.27	8	20,25245482	98,3
2017	168.83	8	21,86038558	98,6
2018	196.41	8	22,38714887	98,9
2019	32.81	8	22,91286954	98,7
2020	21.81	8	26,11721342	99,1
2021	30.80	8	22,6599904	99,3
2022	31.11	8	18,23519214	99,3
2023	20.28	8	18,86936231	100

المصدر: البنك الدولي: (سعر الفائدة على القروض، الائتمان الموجه للقطاع الخاص، الطاقة)، المجلات الرسمية الجزائرية: (الاستثمار الفلاحي).

يعتمد التحليل الوصفي على عرض تطور كل من هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، من خلال منحنيات بيانية تبيّن الاتجاهات العامة، التغيرات الدورية، والفروقات الواضحة عبر الزمن. كما يُعد هذا النوع من التحليل خطوة تمهيدية مهمة لبناء نموذج اقتصادي يعكس طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات ويكشف عن مدى تأثيرها على الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

2. متغيرات الدراسة:

1.2. المتغير التابع(Y):

حيث أن المتغير التابع في هذه الدراسة يمثل الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ونعني به النفقات التي تتوجه إلى القطاع الفلاحي سواء من طرف الدولة أو القطاع الخاص. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال القيمة السنوية للاستثمارات الفلاحية بالعملة المحلية (الدينار الجزائري)، كما وردت في التقارير الرسمية الصادرة عن قوانين المالية المذكورة في المجلات الرسمية، المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي وتمثل هذه القيمة مؤشرًا شاملًا يعكس مدى توجه السياسات الاقتصادية نحو دعم القطاع الفلاحي.

2.2. المتغيرات المستقلة (مناخ الأعمال):

- من أجل قياس تأثير مناخ الأعمال على حجم الاستثمارات الفلاحية طول فترة الدراسة، تم الاعتماد على بعض المتغيرات المستقلة التي تمثل أبرز مكونات مناخ الأعمال في الجزائر، حيث نذكرها فيما يلي:

- **سعر الفائدة على القروض (X1 نسبة مئوية)** : يشير إلى التكلفة التي يتحملها المستثمرون مقابل الاقتراض من المؤسسات المالية، ويُعد أحد المحددات الأساسية للتمويل في الاقتصاد. ارتفاع هذا المعدل قد يُثني المستثمرين عن تمويل مشاريع جديدة في القطاع الفلاحي بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض، بينما يشجع انخفاضه على زيادة الاقتراض والاستثمار. لذلك، يُعتبر سعر الفائدة مؤشرًا مهمًا لقياس مدى تحفيز أو تقييد البيئة التمويلية أمام الاستثمارات الفلاحية.

- **الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X2)**: يُمثل هذا المؤشر حجم القروض والتمويلات التي تُمنح للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويُستخدم كمؤشر على مدى سهولة الوصول إلى التمويل داخل الاقتصاد، إذ يُعتبر توفر التمويل عاملًا حاسمًا في تشجيع الاستثمار، خاصة في القطاعات الإنتاجية كالفلاحة.

- **البنية التحتية: (X3 الوصول إلى الطاقة الوحدة: نسبة مئوية%)**: يقصد به مدى توفر خدمات الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية والفلاحية، باعتباره عاملاً أساسياً في دعم الأنشطة الزراعية وتطويرها. يشمل هذا المؤشر نسبة السكان أو المزارعين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الكهرباء، ويُعد مقياسًا مهمًا لجاذبية البيئة الفلاحية للاستثمار، إذ يُسهّل استخدام المعدات الحديثة ويُعزز الإنتاجية، مما يساهم في تحفيز الاستثمارات الفلاحية.

الفرع الثاني:

1. طريقة قياس المتغيرات:

- تم اعتماد أسلوب القياس الكمي المباشر للمتغيرات من خلال استخدام البيانات الفعلية المتوفرة في قواعد البيانات الرسمية والدولية دون إجراء تحويلات رياضية عليها.
- بالنسبة للمتغير التابع (الاستثمار الفلاحي)، فقد تم استخدامه كما هو بوحدته الأصلية (الدينار الجزائري، القيم بالمليار دينار) لتمثيل مستوى تمويل القطاع الفلاحي من طرف الدولة والجهات الفاعلة الأخرى، بناءً على ما توفر من بيانات رسمية.
- أما المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة على القروض، الائتمان الموجه للقطاع الخاص، والوصول إلى الطاقة في الأرياف)، فقد استُخدمت هي الأخرى بصيغها الأصلية كما وردت في قواعد البيانات، وتمثّل مؤشرات كمية دقيقة تعكس البنية الاقتصادية للقطاع الفلاحي.
- وقد تم إعداد رسومات بيانية لكل متغير على حدة، بهدف تحليل اتجاهاته الزمنية والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة، وذلك قبل إدخاله في النموذج القياسي المعتمد.

2. طريقة جمع المتغيرات ومصادر البيانات:

تم جمع البيانات عن طريق البحث في محددات مناخ الأعمال وتحديد المؤشرات الأساسية التي تؤثر بشكل أكبر على الاستثمارات الفلاحية دون غيرها وتم جمع ثلاث متغيرات أساسية مستقلة والمتغير التابع، وذلك عبر دراسة هذه المتغيرات والمؤشرات بشكل أدق باستخدام المواقع الرسمية التي تعرضها مثل البنك الدولي؛ أما بالنسبة للمتغير التابع (الاستثمار الفلاحي) فقد تم جمع البيانات عنه قوانين المالية الجرائد الرسمية الوطنية وقد تم جمع معلومات حول هذه المتغيرات عن طريق الأدوات التالية:

- **الملاحظة:**

تم تدوين بعض الملاحظات من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذه المؤشرات والمتغيرات، كما تم جمع بعض المعلومات من ملاحظة أهم الخصائص التي تتميز بها وبذلك تمت بناء قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- **البحث:**

عن طريق البحث في المواقع العلمية عن معلومات مفيدة حول المتغيرات، منها google scool وغيره من المواقع، حيث أفاد في البحث بشكل دقيق في المداخلات والمذكرات السابقة والكتب وغيرها من المصادر المهمة التي تصب في نفس سياق الموضوع.[1]

3. مصادر المتغيرات:

تم جمع بيانات الدراسة من مصادر رسمية ودولية موثوقة، لضمان الدقة والموضوعية في التحليل القياسي. وقد توزعت هذه المصادر حسب نوع المتغيرات كما يلي:

[1] داحي طه، بلعباس مصطفى، "أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل والبطالة دراسة تحليلية وقياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة"، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2022-2023، ص48.

- **الاستثمار الفلاحي INV (المتغير التابع)** :تم الاعتماد على بيانات قوانين المالية الجزائرية المنشورة في الجرائد الرسمية الوطنية، عن طريق استخلاص توجهات الإنفاق العمومي الموجه للقطاع الفلاحي، سواء في شكل إعانات، دعم مباشر، أو استثمارات عمومية.
- **سعر الفائدة على القروض، البنية التحتية، الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من GDP:(التمويلDCPS)**: تم استخراج هذه البيانات من موقع البنك الدولي، حيث أن وحدتها (نسب مئوية).

وقد تم توحيد جميع البيانات لتكون بصيغة سنوية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، بما يتناسب مع متطلبات النمذجة القياسية وتحليل السلاسل الزمنية.

المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل القياسي.

نعرض في هذا المطلب كل ما يخص أدوات وأساليب التحليل القياسي والتفاصيل التي سيتم التطرق إليها في الدراسة القياسية كتمهيد لها حيث ذكرنا البرنامج القياسي المستخدم، النموذج القياسي المعتمد، متطلبات وخصائص النموذج القياسي.

الفرع الأول:

1. البرنامج القياسي المستخدم:

تم اعتماد برنامج EViews (Econometric Views) في التقدير القياسي لهذه الدراسة، بالنظر إلى قدرته العالية على معالجة بيانات السلاسل الزمنية، وإجراء اختبارات الفرضيات الإحصائية بدقة وفعالية. ويُعد هذا البرنامج من أكثر الأدوات استخدامًا في البحوث الاقتصادية والمالية، نظرًا لما يوفره من نماذج قياسية متنوعة، ومرونة في عرض النتائج وتحليلها. كما يتميز بسهولة الاستخدام ووفرة أدوات التشخيص القياسي التي تسهم في تقييم النموذج وتفسير نتائجه.

كما تم ترتيب وهيكلة الجداول الإحصائية الخاصة بالبيانات في برنامج EXCEL وتصميم المنحنيات البيانية وفقا للجداول المذكورة وهذا بغرض ترتيب الإحصائيات والقيم حتى يتسنى إدراجها إلى برنامج EVIEWS بسهولة أكبر.

2. الصيغة الرياضية المعتمدة:

تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج بطريقة خطية بسيطة، دون تحويلات رياضية مثل اللوغاريتم، بما يتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة. ويهدف هذا الشكل إلى قياس العلاقة المباشرة بين الاستثمار الفلاحي وكل من البنية التحتية، الائتمان الموجه للقطاع الخاص، واليد العاملة الفلاحية، اعتمادًا على خصائص المتغيرات وبدون افتراضات غير ضرورية حول شكل العلاقة.:

$$(Y)_t = \alpha + \beta_1 * X1_t + \beta_2 * X2_t + \beta_3 * X3_t + \varepsilon$$

حيث:

Y : الاستثمار الفلاحي (متغير تابع).

X1 : سعر الفائدة على القروض (متغير مستقل).

X3 : نسبة الائتمان الموجهة للقطاع الخاص (متغير مستقل).

X4 : الوصول إلى الطاقة في الأرياف (كتغير مستقل).

α : ثابت، يمثل الجزء من Y الذي لا يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة الثلاثة.

ε :مصطلح الخطأ العشوائي، يمثل العوامل الأخرى غير المفسرة في النموذج، والتي تؤثر على الاستثمار الفلاحي ولكن لم يتم تضمينها كمتغيرات مستقلة.

الفرع الثاني:

1. متطلبات ولوازم الدراسة القياسية:

لضمان مصداقية وفعالية النموذج القياسي المعتمد، تم الالتزام بجملة من الشروط الأساسية، بما يتوافق مع خصائص البيانات المستخدمة وطبيعة النموذج:

✓ **استقرارية السلاسل الزمنية:**

قبل بناء النموذج، يتم إجراء اختبارات الاستقرارية مثل ADF و PPعلى المتغيرات محل الدراسة، وأظهرت النتائج أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول، مما استدعى اعتماد التحويل إلى الفروق الأولى لضمان عدم الوقوع في مشكلات الانحدار الزائف.

✓ **غياب التعدد الخطي:**

التأكد من عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخيم التباين VIF، وذلك لتفادي مشكلة التعدد الخطي التي تؤثر على دقة التقديرات.

✓ **تجانس التباين:(Homoscedasticity)**

اختبار ثبات التباين في البواقي عبر الزمن باستخدام اختبارات مثل White أوBreusch-Pagan ، للتأكد من عدم وجود تباين غير متجانس يؤثر على موثوقية النتائج.

✓ **عدم الارتباط الذاتي للبواقي:**

للتحقق من اســتقلالية الأخطاء، تم تطبيق اختبار Durbin-Watson أو اختبارLM ، مما يعزز صحة الفرضيات الكلاسيكية في النموذج.

✓ **توزيع البواقي بشكل طبيعي:**

لضمان صلاحية الاستدلال الإحصائي، تم اختبار توزيع البواقي باستخدام اختبار Jarque-Bera، حيث يُفترض أن تتبع الأخطاء توزيعًا طبيعيًا.[1]

المبحث الثاني: تحليل تطورمناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل تطورمناخ الأعمال في الجزائر.

في هذا المطلب، سـيتم التركيز على تحليل تطور مؤشــرات مناخ الأعمال في الجزائر من خلال دراســة المنحنيات البيانية التي تمثل البيانات المتعلقة بهذه المؤشــرات على مدى الفترة الزمنية للدراســة. يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة للتغيرات في مناخ الأعمال، وفهم كيفية تأثير هذه المتغيرات على البيئة الاقتصــادية، خاصــة في القطاع الفلاحي. من خلال تفســير هذه المنحنيات، يمكن اســتخلاص مؤشــرات أولية حول طبيعة مناخ الأعمال ومدى ملاءمته لجذب وتشــجيع الاســتثمارات الفلاحية.

1. تطورسعرالفائدة على القروض:

يمثل المنحنى البياني التالي تطور نســبة ســعر الفائدة على القروض خلال الســنوات (1996-2023):

الشكل (01-03): منحنى سعرالفائدة على القروض في السنوات (1996-2023):

[1] د. ط. بن موسى حسان، "منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL – تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد:11، العدد: 01 (2023)، الجزائر، ص56-57، منهجية-التكامل-المشترك-بطريقة-الانحدار-الذاتي-لفترات-الإبطاء-الموزعة-ardl-تطبيق-لقياس-وتقييم-الاستدامة-المالية-في-الجزائر-للفترة-2000-2020-.pdf، 2025-06-12.

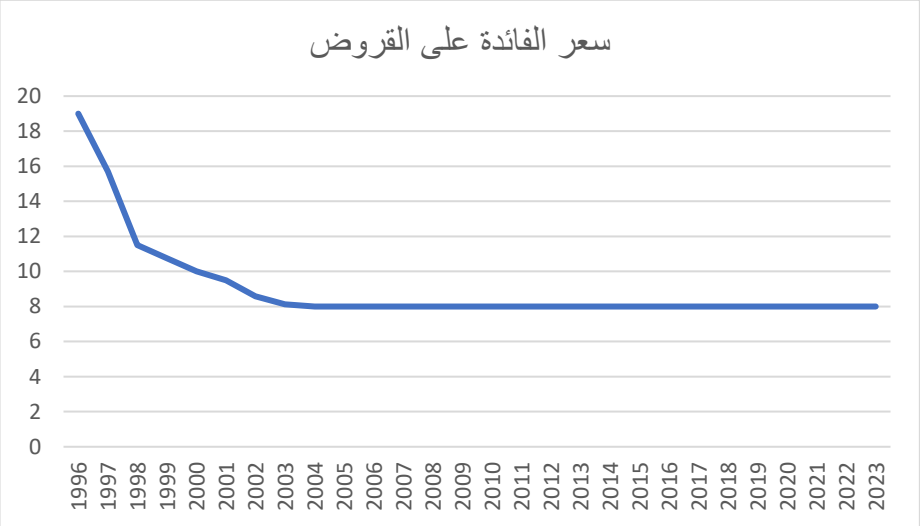

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

- **تحليل منحنى تطور سعر الفائدة على القروض خلال سنوات الدراسة:**

يظهر المنحنى البياني تطور سعر الفائدة على القروض بين عامي 1996 و2023، حيث يُلاحظ وجود تقلبات واضحة في القيم على مدار هذه الفترة. بدأ سعر الفائدة عند مستوى مرتفع نسبيًا في منتصف التسعينيات، ثم شهد انخفاضًا تدريجيًا حتى وصل إلى أدنى مستوياته في العقد الأول من الألفية الجديدة. بعد ذلك، عاود الارتفاع بشكل ملحوظ خلال بعض السنوات، مما قد يعكس تغيرات في السياسات النقدية أو الظروف الاقتصادية.

بالنسبة للاستثمار الفلاحي كمتغير تابع، فإن ارتفاع سعر الفائدة عادةً ما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما قد يثبط الاستثمار في القطاع الفلاحي، خاصةً أن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي. على العكس، فإن انخفاض سعر الفائدة يشجع المزارعين والمستثمرين على توسيع نشاطهم الزراعي بسبب انخفاض تكلفة القروض. لذلك، يمكن تفسير فترات ازدهار الاستثمار الفلاحي أو ركوده بناءً على التغيرات في سعر الفائدة الموضحة في المنحنى.

1. **تطور نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من GDP%:**

يمثل المنحنى البياني التالي تطور التمويل خلال السنوات (1996-2023):

الشكل (02-03): المنحنى البياني للمتغير المستقل DCSP(التمويل):

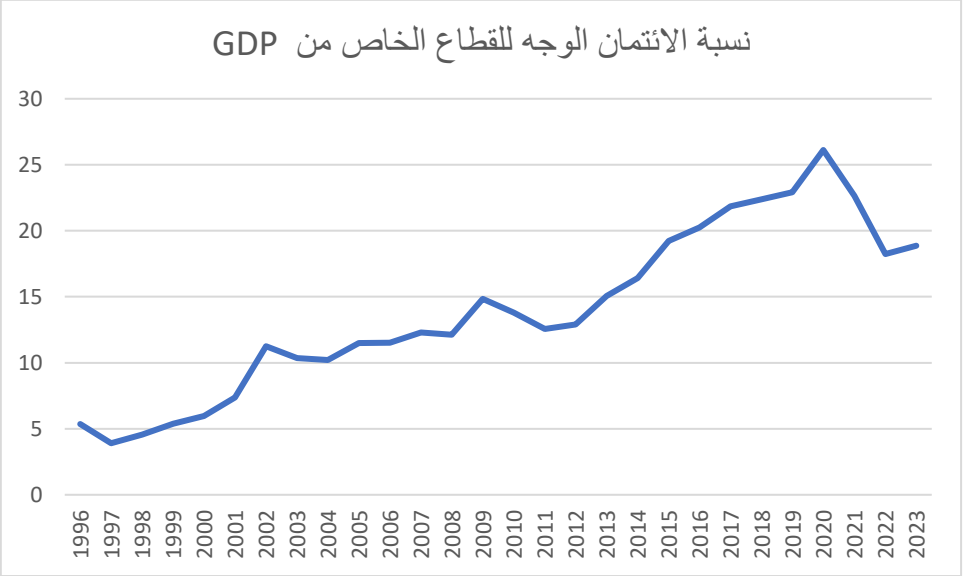

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج إكسل.

- **تحليل منحنى تطورنسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من GDP% في الفترة (1996-2022):**

يشـير منحنى نسـبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2023) إلى تطور ملحوظ في سياسات التمويل المصرفي. حيث يُلاحظ من خلال البيانات وجود اتجاه عام تصـاعدي في نسـبة الائتمان، مع وجود بعض التقلبات الدورية التي تعكس تغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية. وقد ارتفعت النسبة بشكل خاص خلال الفترة (2005-2015)، مما يشير إلى توسع في أنشطة التمويل المصرفي وزيادة الثقة في القطاع الخاص. كما تظهر البيانات تراجعاً طفيفاً في بعض السـنوات، مثل فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) وجائحة كورونا (2020-2021)، وهو ما يعكس حسـاسـية القطاع المصـرفي للصـدمات الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن هذا التطور في نسـبة الائتمان قد يكون له انعكاسـات مهمة على المتغير التابع المتمثل في الاسـتثمار الفلاحي، حيث أن توفر التمويل المصرفي يُعد عاملاً محفزاً رئيسياً للاستثمارات في القطاع الفلاحي. ومع ذلك، فإن فعالية هذا التمويل في تعزيز الاستثمار الفلاحي تبقى مرهونة بتوجيه حصص كافية من هذه القروض نحو الأنشطة الزراعية، وهو ما يتطلب تحليلاً أكثر تفصيلاً لتوزيع الائتمان بين القطاعات المختلفة.

2. **تطورإمكانية الوصول إلى الطاقة في الأرياف خلال السنوات (1996-2023):**

يمثل المنحنى البياني التالي تطور نسبة الوصول إلى الطاقة في الأرياف من مجموع الولايات الأخرى.

الشكل (03-03): منحنى نسبة الطاقة في الأرياف خلال السنوات (1996-2023):

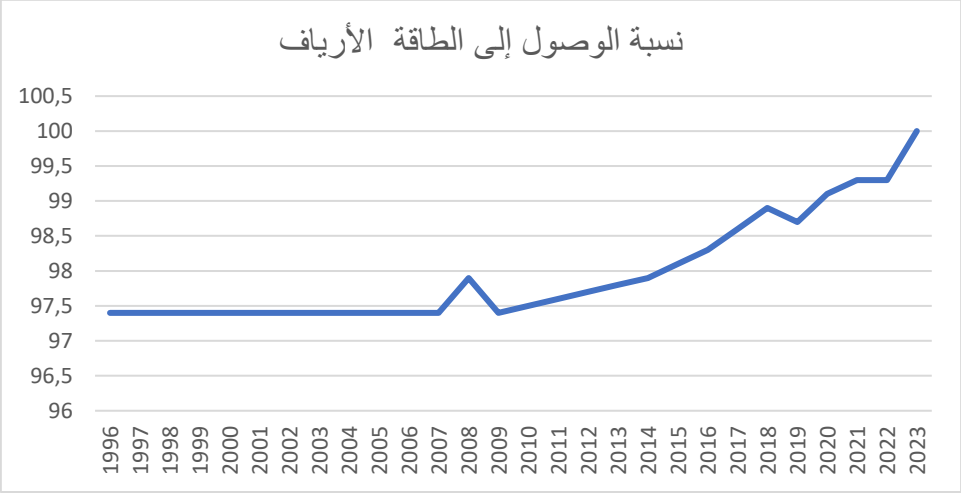

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج إكسل.

- **تحليل منحنى تطور إمكانية الوصول إلى الطاقة في الأرياف في الفترة (1996-2023):**

يظهر المنحنى البياني تطور نسبة الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية بين عامي 1996 و2023، حيث تشير البيانات إلى تحسن تدريجي في إتاحة الخدمات الكهربائية، مع بعض التقلبات الطفيفة. بدأت النسبة عند حوالي 96% في منتصف التسعينيات، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ لتتجاوز 100% في بعض السنوات، مما قد يعكس جهودًا حكومية أو استثمارات في البنية التحتية الريفية.

بالنسبة للاستثمار الفلاحي كمتغير تابع، فإن تحسين نسبة الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية يُعد عاملًا محفزًا رئيسيًا. توفر الكهرباء يسهم في تشغيل الآلات الزراعية، وتحسين نظم الري، وتخزين المحاصيل، مما يزيد من إنتاجية القطاع الفلاحي ويجعل الاستثمار فيه أكثر جذبًا. ومع ذلك، يُلاحظ أن النسبة شهدت بعض الانخفاضات الطفيفة في فترات محددة، ربما بسبب عوامل اقتصادية أو سياسية، مما قد يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين. بشكل عام، يُظهر المنحنى تأثير البنية التحتية للطاقة على تنمية القطاع الزراعي، حيث يرتبط التحسن في إتاحة الكهرباء بزيادة فرص الاستثمار الفلاحي.

أظهر تحليل تطور مناخ الأعمال في الجزائر خلال فترة الدراسة تفاوتًا في أداء المؤشرات المعتمدة، حيث سُجل تحسّن تدريجي في تغطية الكهرباء بالوسط الريفي وزيادة طفيفة في الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مقابل استمرار انخفاض سعر الفائدة على القروض من ثم ثباتها، مما قد يفيد الاستثمار الفلاحي. تعكس هذه النتائج الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات لتوفير بيئة أعمال أكثر استقرارًا وداعمة للنشاط الفلاحي.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الفلاحية في الجزائر وتحليل علاقة كافة المتغيرات بالاستثمار الفلاحي

يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور الاســتثمارات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 1996–2023 عبر منحنى بياني يوضّــح الاتجاهات العامة، وكذا تحليل العلاقات بين المتغيرات المســتقلة والمتغير التابع الاستثمار الفلاحي.

الفرع الأول:

- **تطور الاســتثمارات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة (بالمليار دينار جزائري):**

يمثل المنحنى التالي تطور الاستثمارات الفلاحية في الفترة المدروسة.

الشكل (04-03): المنحنى البياني للمتغير التابع الاستثمار الفلاحي:

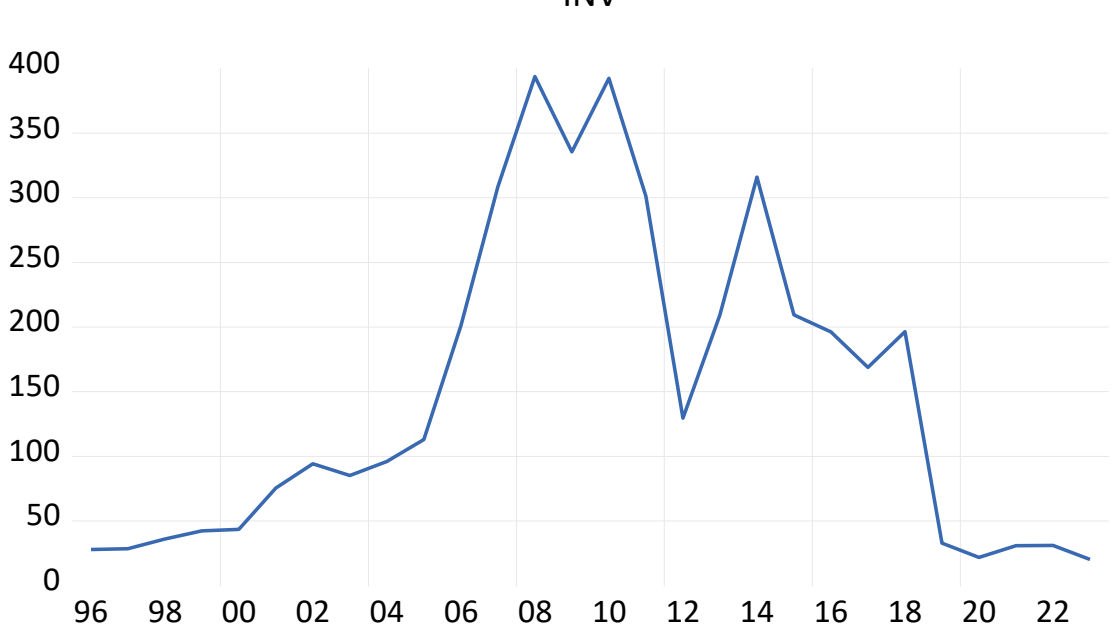

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

- **تحليل تطور الاستثمار الفلاحي خلال (1996-2023):**

يُظهر المنحنى تطورًا ســلبيًا في الاســتثمار الفلاحي بالدينار الجزائري خلال الفترة (1996-2022)، حيث انخفضــت القيمة من حوالي 1,800 مليار دينار جزائري عام 1996 إلى نحو 900 مليار دينار عام 2022، بمعدل انخفاض ســنوي يقارب 36 مليار دينار. يبرز هذا التراجع في ثلاث مراحل: (1) انخفاض حاد (1996-2004) بنســبة 33% تقريبًا، (2) تراجع متباطئ (2004-2014) بنســبة 22%، ثم (3) انخفاض مســتمر لكن بوتيرة أقل (2014-2022) بنســبة 10%. يعكس هذا المنحنى تحديات هيكلية تواجه القطاع الفلاحي الجزائري، تشــمل احتمال تراجع الدعم الحكومي، أو تغير أولويات الاســتثمار، أو تأثير العوامل الخارجية مثل تقلبات أســعار المحاصــيل. كما قد يرتبط هذا التراجع بتقلص العمالة الفلاحية الموضحة في المنحنى الســابق(X3) ، مما يشــير إلى أزمة شــاملة في القطاع.

تُنذر هذه المؤشـرات بضـرورة مراجعة السـياسـات الزراعية لتعزيز الاسـتثمار وجذب الكفاءات لضمان الأمن الغذائي.

الفرع الثاني:

- **العلاقة الظاهرية بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي:**

قبل الشـروع في التقدير القياسـي للعلاقة بين مناخ الأعمال والاسـتثمار الفلاحي في الجزائر، من الضروري تقديم تحليل وصفي أو ظاهري لهذه العلاقة من خلال الرسوم البيانية التي تعكس تطور المتغيرات المدروسة، ومحاولة رصد الاتجاهات العامة التي تميز العلاقة بينها.

تم اسـتخدام رسـم بياني موحّد لعرض تطور كل من المتغيرات الثلاثة المسـتقلة جنبًا إلى جنب مع الاسـتثمار الفلاحي (Y) خلال الفترة 2000–2023، حيث أن X1يمثل سـعر الفائدة على القروض، X2 يمثل الائتمان الموجه للقطاع الخاص، X3يمثل نسبة الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية.

الشكل (05-03): العلاقة الظاهرية بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي في الجزائر (1996-2023):

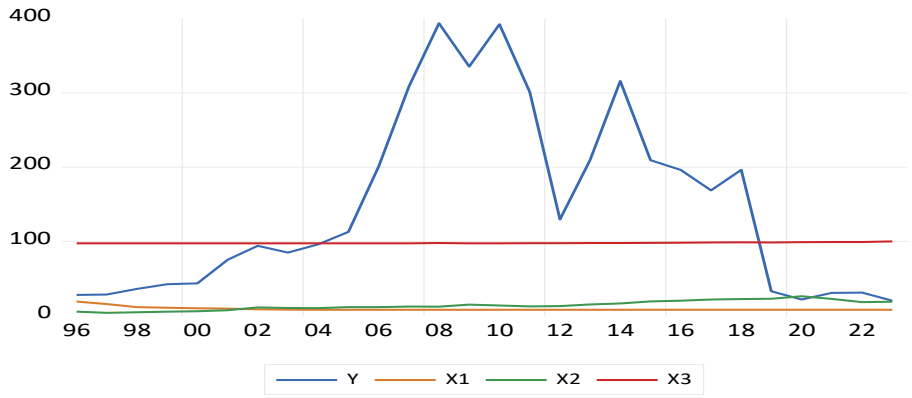

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS..

- **تحليل المنحنى البياني:**

يُظهر الرسـم البياني تطور الاسـتثمار الفلاحي (Y) وعلاقته بثلاثة متغيرات رئيسـية خلال الفترة من 1996 إلى 2022. بالنسـبة لـــ سـعر الفائدة على القروض(X1) ، من المتوقع أن تكون العلاقة عكسـية، حيث يؤدي ارتفاع سـعر الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما يُثبّط الاسـتثمار في القطاع الفلاحي، بينما يشـجع انخفاضـه المزارعين على التوسـع. أما الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسـبة من الناتج المحلي الإجمالي(X2) ، فمن المرجح أن تكون العلاقة طردية، إذ يعكس زيادة تدفق التمويل إلى القطاع الخاص تحفيزًا للاستثمارات الفلاحية عبر توفير سيولة أكبر. فيما يتعلق بـنسبة الوصول إلى الكهرباء في المناطق الريفية(X3) ، فإن تحسـين البنية التحتية للطاقة يرتبط إيجابيًا بالاسـتثمار الفلاحي، حيث يدعم تشغيل المعدات الزراعية ويزيد الكفاءة الإنتاجية.

الملاحظ أن التقلبات في (Y) تُظهر استجابة واضحة للتغيرات في هذه المتغيرات، خاصة في فترات التحسن الكبير في الائتمان (X2) والكهرباء (X3)، مما يدل على أهمية السياسات الداعمة للتمويل والبنية التحتية في تعزيز الاستثمار الزراعي.

بناءً على هذا التحليل الظاهري، يمكن القول إن هناك مؤشرات مبدئية على وجود علاقات اقتصادية بين بعض أبعاد مناخ الأعمال (خاصة التمويل والبنية التحتية) وبين الاستثمار الفلاحي. غير أن هذه العلاقة لا يمكن تأكيدها دون التحقق منها باستخدام الأدوات القياسية، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: التقدير القياسي للعلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر.

يعدّ التحليل القياسي خطوة حاسمة في التحقق من طبيعة العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية، إذ يسمح بالانتقال من التحليل الوصفي والنظري إلى اختبار الفرضيات وتجريبها اعتمادًا على بيانات فعلية وأدوات إحصائية دقيقة. يهدف هذا المبحث إلى بناء نموذج قياسي، ولتحقيق ذلك، سيتم أولًا تقديم النموذج المعتمد وتبرير اختياره بناءً على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات. ثم يتم تقدير النموذج باستخدام منهجية مناسبة) مثل(ARDL ، مع عرض النتائج الأولية وتفسيرها. تلي ذلك مجموعة من الاختبارات الاقتصادية والقياسية لتقييم مدى صلاحية النموذج ومصداقيته في تمثيل العلاقة المدروسة. ويُختتم المبحث بتحليل معمّق للنتائج المستخلصة، لاستخلاص دلالات اقتصادية واضحة وتقديم توصيات مبدئية لصنّاع القرار.

تقدير النموذج القياسي:

تُعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطًا أساسيًا في بناء النماذج القياسية، لا سيما عند استخدام بيانات زمنية تمتد على فترة طويلة كما هو الحال في هذه الدراسة التي تغطي الفترة 1996–2023. وفي هذا الإطار، تم الشروع أولًا باختبار استقرارية المتغيرات، يليه تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، ثم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الحدود (Bound Test).

المطلب الأول: اختبار خصائص السلاسل الزمنية وفترات الإبطاء

يمثل هذا المطلب المرحلة التمهيدية الأساسية لبناء نموذج قياسي سليم، إذ يتم فيه التحقق من خصائص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون (PP). تساعد هذه الخطوة على تحديد درجة تكامل كل متغير، مما يُمكّن من التأكد من منهجية النموذج الملائم لهذه الدراسة .كما يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى من خلال معايير معلومات مثل Akaikeو Schwarz، بهدف تحسين كفاءة التقدير وتقليل الأخطاء.

الفرع الأول:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

إنّ ثبات خصائص السلاسل الزمنية (كالوسط، التباين، والتغاير الذاتي) على مدى الفترة المدروسة يُعد مطلبًا جوهريًا لضمان صحة التقدير القياسي. السلاسل غير المستقرة قد تؤدي إلى نتائج زائفة ومضلّلة عند استخدام الانحدار التقليدي، مما يستدعي إخضاع المتغيرات لاختبارات الجذر الوحدة قبل أي تقدير[1].

في هذا السياق، تم الاعتماد على **اختبار فيليبس-بيرون (PP)** للتحقق من استقرارية المتغيرات. ويتميّز هذا الاختبار بقدرته على تعديل التباين الذاتي في الأخطاء دون الحاجة إلى إدخال فترات إبطاء، وهو بذلك يُعد بديلًا محسنًا لاختبار ديكي-فولر الموسع .(ADF) أُجري الاختبار على المستوى ثم على الفرق الأول، بهدف تحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية، وهو ما يُعد خطوة أساسية قبل اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

2.1. فرضيات اختبار جذر الوحدة:

-عند مستوى5%:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \rho = 0} & \text{غير مستقرة} \\ \mathbf{H_1: \rho < 1} & \text{مستقرة} \end{cases}$$

-عند فرق الأول5%:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \rho = 0} & \text{غير مستقرة} \\ \mathbf{H_1: \rho < 1} & \text{مستقرة} \end{cases}$$

الجدول (02-03): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار فيليبس بيرون PP للنموذج القياسي

[1] مرجع سبق ذكره، ص60.

PP					
variable	level			1st différence	
Y	intercept	-1.571285	No Stationary	-4.715501	Stationary
		0.4831		0.0009	
	trend and intercept	-1.231410	No Stationary	-5.338820	Stationary
		0.8832		0.0011	
	None	-0.924717	No Stationary	-4.817730	Stationary
		0.3070		0.0000	
X1	intercept	-69.01535	Stationary		
		0.0001			
	trend and intercept	-56.40653	Stationary		
		0.0000			
	None	-2.745902	No Stationary		
		0.0079			
X2	intercept	-1.186743	No Stationary	-4.498717	Stationary
		0.6651		0.0015	
	trend and intercept	-1.775372	No Stationary	-4.625209	Stationary
		0.6884		0.0055	
	None	0.697455	No Stationary	-4.214274	Stationary
		0.8601		0.0002	
X3	intercept	6.553188	No Stationary	-5.733003	Stationary
		1.0000		0.0001	
	trend and intercept	1.091414	No Stationary	-10.81426	Stationary
		0.9998		0.0000	
	None	2.260882	No Stationary	-4.745676	Stationary
		0.9926		0.0000	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المخرجات Eviews12 وبرنامج Excel.

أظهرت نتائج اختبار فيليبس–بيرون (PP) أن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند المستوى ولكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء متغير سعر الفائدة على القروض الذي اتضح أنه مستقر عند المستوى. وهذا التباين في درجات التكامل I(0) و I(1) يسمح باعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

بعد التأكد من استقرارية النموذج والاعتماد على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ننتقل الآن إلى اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج القياسي.

الفرع الثاني:

1. اختبارفترات الإبطاء لتحديد فترة الابطاء المثلى للنموذج القياسي:

يُعد تحديد الفترات المثلى للإبطاء في نموذج ARDL من المراحل الحاسمة للحصول على نتائج دقيقة تعكس العلاقة الحقيقية بين المتغيرات الاقتصادية. إذ يهدف هذا الاختيار إلى موازنة النموذج من حيث عدد التأخيرات، بحيث يتم تجنب المشكلات الناتجة عن إدراج تأخيرات زائدة أو غير كافية. يعتمد تحديد هذه الفترات على معايير إحصائية شهيرة مثل معيار أكايكي للمعلومات (AIC) أو معيار شوارتز (SC)، والتي تقيس جودة النموذج بناءً على التوازن بين درجة التوافق وعدد المعلمات. وفي هذا السياق،

تم الاعتماد على نتائج EViews لاختيار فترات الإبطاء المثلى لكل من المتغيرات المدرجة في النموذج، وذلك لتقدير العلاقة الديناميكية بين سعر الفائدة، الائتمان، والبنية التحتية من جهة، والاستثمار الفلاحي من جهة أخرى. حيث يعتمد تحديد الفترات المثلى للإبطاء في ARDL على استخدام معايير معلومات مثل: معيار أكايكي(AIC) ومعيار هنان-كوين(HQ) .

الشكل (06-03): نتائج اختبارفترات الابطاء المثلى للنموذج:

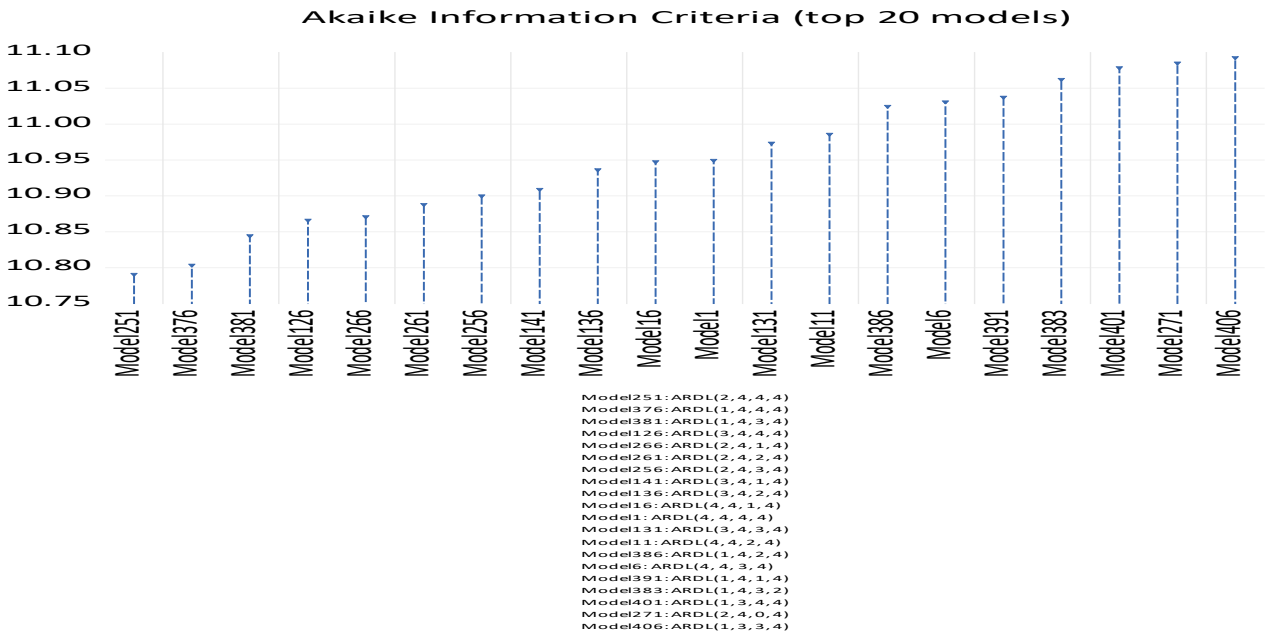

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

اعتمادا على معيار أكايكي (AIC) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL (2 ,4,4 ,4) هو النموذج الأمثل لتقدير نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (03-06).

أسفرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن توافقها مع شروط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL ، كما تم تحديد فترات الإبطاء المثلى بما يعزز من كفاءة ودقة التقدير. وبذلك، بات بالإمكان الانتقال إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتقدير النموذج القياسي الأساسي وفق منهجيةARDL .

المطلب الثاني: اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل وتقدير النموذج:

بعد التأكد من استقرارية المتغيرات وتحديد فترات الإبطاء المناسبة، يتم في هذا المطلب اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود .(Bounds Test) ويُعتبر هذا الإجراء خطوة جوهرية في إطار نموذجARDL ، إذ يسمح بتقدير معادلة العلاقة الطويلة الأجل، واستخراج نموذج تصحيح الخطأ من أجل إظهار وتفسير قيمة معامل تصحيح الخطأ الذي يعكس سرعة العودة إلى التوازن بعد حدوث أي صدمة اقتصادية.

الفرع الأول:

1. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نستخدم اختبار الحدود ARDL Bounds Testمن خلال مقارنة القيمة الإحصائية فيشر المحسوبة معاملات المتغيرات التفسيرية المبطأة لفترة واحدة مع القيمة الحرجة الجدولية، ونعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

H_1: توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول (03-03): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test:

F-bounds Test	Null Hupothesis No Levels Relationship			
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	5.701948	10	2.618	3.532
K	3	5	3.164	4.194
		1	4,428	5.816

قيمة فيشر المحسوبة Fc	قيمة فيشر الجدولية Ft
	n=30%5
5.701948	4.306

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات .Eviews12

من خلال الجدول ومن خلال (الملحق5) نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة وهي5.701948 أكبر من القيم الحرجة العظمى للاختبار bound عند جميع المستويات ما عدى I(1) عند معنوية 1%، أي نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفرع الثاني:

1. تقدير معلمات الاجلين الطويل والقصير لنموذج ARDL:

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرارية و التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات, يتم تقدير نموذج ARDL للأجلين الطويل و القصير وحد تصحيح الخطأ (ECM) و نتائج التقدير موضحة أدناه.

2.1. تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج *ARDL*:

الجدول (04-03): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل.

variable	coefficient	std,error	t-statistic	prob
X1	678.0306	199.9460	3.391069	0.0147
X2	-33.99097	27.68026	-1.227986	0.2654
X3	-20.92130	193.7398	-0.107987	0.9175
C	-2675.018	18759.91	-0.142592	0.8913
EC = Y - (678.0306*X1 -33.9910*X2 -20.9213*X3 - 2675.0177)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل (الملحق رقم4) إلى وجود علاقة معنوية بين بعض متغيرات مناخ الأعمال وحجم الاستثمار الفلاحي في الجزائر. فقد بيّنت النتائج أن معامل سعر الفائدة على القروض (X1)جاء موجبًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى 5%، حيث بلغ 678.03 (p = 0.0147). وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية غير معتادة بين سعر الفائدة والاستثمار الفلاحي، قد تُفسّر في السياق الجزائري من خلال:

- تدخل الدولة في دعم الفائدة أو تعويضها جزئيًا عبر صيغ تمويل خاصة.
- انتقائية المؤسسات المانحة للقروض وتوجيهها نحو مشاريع فلاحية عالية المردودية.

أما بالنسبة لمتغير الائتمان الموجه للقطاع الخاص (X2)، فقد حمل معاملًا سالبًا بلغ 33.99–، إلا أنه غير معنوي إحصائيًا .(p = 0.2654) ويعكس هذا ضعف توجيه التمويل الممنوح للقطاع الخاص نحو الأنشطة الفلاحية المنتجة، أو استخدامه في قطاعات موازية لا تصبّ مباشرة في الاستثمار الفلاحي.

في حين جاء معامل متغير البنية التحتية *(X3)*، المُمثل بنسبة التغطية بالكهرباء في المناطق الريفية، سالبًا وغير معنوي كذلك*(−20.92, p = 0.9175)* ، ما قد يُشير إلى ضعف التكامل بين مشاريع البنية التحتية الفلاحية والطاقة، أو تأخر الأثر الاقتصادي لها على الاستثمار.

بصفة عامة، تُظهر النتائج أن متغير سعر الفائدة هو الوحيد الذي يمتلك تأثيرًا معنويًا في الأجل الطويل على الاستثمار الفلاحي، وهو ما يعكس خصوصية النظام التمويلي الفلاحي في الجزائر، ويدعو إلى إعادة تقييم مدى كفاءة توجيه القروض وسياسات الدعم الريفي.

2. **تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج *ARDL*:**

الجدول (05-03): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير.

المتغير	المعامل	p-value	الدلالة الإحصائية	نوع التأثير
D(X1) (سعر الفائدة – الحالي)	1358.885	0.0006	معنوي جدًا	طردي قوي
D(X1(-2)) (سعر الفائدة – تأخر 2)	161.4689	0.0008	معنوي جدًا	طردي
D(X1(-3)) (سعر الفائدة – تأخر 3)	303.5955	0.0008	معنوي جدًا	طردي
D(X2) (الائتمان – الحالي)	-22.2504	0.0074	معنوي	عكسي
D(X2(-1)) (الائتمان – تأخر 1)	35.7764	0.0011	معنوي جدًا	طردي
D(X3(-2)) (الكهرباء – تأخر 2)	241.5132	0.0044	معنوي	طردي متأخر
D(X3(-3)) (الكهرباء – تأخر 3)	263.5887	0.0058	معنوي	طردي متأخر
CointEq(-1) (حد تصحيح الخطأ)	-1.15597	0.0005	معنوي جدًا	توازني مستقر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

اعتمادًا على نتائج نموذج تصحيح الخطأ (الملحق رقم6)، تبيّن أن معامل حد تصحيح الخطأ (CointEq (-1)) = -1.1559 جاء سالبًا وأقل من الواحد في القيمة المطلقة، وهو معنوي إحصائيًا عند مستوى 1 % (p = 0.0005)، ما يدل على وجود علاقة توازنية مستقرة بين مناخ الأعمال وحجم الاستثمار الفلاحي.

ويعني ذلك أن حوالي 115.6% من اختلالات التوازن تُصحح سنويًا، ما يشير إلى سرعة عالية في العودة إلى التوازن بعد الصدمات قصيرة الأجل.

أما فيما يخص المتغيرات المستقلة:

- أظهر سعر الفائدة على القروض *(X1)* تأثيرًا موجبًا ومعنويًا جدًا في الأجل القصير، سواء في الفترة الحالية أو بفترات تأخر *(lag)* تصل إلى ثلاثة، حيث بلغت المعنويات مستويات قوية جدًا *($p < 0.001$)*. هذا يعكس أن ارتفاع سعر الفائدة، في السياق الجزائري، قد يكون مرتبطًا بآليات دعم أو انتقائية في منح القروض، بما يؤدي إلى تحفيز فعلي على الاستثمار الفلاحي بدل تقييده.
- بالمقابل، أظهر الائتمان الموجه للقطاع الخاص *(X2)* أثرًا مختلطًا؛ حيث كان التأثير سالبًا في الفترة الحالية *($p = 0.0074$)* ، لكنه تحوّل إلى موجب ومعنوي في فترات التأخر اللاحقة *(p)* تتراوح بين 0.001 و0.045)، مما يدل على وجود أثر زمني متأخر لهذا المتغير، يُفسر إما بتأخر تنفيذ المشاريع الفلاحية أو ضعف التوجيه الفوري للتمويل.
- أما نسبة التغطية بالكهرباء في الأرياف *(X3)* ، فقد كان تأثيرها في المدى القصير غير معنوي تمامًا في معظم الفترات *($p > 0.1$)* ، باستثناء بعض فترات التأخر التي ظهرت فيها دلالة عند المستوى 1%، ما قد يدل على تأثير غير مباشر ومتأخر للبنية التحتية على الاستثمار الفلاحي، أو أن الاستفادة من هذه الخدمات تحتاج زمنًا لتنعكس فعليًا على النشاط الاستثماري.

أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية، كما أتاح التقدير استخلاص معادلة الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ. وتُمكّن هذه النتائج من الانتقال إلى تحليل مفصل للآثار وتقييم مدى معنوية النموذج المقدر ومطابقته للمعايير الإحصائية والاقتصادية.

المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي وتفسير النتائج.

في هذا المطلب يتم تحليل وتفسير نتائج النموذج المقدر سواء في الأجلين القصير أو الطويل، كما يتم تقييم النموذج من الناحية الإحصائية من خلال اختبارات جودة البواقي، والاستقلالية، والتوزيع الطبيعي. تهدف هذه المرحلة إلى التأكد من مصداقية النموذج وصلاحيته للتفسير والاستنتاج الاقتصادي.

الفرع الأول:

1. اختبار جودة النموذج:

تبين الاختبارات القياسية الموالية ملائمة النموذج المستخدم والتأكد من خلوه من المشاكل، المتمثلة في:

1.1. مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء LM:

يُعد الارتباط التسلسلي بين أخطاء النموذج من المشكلات الإحصائية الشائعة في النماذج الديناميكية، حيث يؤدي إلى تقديرات غير كفؤة ويؤثر على دقة اختبارات الفرضيات. للتحقق من مدى وجود هذه المشكلة، يتم استخدام اختبار *LM (Breusch-Godfrey)* ، الذي يسمح بكشف الارتباط الذاتي للأخطاء عبر أكثر من رتبة، وهو ما يساعد في تقييم مدى موثوقية النموذج المقدر.

- **فرضيات اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \text{عدم وجود الإرتباط الذاتي الأخطاء} \\ \boldsymbol{H_1}: \text{وجود الإرتباط الذاتي الأخطاء} \end{cases}$$

الشكل (07-03): نتائج اختبار كشف الارتباط الذاتي للأخطاء LM:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.830465	Prob. F(2,4)	0.1714
Obs*R-squared	14.06307	Prob. Chi-Square(2)	0.0009

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات إفيوز Eviews.

- **تفسير نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:**

باستخدام اختبار LM للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي نستنتج أن القيمة المحسوبة لفيشر هي 0.1714 أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبتالي لا يوجد الارتباط الذاتي للأخطاء.

بعد التأكد من عدم وجود معضلة الارتباط الذاتي للأخطاء ننتقل إلى اختبار عدم ثبات تباين الخطأ.

3.1. اختبار عدم تجانس (عدم ثبات تباين الخطأ):

هو اختبار إحصائي يستخدم لفحص ما إذا كان هناك تغير في التباين عبر القيم المختلفة للمتغير التابع أو عبر قيم المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار.

- **فرضيات اختبار عدم تجانس (عدم ثبات التباين):**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{التباين الثابت} \\ \mathbf{H_1}: \text{التباين غير الثابت} \end{cases}$$

الشكل (08-03): نتائج اختبار عدم تجانس(عدم ثبات التباين الخطأ):

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.327308	Prob. F(17,6)	0.3845
Obs*R-squared	18.95873	Prob. Chi-Square(17)	0.3309
Scaled explained SS	1.566220	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات إفيوز Eviews.

من خلال الشكل السابق، و لغرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، تبين أن القيمة الاحتمالية لـــــــــ prob F(17,6) و هي 0.3845أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبتالي وجود ثبات التباين.

4.1. اختبار استقرارية البواقي:

هو اختبار يستخدم للتحقق مما إذا كانت البواقي الناتجة عن نموذج الانحدار تظل مستقرة (أي ثابتة في التوزيع) عبر مستويات المتغير المستقل (أو عبر الزمن، في حال كانت البيانات زمنية). وجود استقرار في البواقي يعد شرطا أساسيا في العديد من النماذج الإحصائية مثل الانحدار الخطي البسيط أو الانحدار الخطي المتعدد.

- **الفرضيات اختبار استقرارية البواقي:**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{البواقي مستقرة} \\ \mathbf{H_1}: \text{البواقي غير مستقرة} \end{cases}$$

الشكل (09-03): نتائج اختبار استقرارية البواقي.

Date: 06/01/25 Time: 21:03
Sample (adjusted): 2000 2023
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.331	-0.331	2.9666	0.085
		2	-0.075	-0.207	3.1257	0.210
		3	-0.100	-0.233	3.4258	0.331
		4	0.257	0.139	5.4796	0.242
		5	-0.209	-0.121	6.9177	0.227
		6	-0.008	-0.095	6.9201	0.328
		7	-0.132	-0.222	7.5557	0.373
		8	0.036	-0.245	7.6058	0.473
		9	0.155	0.094	8.6065	0.474
		10	-0.254	-0.309	11.484	0.321
		11	0.058	-0.124	11.643	0.391
		12	0.119	-0.024	12.375	0.416

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات إفيوز Eviews12.

من خلال الشكل تبين أنه النموذج مقبول لأن الاحتمال المقابل Q-STA pro تساوي 0.416 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وبتالي البواقي المستقرة.

5.1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

هو اختبار إحصائي يستخدم للتحقق مما إذا كانت البواقي الناتجة عن تقدير نموذج الانحدار تتبع توزيعًا طبيعيًا. البواقي تمثل الفروقات بين القيم الفعلية والمتوقعة للنموذج، والتوزيع الطبيعي لها يعد شرطا أساسيا في العديد من التحليلات الإحصائية. لإجراء هذا الاختبار سنعتمد على اختبار Jarque-Bera:

- **الفرضيات اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي:**

سنعتمد على اختبار Jarque-Bera والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{البواقي يتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{البواقي لا يتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

الشكل (10-03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera:

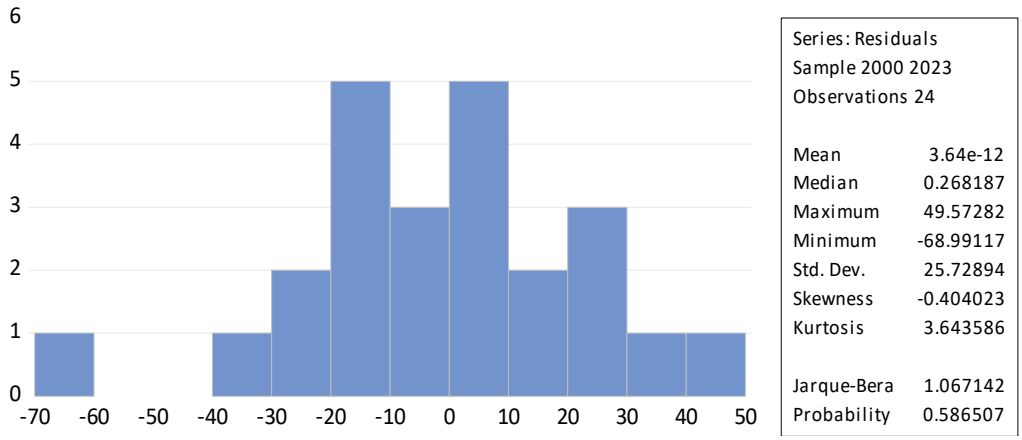

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات إفيوز Eviews12.

تم إجراء اختبار Jarque-Beraللتحقق من مدى انطباق التوزيع الطبيعي على البواقي الناتجة عن النموذج القياسي. وقد أظهرت النتائج أن قيمة الاحتمال المرتبطة بالاختبار بلغت 0.5865، وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم رفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

وبالنظر إلى باقي المؤشرات، فإن:

- ✓ المتوسط الحسابي للبواقي يقارب الصفر.
- ✓ ومعامل الالتواء (Skewness) بلغ -0.40، مما يشير إلى انحراف طفيف نحو اليسار.
- ✓ في حين أن معامل التفلطح (Kurtosis) كان 3.64، وهو قريب من القيمة المثالية (3).

كل هذه المؤشرات تدعم فرضية أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، مما يُعزّز مصداقية النموذج المُقدَّر ويوفّر شرطًا أساسيًا من شروط كفاءة التقدير في النماذج الاقتصادية القياسية.

6.1. اختبار استقرار النموذج:

وذلك بإجراء اختبارين وهما Cusumاختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي cusum squares، حيث يتم من خلالهما بيان التغيرات، الهيكلية في البيانات ومدى انسجام معلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا ما وقع الخط البياني للاختبارين ضمن أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (11-03): اختبار المجموع التراكمي للبواقي cusum.

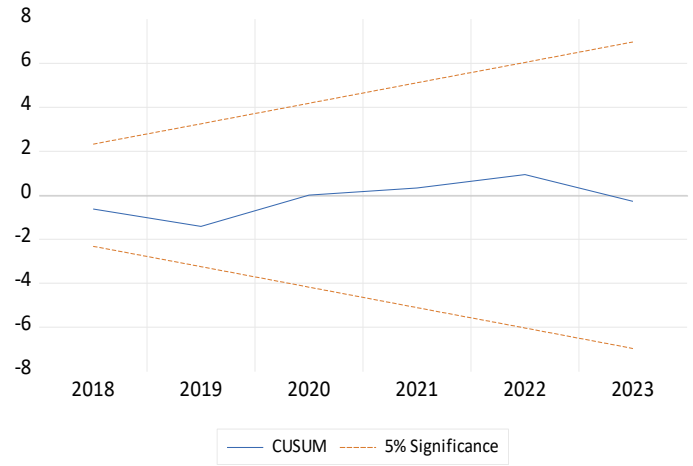

الشكل (12-03): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum squares.

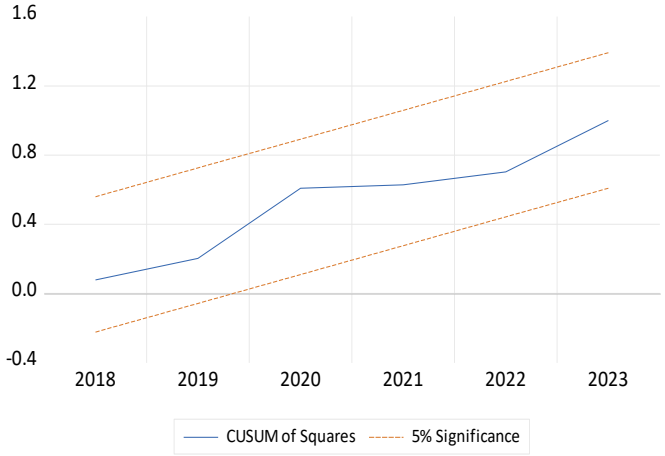

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

يوضح الشكلين أعلاه استقرار النموذج وملائمة الصيغة الخطية للبيانات عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج.

7.1. اختبار الأداء التنبؤي:

اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيّد (UECM) هو إجراء يستخدم لتقييم مدى قدرة النموذج على التنبؤ الدقيق بقيم المتغيرات المستهدفة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، ويعتبر هذا التقييم ضروريا في الدراسات التطبيقية التي تعتمد على نماذج ARDL وUECM، حيث لا تقتصر أهمية النماذج على تفسير العلاقات الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضا مدى قدرتها على تقديم تنبؤات موثوقة لصناع القرار.

الشكل(13-03): اختبار الأداء التنبؤي لنموذج الخطأ غير المقيّد .(UECM)

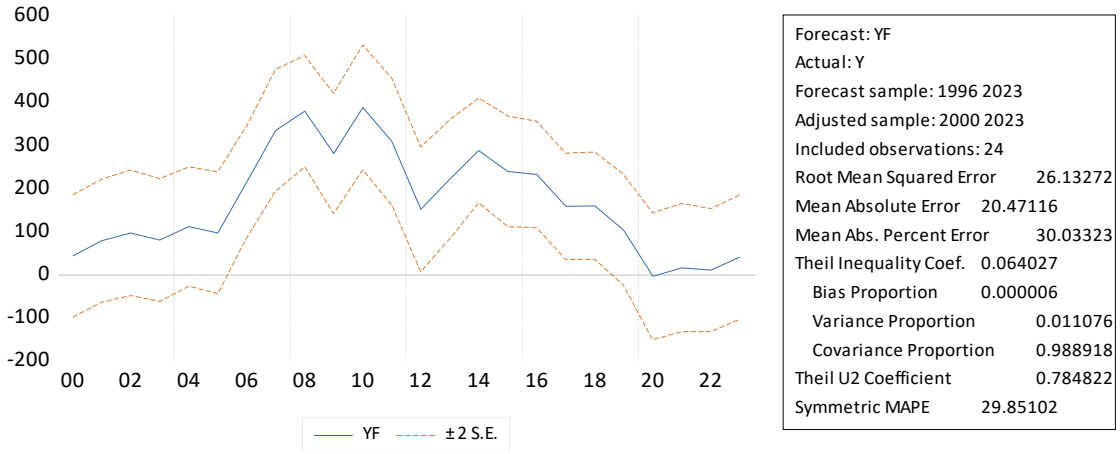

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

يعرض الشكل أعلاه نتائج التنبؤ من النموذج المقدر باستخدام صيغة الخطأ غير المقيّد (UECM) المشتقة من نموذجARDL ، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2023، باعتماد عينة معدّلة تشمل 24 ملاحظة. يمثل الخط الأزرق القيم التنبؤية للمتغير التابع(YF) ، بينما تمثل الخطوط المتقطعة حدود فاصل الثقة عند ±2 انحراف معياري. يظهر من خلال الشكل أن معظم القيم التنبؤية تقع ضمن هذا النطاق، مما يشير إلى قدرة مقبولة للنموذج في تمثيل سلوك المتغير، باستثناء بعض الانحرافات المسجلة في نهاية الفترة، والتي قد تُعزى إلى تأثيرات خارجية أو عدم استقرار في البيانات.

من حيث المؤشرات الإحصائية، بلغت قيمة Root Mean Squared Error (RMSE)حوالي 26.13، وقيمة Mean Absolute Error (MAE)نحو 20.47، وهي قيم تعكس مستوى جيد من الدقة في التقدير. كما أن معامل Theil للتمييز (Theil Inequality Coefficient) سجل 0.064، وهي قيمة منخفضة تشير إلى أن النموذج يحقق أداءً جيدًا في التنبؤ مقارنة بالقيم الفعلية. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الكبرى من الخطأ التنبؤي تعود إلى مركبة التغاير (Covariance Proportion) التي تمثل 98.89%، بينما لا يتجاوز الخطأ الناتج عن الانحياز أو التباين 1%، ما يعزز من مصداقية النموذج وخلوه من التحيز الهيكلي.

ومع ذلك، تُظهر بعض المؤشرات مثل Theil U2 = 0.7848 وSymmetric MAPE = 29.85% مستويات مرتفعة نسبيًا، ما قد يشير إلى انخفاض دقة التنبؤ في الفترات التي تكون فيها القيم الحقيقية صغيرة أو

متقلبة .ورغم ذلك، فإن الأداء العام للنموذج يُعد مقبولًا، خاصة في ظل صعوبة تمثيل السلاسل الزمنية الاقتصادية المعقدة بدقة كاملة.

الفرع الثاني:

1. التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:

قد تم التطرق سابقا إلى التحليل الإحصائي والتعرف على متجهات المتغيرات ومعنويتها في الأجل القصير وكذا الطويل والآن وجب التطرق إلى التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر وذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من المنظور الاقتصادي ومدى صلاحيته من الناحية الاحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية.

1.1. التحليل الاقتصادي للأجل الطويل:

أولا علينا تفسير علاقة كل متغير مستقل بالمتغير التابع الاستثمار الفلاحي ومدى تأثيره على الأخير على حدة ثم نستخرج النتيجة النهائية بالطريقة التالية:

1.1.1. سعر الفائدة على القروض X1:

- المعامل= 678.03 ، **معنوي إحصائيًا** (p = 0.0147).
- **التفسير الاقتصادي:**

رغم أن العلاقة المنطقية تفترض أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، إلا أن النتيجة جاءت بعلاقة موجبة ومعنوية .وهذا التناقض الظاهري قد يُفسر في السياق الجزائري كما يلي:

- دور الدولة في دعم القروض الفلاحية :ربما تكون أسعار الفائدة المعلنة مرتفعة، لكن في الواقع يتم تعويضها عبر آليات الدعم أو تخفيضات موجهة للمزارعين، ما يجعل القروض رغم ارتفاع نسبها الاسمية غير مكلفة فعليًا.
- انتقائية الإقراض الفلاحي :قد تكون المؤسسات المالية تمنح القروض فقط للمشاريع التي تُظهر ربحية عالية أو ضمانات قوية، مما يعزز فعالية الاستثمار رغم الفائدة المرتفعة.
- القدرة التمويلية للمستثمرين :في بعض الحالات، يمكن أن يُنظر إلى ارتفاع الفائدة كدليل على وجود طلب قوي على التمويل، ما يعكس حركية في القطاع الفلاحي.

2.1.1. الائتمان الموجه للقطاع الخاص:

- المعامل=*33.99-* ، غير معنوي *(p = 0.2654)*.
- **التفسير الاقتصادي:**

رغم عدم المعنوية الإحصائية، إلا أن الإشارة السالبة تُشير إلى وجود علاقة عكسية محتملة بين الائتمان والاستثمار الفلاحي.

- سوء توجيه القروض: قد يُمنح جزء كبير من الائتمان للقطاع الخاص في أنشطة غير فلاحية (تجارة، خدمات...)، ما يقلل من استفادة القطاع الفلاحي الحقيقي منها.
- ضعف الثقة في القطاع الفلاحي: البنوك قد تعتبر القطاع الفلاحي عالي المخاطر، فلا تفضّل تمويله، أو تطبق شروطًا مشددة تجعله غير جذاب للمزارعين.
- الاستخدام غير الإنتاجي للائتمان: حتى في حال حصول المزارعين على التمويل، قد يُستخدم لأغراض استهلاكية أو تسديد ديون سابقة بدل الاستثمار في رأس المال المنتج.

3.1.1. الوصول إلى الطاقة في الأرياف:

- المعامل *-20.92* = ، غير معنوي *(p = 0.9175)*

التفسير الاقتصادي:

النتيجة هنا غير متوقعة، إذ يُفترض أن تحسين الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية يدعم الاستثمار الفلاحي. إلا أن عدم المعنوية والإشارة السالبة قد تُفسران كما يلي:

- غياب تكامل بين مشاريع الطاقة والفلاحة: قد تكون مشاريع الكهرباء الريفية غير مرتبطة فعليًا بالأنشطة الإنتاجية الزراعية (مثلاً توجه للاستعمال المنزلي فقط).
- فجوة زمنية بين البنية الطاقوية والاستثمار: مشاريع الطاقة تحتاج وقتًا طويلًا لإظهار أثرها على الإنتاج، وهو ما يجعل العلاقة غير واضحة في المدى القصير أو المتوسط.
- إشكالية استغلال الطاقة: حتى لو توفرت الطاقة، فإن عدم توفر المعدات، أو ضعف تكوين المزارعين، أو غياب القروض المناسبة يجعل الأثر محدودًا على الاستثمار.

1. التحليل الاقتصادي للأثر في الأجل القصير:

في الأجل القصير، تظهر استجابات متفاوتة لمتغيرات مناخ الأعمال على الاستثمار الفلاحي:

- سعر الفائدة :(X1) سجّل أثرًا طرديًا قويًا ومعنويًا جدًا في الفترة الحالية ((D(X1)) وكذلك في فترات التأخر الثانية والثالثة، مما يشير إلى أن التغيرات في معدلات الفائدة تؤثر مباشرة وبقوة على القرار الاستثماري الفلاحي، وقد يُفسّر ذلك بآليات الدعم أو انتقائية الإقراض التي تحوّل الفائدة المرتفعة إلى إشارة ثقة في السوق.
- الائتمان الموجه للقطاع الخاص :(X2) أظهر تأثيرًا سالبًا ومعنويًا في الفترة الحالية، ما يعكس احتمال وجود منافسة على التمويل بين القطاع الفلاحي وقطاعات أخرى، أو ضعف كفاءة التوجيه البنكي نحو المشاريع الزراعية. لكن في فترات التأخر، تحوّل تأثيره إلى موجب

ومعنوي، مما يشير إلى أن الأثر الإيجابي للتمويل قد يتأخر في الظهور حتى يُترجم إلى استثمار فعلي.

- نسبة التغطية بالكهرباء في الأرياف (X3): لم يظهر تأثيرها في الفترة الحالية، لكنه أصبح موجبًا ومعنويًا في الفترتين الثانية والثالثة من التأخر، وهو ما يعكس الطابع التراكمي للبنية التحتية، حيث يتطلب الأثر الاستثماري للطاقة بعض الوقت حتى يتحقق ميدانيًا.
- معامل تصحيح الخطأ: جاء سالبًا ومعنويًا بدرجة عالية (−1.15)، $p < 0.01$، ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وقدرة النظام على تصحيح ما نسبته 115.5% من الاختلالات سنويًا، وهو معدل مرتفع يشير إلى استجابة سريعة للاستثمار الفلاحي للتغيرات في مناخ الأعمال

2. النتائج:

- بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري *ADF*و*PP*، تبيّن أن جميع المتغيرات (المتغير التابع: الاستثمار الفلاحي، والمتغيرين المستقلين: الائتمان الموجه للقطاع الخاص، ونسبة الوصول إلى الطاقة في الأرياف) مستقرة عند الفرق الأول *I(1)*، باستثناء متغير سعر الفائدة على القروض الذي كان مستقرًا عند المستوى *I(0)*.
- هذا التباين في مستويات الاستقرارية بين المتغيرات) وجود بعض المتغيرات *I(0)* وأخرى *I((1)* هو ما يجعل من منهجية *ARDL* الأنسب لتقدير العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي، كونها تسمح بدمج متغيرات بمستويات تكامل مختلفة دون الحاجة لأن تكون جميعها متكاملة من نفس الدرجة.
- كشفت نتائج اختبار الحدود Bounds Testأن قيمة F المحسوبة بلغت 5.70، وهي أعلى من القيم الحرجة العليا، ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة ورفض فرضية العدم.
- أما على مستوى الأجل القصير، فقد أظهرت نتائج النموذج أن سعر الفائدة على القروض له تأثير إيجابي ومعنوي بدرجة قوية في الفترة الحالية وكذلك في فترات التأخر الثانية والثالثة (p < 0.01)، مما يعكس دورًا محوريًا لهذا المتغير في التأثير على حجم الاستثمار الفلاحي، وربما يرتبط ذلك بسياسات الدعم أو انتقائية القروض في القطاع.
- في المقابل، بيّنت النتائج أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص له أثر سلبي ومعنوي في الفترة الحالية، بينما يتحول إلى تأثير موجب ومعنوي في فترات التأخر، ما يعكس استجابة استثمارية متأخرة للتمويل. أما متغير البنية التحتية (نسبة التغطية بالكهرباء)، فقد سجل تأثيرًا موجبًا ومعنويًا فقط في الفترتين الثانية والثالثة من التأخر، مما يؤكد الطابع التراكمي لأثر البنية التحتية على الاستثمار.

- أكد معامل تصحيح الخطأ ECM(-1) = -1.1559 أنه سالب ومعنوي عند مستوى 1%، ما يعني أن أكثر من 115% من اختلالات الأجل القصير يتم تصحيحها سنويًا، وهو ما يدل على استقرار النموذج الديناميكي.

كما أظهرت الاختبارات التشخيصية أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين، وبلغ معامل التحديد $R^2 = 0.95$، وهو ما يعكس قدرة تفسيرية قوية للنموذج، كما أظهرت قيمة احتمال F (0.0098) معنوية النموذج ككل.

3. التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كمية وتحليل اقتصادي، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز الاستثمار الفلاحي من خلال تحسين مناخ الأعمال في الجزائر:

- تيسير الوصول إلى التمويل الفلاحي: ينبغي دعم إنشاء آليات تمويل بديلة ومرنة للفلاحين، خاصة في المناطق الريفية، وتخفيض نسب الفائدة على القروض الفلاحية لزيادة الجاذبية الاستثمارية.
- تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية: الاستثمار في توصيل الكهرباء، الطرق الريفية، وشبكات الري، بما يعزز من فعالية الاستغلال الفلاحي ويقلص التكاليف.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتحديثها: تسهيل الحصول على التراخيص، تقليص الإجراءات البيروقراطية، وتفعيل الشباك الموحد لتسجيل الاستثمار الفلاحي.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دعم المشاريع المشتركة في سلاسل القيمة الفلاحية، وتوفير الضمانات البنكية للمستثمرين في القطاع الفلاحي.
- تعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع: من خلال إصلاح الإطار القانوني لمناخ الأعمال وتحديث السجلات العقارية، مما يشجع المستثمرين على تخصيص مواردهم بثقة.
- التركيز على المناطق ذات الإمكانيات الزراعية غير المستغلة: كالهضاب العليا والجنوب، مع مراعاة خصوصياتها المناخية والبيئية.
- دعم التكوين المهني والإرشاد الفلاحي: لضمان استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسين الإنتاجية وجودة الاستثمارات.

خلاصة الفصل:

سعى هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، من خلال اعتماد منهجية قياسية دقيقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع .(ARDL) تم تنظيم الفصل ضمن ثلاث مباحث رئيسية.

قد تم ذكر تطور مناخ الأعمال في الجزائر من خلال تحليل سلاسل زمنية تمثل متغيرات مثل تغطية الكهرباء في المناطق الريفية، الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة على القروض.

وقد ركز على تحليل تطور الاستثمار الفلاحي خلال نفس الفترة، مبرزًا التغيرات التي طرأت عليه، ومدى ارتباطها بالتحولات الاقتصادية والتشريعية في البلاد. ومن ثم التقدير القياسي للنموذج وتفسير النتائج، حيث تم اختبار استقرارية المتغيرات عبر اختبارPP ، ثم تحديد فترات الإبطاء المثلى، وتقدير نموذج ARDL لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

وقد أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي، مع تأثير معنوي وسلبي للائتمان، مما يشير إلى احتمال توجيهه نحو قطاعات أخرى غير الفلاحة. كما كان تأثير سعر الفائدة معنويًا وموجبًا، وهو ما تم تفسيره بكونه قد لا يشكل عائقًا فعليًا بسبب الدعم الحكومي أو توفر مصادر تمويل بديلة. في المقابل، أظهر مؤشر تغطية الكهرباء تأثيرًا معنويًا وإيجابيًا، مما يؤكد دور البنية التحتية في تحفيز الاستثمار الفلاحي.

تم كذلك استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتوضيح التعديلات قصيرة الأجل، وأظهرت النتائج وجود استجابة جزئية نحو التوازن. وأظهرت اختبارات التشخيص أن النموذج يتمتع بجودة إحصائية مقبولة، حيث اجتاز اختبارات التوزيع الطبيعي، تجانس التباين، واستقلالية البواقي.

في ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن مناخ الأعمال في الجزائر، رغم بعض النقائص، يمتلك مقومات تؤهله لدعم الاستثمار الفلاحي بشرط تعزيز توجيه الائتمان وتحسين البنية التحتية الريفية. كما تؤكد نتائج الفصل صحة الإشكالية المطروحة في الدراسة، حيث ثبت أن تحسين مقومات مناخ الأعمال يساهم فعليًا في جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية، بالرغم من انه لا يدعم فرضيات الدراسة، لكن يفتح المجال أمام إصلاحات أعمق في السياسات الزراعية والمالية.

خاتمة عامة

الخاتمة:

من خلال تحليل العلاقة بين مناخ الأعمال والاستثمارات الفلاحية في الجزائر، خلُصت الدراسة إلى أن تحسين البيئة المؤسسية والمالية يُعدّ من العوامل المحفزة للاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث تبيّن أن مؤشرات مثل نسبة الوصول إلى الطاقة في الأرياف، وسعر الفائدة على القروض، والائتمان الموجه للقطاع الخاص لها دور متفاوت في التأثير على الاستثمار الفلاحي. وقد تم اعتماد منهجية *ARDL* بالنظر إلى خصائص السلاسل الزمنية التي كشفت عن تباين في مستويات الاستقرار بين المتغيرات.

امتدت عينة الدراسة من سنة 1996 إلى سنة 2023، وهي فترة تميزت بتغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ومبادرات إصلاحية متعددة في قطاع الفلاحة والتمويل، وقد تم التقدير القياسي عبر مراحل تشمل اختبار الاستقرارية، تحديد فترات الإبطاء، اختبار العلاقة طويلة الأجل، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحليل الآثار قصيرة الأجل.

وقد بيّنت نتائج النموذج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مناخ الأعمال والاستثمار الفلاحي، إضافة إلى وجود آثار قصيرة الأجل لبعض المتغيرات، مما يعكس أهمية السياسات الاقتصادية الموجهة نحو تحسين التمويل الريفي وتوسيع البنية التحتية. وتتماشى هذه النتائج في بعض جوانبها مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن بيئة الأعمال الجيدة تسهم في تحفيز الاستثمار في القطاعات المنتجة.

أما فيما يخص الإشكالية الأساسية للدراسة، والتي تمثلت في" :وفقاً لطبيعة مناخ الأعمال في الجزائر ومقوماته، كيف يؤثر على جذب وتشجيع الاستثمارات الفلاحية؟"، حيث أظهرت أن تأثير مناخ الأعمال على الاستثمار الفلاحي في الجزائر يختلف حسب طبيعة كل مكوّن.
سعر الفائدة شكّل العامل الأكثر تأثيرًا ومعنوية في الأجلين القصير والطويل.
بينما كان أثر التمويل والبنية التحتية ضعيفًا أو غير معنوي على المدى الطويل.
في الأجل القصير، سُجّل تأثير سلبي مباشر للائتمان، وأثر طفيف متأخر للطاقة في الأرياف.
تؤكد النتائج ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية نحو دعم التمويل الفلاحي وتحسين فعالية البنية التحتية.

وفيما يتعلق بفرضيات الدراسة:

- بالنسبة للفرضية الأولى، فقد تم تأكيدها جزئيًا أيضًا، حيث سجلت نسبة التغطية بالكهرباء أثرًا إيجابيًا ومعنويًا فقط في فترات تأخر قصيرة، ما يدل على أن البنية التحتية تؤثر تدريجيًا، ويحتاج أثرها إلى وقت حتى ينعكس على الاستثمارات.

- أما الفرضية الثانية، فقد جاءت مقبولة جزئيًا، حيث ظهر تأثير سلبي في الأجل القصير وموجب بتأخر للائتمان الموجه للقطاع الخاص، مما يدل على ضعف فعالية التوجيه الفوري للتمويل نحو القطاع الفلاحي، أو على بطء انعكاس أثر التمويل على الواقع الإنتاجي.
- أكّدت النتائج الفرضية الثالثة، إذ أظهر سعر الفائدة أثرًا موجبًا ومعنويًا على الاستثمار الفلاحي في الأجلين القصير والطويل، ما يعكس خصوصية السياق الجزائري حيث قد تكون معدلات الفائدة الاسمية لا تعبّر عن التكلفة الفعلية للتمويل نتيجة آليات الدعم والتحفيز.

وعمومًا، أثبت اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الفلاحي ومكونات مناخ الأعمال، ما يدعم ضرورة تبني رؤية متكاملة لتحسين البيئة الاستثمارية الفلاحية.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

1- أحمد سمير أبو الفتوح، "دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر "، دار النشر المكتب العربي للمعارف مصر الجديدة-القاهرة، الطبعة الأولى 2015

2- رشـــيد أوراز، مناخ الأعمال في المغرب منجزات كبيرة لكنها حبر على ورق، المعهد المغربي لتحليل السياسات، سنة 2020

3- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الجزائر

4- هلا محمد غسان قصقص، ابن العوام وكتاب الفلاحة: دراسة في مفهوم الحديقة الإسلامية، محاضرة سابقة في قسم العمارة الداخلية منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة دمشق، سوريا، 2013

- **المذكرات:**

1- أيمن عمايرية، أيمن بوشريبشة، "امتيازات الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، مذكرة تخرج ماستر تخصص: قانون أعمال، جامعة 08 ماي 1945 قالمة

2- بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020

3- بن هيبة مولاي عبد المالك، ابليلة محمد لمين، دعم الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية أدرار)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021/2020

4- جلال عكرون، دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص التسويق والتجارة الدولية، جامعة الشهيد العربي تبسي، تبسة، 2020

5- داحي طه، بلعباس مصطفى، "أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل والبطالة دراسة تحليلية وقياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة"، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2022-2023

6- داحي طه، بلعباس مصطفى، "أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل والبطالة دراسة تحليلية وقياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة"، تخصص:

اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2022-2023

7- دادة صلاح الدين، "أثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة الممتدة من 1970-2018"، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص: علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة 2020-2021

8- دادة صلاح الدين، "أثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة الممتدة من 1970-2018" ، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص: علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة 2020-2021

9- رشيد حمريط، "دور الاستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة -الزراعات الصحراوية- ولاية بسكرة نموذجا"، مذكرة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية: 2013-2014

10- رشيد حمريط، "دور الاستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة -الزراعات الصحراوية- ولاية بسكرة نموذجا"، مذكرة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية: 2013-2014

11- عبد الحق ير، د. عبد الرؤوف مسعودي، د. هشام تواتي، بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية (2000-2022)، واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر خلال قانون الاستثمار 22-11، المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار – إليزي، فبراير 2024

12- عبد الحق ير، عبد الرؤوف مسعودي، د. هشام تواتي، بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية (2000-2022)، واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر خلال قانون الاستثمار 22-11، المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار – إليزي، فبراير 2024

13- علي بن ناصر، اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في مجتمع قروي، دراسة ميدانية على شباب قرية صحن بري الفلاحية بولاية الوادي، جامعة الوادي، 2015/2014

14- عليوات هدى، حاسلي رانية، دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع أدرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022/2021

15- عليوات هدى، حاسني رانية، "دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة: العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية ولاية أدرار

16- عيد محمد، بلحاج عبد القادر، "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2010-2021"، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2020-2021

17- عيد محمد، بلحاج عبد القادر، "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2010-2021"، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2020-2021

18- عيد محمد، بلحاج عبد القادر، "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2010-2021"، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2020-2021

19- قدور فلاق حمزة، دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية (دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص ريادة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة، عين الدفلى

20- لمعلم فاطمة، بن كازة عبير، "الاستثمار الفلاحي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: القانون الخاص، التخصص: قانون مؤسسات اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر2، جامعة أحمد دراية أدرار

- **مقالات علمية:**

1- https://www.researchgate.net/publication/388155882_alyat_dm_almwssat_alsghyrt_wal

2- أحمد صالح علي، عقد الامتياز الفلاحي، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، 2025-04-21، https://asjp.cerist.dz/en/article/92494

3- البتول جمعة، الامتيازات الجبائية الممنوحة في القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، مجلة الإبداع، العدد 01، المجلد 12، جامعة لونيسي علي البليدة 2، 2022، ص 411، 15-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/189557

4- بن خديم إشراف، بوشيربي مريم، التأمين الفلاحي كآلية لترقية الاستثمار الفلاحي (المستثمرات الفلاحية نموذجا)، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية السياسية، العدد 01، المجلد 12،

جامعة عباس لغرور خنشلة، 2025، 12-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/262614.

5- بن موسى حسان، "منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL – تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد:11، العدد: 01 (2023)، الجزائر، ص56-57، منهجية-التكامل-المشترك-بطريقة-الانحدار-الذاتي-لفترات-الإبطاء-الموزعة-ardl-تطبيق-لقياس-وتقييم-الاستدامة-المالية-في-الجزائر-للفترة-2000-2020.pdf، 12-06-2025.

6- بهاء الدين طويل، دلال لخضر، تأثير السياسة النقدية على الاستثمار في الفلاحة والري بالجزائر خلال الفترة 2001-2018، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 02، المجلد 10، جامعة باتنة 01، 2020، 13-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/119735 .

7- بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جامعة محمد خيضر بسكرة، 14-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/88526

8- بوزيان كريم، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائر (دراسة حالة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال الشلف)، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022، ص44، 15-04-2025، https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/195733

9- بوهلال محمد، د. بوطورة فضيلة، "آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 08، العدد: 02، سنة: 2021-09-15. 11-04-2025

10- حصة العمري، دراسة الأفكار للبحث والتطوير، السعودية، تاريخ النشر: 22سبتمبر 2024، تاريخ التصفح: 10-05-2025، https://study.sa/ .

11- حوتية عمر، سعيج مونيرة، تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 07، المجلد 02، 2018، https://asjp.cerist.dz/en/article/96210

12- دوعاء ممدوح محمد سليمان، يحي عبد الرحمن يحي، معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد 03، المجلد 26، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2014

13- رندي يمينة، بن صالح عبد الله، "التنويع الاقتصادي ودوره في تحسين مناخ الأعمال في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام متجهات الانحدار الذاتي"، مخبر الاقتصاد الحديث

والتنمية المستدامة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، تاريخ الاستلام: 12-05-2023، تاريخ القبول: 14-07-2023، تاريخ النشر: 15-09-2023، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 10، العدد: 02، https://asjp.cerist.dz/en/article/231813

14- صادق جميلة، الاستثمار الفلاحي بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2010-2021 بين الواقع والمأمول، مجلة المعيار، العدد 02، المجلد 14، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، 2023، 16-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/235509 .

15- عبد الرؤوف الحنفي، الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الفقهية والقانونية مجلة علمية محكمة تدرها كلية السريعة والقانون بدمنهور، بحث مستل من العدد الأربعين "إصدار يناير2023-1444هـ"، جامعة الأزهر مصر، ص2025،130-14-04، https://journals.ekb.eg/article_280220.html .

16- عماروش سميرة، تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر، دراسة في ضوء نص القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 02، المجلد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2023،، 15-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/236964

17- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة انسانيات، 13-06-2025، 2025،11-04-17، https://journals.openedition.org/insaniyat/7027 .أوبراهم ويزة، مرزوقي محمد، واقع المخاطر المهنية بالمجال الفلاحي ودور الأرغنوميا في الوقاية منها، مجلة الوقاية والأرغنوميا، العدد 01، المجلد 18، جامعة ابن خلدون تيارت، 2024، 17-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/251898

18- كتفي سلطانة، توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص، نماذج من الشمال الشرقي الجزائر (ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي)، مجلة علوم التكنولوجيا، العدد 47، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة، 2018 https://revue.umc.edu.dz/d/article/view/2977

19- كحلات عنتر، شريط كمال، الحرية الاقتصادية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، العدد 02، المجلد 15، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2024، ص44، 10-04-2025، http://journals.lagh-univ.dz/index.php/djei/article/view/3896/3363

20- ماجد عبد الله الغانم، مفهوم البيروقراطية منشورة على موقع Linkedin، 18-04-2025، https://ae.linkedin.com/pulse

21- ماحي زكرياء، بنية صبرينة، بلجيلالي فتيحة، مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الابتكار والدراسات، العدد 02، المجلد 06، جامعة ابن خلدون تيارت، 2024، 17-04-2025، https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/254497 .

22- محبوب فاطمة، "تحليل واقع الاستثمار في الجزائر في الفترة 2007-2016»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي 32، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص319، 2025-04-08، https://asjp.cerist.dz/en/article/87328 .

23- مراد محبوب، طرايش معمر، دوور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر – دراسة في الفرص والتحديات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 05، السنة: 2020، تاريخ الإرسال: 10-09-2020، تاريخ القبول: 06-10-2020، 2025-04-16، https://asjp.cerist.dz/en/article/142959

24- مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية، دراسة حالة ولاية غليزان، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد: 04 ، 2025-04-20، https://asjp.cerist.dz/en/article/56408

25- نورة منصوري، سياسة الإصلاح الفلاحي كأداة لترقية الاستثمار في الجزائر، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، جامعة باتنة 1، 2021، 17-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/172715

26- نوي ميهوب، بن رمضان عبد الكريم، الأنظمة التحفيزية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، المجلد 11، مخبر البحث في السياحة والاقليم والمؤسسات، الجزائر، 2025 https://asjp.cerist.dz/en/article/263360 ،

27- نوي ميهوب، بن رمضان عبد الكريم، الرقمنة كألية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، 2024، 15-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/253312

28- وهيبة سراج، د. أسماء ناويس، "دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية شلف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – المجلد 18 – العدد 29- السنة 2022 -تاريخ النشر: 03-06-2022، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، جامعة الجزائر 03- الجزائر، 11-04-2025، https://asjp.cerist.dz/en/article/190321 .

. mtwstt_wdwrha_fy_trqyt_alastthmar_alflahy_fy_aljzayr_khlal_alftrt_2008-2019

- **ملتقيات ومداخلات:**

1- بويقرة ناصر، د. بن سليمان أمين، واقع تنمية المقاولاتية النسوية في الجزائر: قراءة في التحديات والمتطلبات تحقيق مناخ الاعمال، مداخلة جامعة وهران وجامعة مستغانم،

2- حسين وراد، د. ميلود فرحول، مداخلة بعنوان: آليات ومتطلبات تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر، الملتقى الافتراضي الأول حول: تنمية القطاع الفلاحي هان تعزيز التنويع الاقتصادي والقضاء على الفجوة الغذائية في الجزائر يوم 26 أبريل 2023، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

3- حسين وراد، د. ميلود فرحول، مداخلة بعنوان: آليات ومتطلبات تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر، الملتقى الافتراضي الأول حول: تنمية القطاع الفلاحي هان تعزيز التنويع الاقتصادي والقضاء على الفجوة الغذائية في الجزائر يوم 26 أبريل 2023، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

4- سعداوي سلمى، خروف منير، مداخلة بعنوان: انترنت الأشياء: الزراعة الذكية كآلية تحقيق التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى تجارب دولية رائدة، المحور السابع، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر

5- عبد الحق طبير، عبد الرؤوف مسعودي، هشام تواتي، مداخلة بعنوان" بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية (2000- 2022)، الملتقى الوطني: واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر من خلال قانون الاستثمار11-22، المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار-إليزي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

- **النصوص القانونية والتنظيمية:**

1- القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15-06-1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، "العدد 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966"

2- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، " العدد 14 المؤرخة في 18 أبريل 1990"

3- المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في أبريل 1993، الجريدة الرسمية، "رقم27، 1993"

- **المو اقع الالكترونية:**

البنك الدولي https://www.worldbank.org/ext/en/home

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO- https://www.fao.org/publications/fao-flagship-publications/ar

قائمة

الملاحق

الملحق (01): نتائج اختبار الاستقرارية حسب فيلبس بيرون PP:

1. نتائج اختبار استقرارية المتغير التابع (الاستثمار الفلاحي Y):

- عند المستوى (مع ثابت):

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.571285	0.4831
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

- عند المستوى (مع ثابت و اتجاه):

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.231410	0.8832
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

- عند المستوى (دون ثابت أو اتجاه):

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.924717	0.3070
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

- عند الفرق الأول (مع ثابت):

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.715501	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

- عند الفرق الأول (مع ثابت و اتجاه):

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.338820	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

عند الفرق الأول (دون ثابت أو اتجاه):

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.817730	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

2. نتائج اختبار استقرارية المتغير المستقل (نسبة سعر الفائدة على القروض: X1):

- عند المستوى (مع ثابت):

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-69.01535	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

- عند المستوى (مع ثابت و اتجاه):

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-56.40653	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

- عند المستوى (دون ثابت أو اتجاه):

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.745902	0.0079
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

3. نتائج اختبار استقرارية المتغير المستقل (نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص X2):

- عند المستوى (مع ثابت):

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.186743	0.6651
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

- عند المستوى (مع ثابت و اتجاه):

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.775372	0.6884
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

- عند المستوى (دون ثابت أو اتجاه):

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.697455	0.8601
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

- عند الفرق الأول (مع ثابت)

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.498717	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

- عند الفرق الأول (مع ثابت و اتجاه):

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.625209	0.0055
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

- عند الفرق الأول (دون ثابت أو اتجاه):

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.214274	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

4. نتائج اختبار استقرارية المتغير المستقل (نسبة الطاقة في الأرياف X3):

- عند المستوى (مع ثابت):

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.553188	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

- عند المستوى (مع ثابت و اتجاه):

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.091414	0.9998
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

- عند المستوى (دون ثابت أو اتجاه):

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.260882	0.9926
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

- عند الفرق الأول (مع ثابت):

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.733003	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

- عند الفرق الأول (مع ثابت و اتجاه):

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.81426	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

- عند الفرق الأول (دون ثابت او اتجاه):

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.745676	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

الملحق(02): نتائج اختبار التأخيرات المثلى:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y X1 X2 X3
Exogenous variables: C
Date: 06/14/25 Time: 19:02
Sample: 1996 2023
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-277.9979	NA	30970.37	21.69214	21.88570	21.74788
1	-186.6838	147.5073*	96.22045*	15.89875*	16.86652*	16.17743*
2	-173.5194	17.21492	132.2481	16.11688	17.85886	16.61851

الملحق (03): النموذج المقدر الأولي للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 06/14/25 Time: 19:07
Sample (adjusted): 2000 2023
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.065752	0.299129	0.219810	0.8333
Y(-2)	-0.221722	0.284815	-0.778477	0.4659
X1	1358.885	741.5575	1.832474	0.1166
X1(-1)	-552.4582	472.3637	-1.169561	0.2865
X1(-2)	138.8256	255.8148	0.542680	0.6069
X1(-3)	142.1265	93.66545	1.517385	0.1800
X1(-4)	-303.5955	163.6401	-1.855263	0.1130
X2	-22.25037	9.045473	-2.459835	0.0491
X2(-1)	18.73420	9.665487	1.938257	0.1007
X2(-2)	-13.21738	13.34963	-0.990093	0.3604
X2(-3)	1.703674	24.32346	0.070042	0.9464
X2(-4)	-24.26268	21.50250	-1.128366	0.3023
X3	1.444472	114.0132	0.012669	0.9903
X3(-1)	62.48739	110.9775	0.563063	0.5938
X3(-2)	153.3969	83.08139	1.846345	0.1144
X3(-3)	22.07552	106.3198	0.207633	0.8424
X3(-4)	-263.5887	122.2078	-2.156890	0.0744
C	-3092.241	21378.32	-0.144644	0.8897

R-squared	0.955221	Mean dependent var	166.7791
Adjusted R-squared	0.828347	S.D. dependent var	121.5861
S.E. of regression	50.37444	Akaike info criterion	10.79055
Sum squared resid	15225.50	Schwarz criterion	11.67409
Log likelihood	-111.4866	Hannan-Quinn criter.	11.02495
F-statistic	7.528879	Durbin-Watson stat	2.642149
Prob(F-statistic)	0.009840		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (04): تقدير نموذج الأجل الطويل.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/31/25 Time: 19:08
Sample: 1996 2023
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3092.241	21378.32	-0.144644	0.8897
Y(-1)*	-1.155970	0.380463	-3.038329	0.0229
X1(-1)	783.7833	436.5361	1.795460	0.1227
X2(-1)	-39.29256	27.69474	-1.418773	0.2058
X3(-1)	-24.18441	227.1049	-0.106490	0.9187
D(Y(-1))	0.221722	0.284815	0.778477	0.4659
D(X1)	1358.885	741.5575	1.832474	0.1166
D(X1(-1))	22.64331	194.8436	0.116213	0.9113
D(X1(-2))	161.4689	77.38766	2.086495	0.0820
D(X1(-3))	303.5955	163.6401	1.855263	0.1130
D(X2)	-22.25037	9.045473	-2.459835	0.0491
D(X2(-1))	35.77638	27.93104	1.280883	0.2475
D(X2(-2))	22.55901	20.94501	1.077059	0.3228
D(X2(-3))	24.26268	21.50250	1.128366	0.3023
D(X3)	1.444472	114.0132	0.012669	0.9903
D(X3(-1))	88.11627	176.7401	0.498564	0.6358
D(X3(-2))	241.5132	159.1492	1.517527	0.1799
D(X3(-3))	263.5887	122.2078	2.156890	0.0744

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	678.0306	199.9460	3.391069	0.0147
X2	-33.99097	27.68026	-1.227986	0.2654
X3	-20.92130	193.7398	-0.107987	0.9175
C	-2675.018	18759.91	-0.142592	0.8913

EC = Y - (678.0306*X1 -33.9910*X2 -20.9213*X3 - 2675.0177)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.701948	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	24			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق رقم (05): اختبار التكامل المشترك.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.701948	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	24			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق رقم (06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/31/25 Time: 22:45
Sample: 1996 2023
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.221722	0.121955	1.818066	0.1189
D(X1)	1358.885	206.9782	6.565351	0.0006
D(X1(-1))	22.64331	68.98510	0.328235	0.7539

D(X1(-2))	161.4689	26.27129	6.146213	0.0008
D(X1(-3))	303.5955	48.48798	6.261251	0.0008
D(X2)	-22.25037	5.603259	-3.970968	0.0074
D(X2(-1))	35.77638	6.089673	5.874927	0.0011
D(X2(-2))	22.55901	7.205835	3.130659	0.0203
D(X2(-3))	24.26268	9.605066	2.526030	0.0449
D(X3)	1.444472	48.66521	0.029682	0.9773
D(X3(-1))	88.11627	50.77160	1.735543	0.1333
D(X3(-2))	241.5132	54.53011	4.428988	0.0044
D(X3(-3))	263.5887	63.01069	4.183238	0.0058
CointEq(-1)*	-1.155970	0.167697	-6.893202	0.0005

R-squared	0.883454	Mean dependent var	-0.919583
Adjusted R-squared	0.731944	S.D. dependent var	75.36551
S.E. of regression	39.01987	Akaike info criterion	10.45722
Sum squared resid	15225.50	Schwarz criterion	11.14442
Log likelihood	-111.4866	Hannan-Quinn criter.	10.63953
Durbin-Watson stat	2.642149		